



كرامة الوطن والمواطن فوق كل اعتبار

قاسيون

اسبوعية - 24 صفحة • العدد «50» ل.س • دمشق ص.ب «35033» • تليفاكس «3120598 11 00963» • بريد الكتروني: general@kassioun.org



في الأبعاد السياسية والأيدولوجية والهيمنية لمتاجرة الغرب بمسائل «المثلية الجنسية» [06]

الاقتصادية

نزع فتيل

أي انفجار محتمل!

يعيش الشمال الغربي السوري حالة اضطراب أمني وعسكري عالية المستوى منذ بضعة أسابيع، خاصة مع الاجتياحات التي نفذها تنظيم النصرة الإرهابي مؤخراً. وهذا لا يعني أن الأوضاع كانت مستقرة قبل ذلك، بل هي دائماً متوترة، وإن اختلفت حدة ذلك التوتر من وقت لآخر.

بالتوازي، فإن الجنوب السوري يعيش هو الآخر حالة اضطراب أمني مستمرة منذ سنوات. ورغم أن التوتر ليس واسع النطاق، وليس على الصفحات الأولى، إلا أنه مستمر دون توقف.

كذلك الأمر مع الشمال الشرقي، الذي وإن تراجع إلى حد بعيد احتمالات اجتياحات تركية جديدة فيه، إلا أن الضربات والاضطراب الأمني الداخلي لم يتوقفا. وفي بقية مناطق سورية، يسود استقرار شديد الهشاشة، تملأ فراغاته أعمال تجار الحروب وتجاراتهم السوداء متنوعة الأشكال والأصناف.

وفي سورية كلها، وبالتوازي مع الأوضاع المضطربة أمنياً على العموم، وإن بتفاوت بين مناطقها، فإن الكل يشترك في التردّي والانحدار المتسارع للأوضاع المعيشية، وفي استمرار الاستنزاف، وعمليات تجريف السوريين من بلادهم بتأثير هذه العوامل مجتمعة.

يمكن القول: إن العمليات العسكرية بشكلها الواسع، وارتباطاً بجهود مسار أستانا، قد انتهت منذ عام 2019 تقريباً، أي قبل حوالي ثلاث سنوات، ومنذ ذلك الحين انتقل مركز ثقل الاستنزاف سورية وتدميرها إلى الجانب الاقتصادي، الذي شهد خلال هذه السنوات الثلاث أسوأ وأسرع تدهور طوال عمر الأزمة. بفعل العقوبات والحصار الغربي من جهة، وبفعل تضافر العقوبات مع السياسات الليبرالية المتوحشة، ومع مصالح تجار الحروب في مختلف المناطق السورية. وهذا يعني وضوحاً أن مختلف الجهود والإنجازات التي قادتها أستانا، ستكون في مهب الريح، إذا لم تستكمل بالبدء بالحل السياسي فوراً.

رغم صحة التقييم العام بما يخص انتقال مركز ثقل الاستنزاف من العسكري/الأمني إلى الاقتصادي، إلا أنه لا يعني بحال من الأحوال أن الاستنزاف بأشكاله العسكرية الأمنية قد توقف نهائياً، أو أنه لم يعد مدرجاً على جدول أعمال القوى والجهات المستفيدة من خراب البلاد.

أكثر من ذلك، فإن مرور هذه السنوات الثلاث بعد إنهاء الأعمال العسكرية والأمنية الواسعة، ودون الانخراط الفعلي بالحل السياسي، قد أثبت أن كل يوم تأخير إضافي يعني ارتفاع احتمالات العودة نحو اضطرابات أمنية وعسكرية كبرى، خاصة وأن عملية إنهاء الإرهاب في سورية لم تنته بعد. وبات إنهاؤها واستئصال الإرهاب بشكل جذري وكامل، مرتبطاً ارتباطاً عضوياً بالحل السياسي وفقاً للقرار 2254، والذي يمثل الطريق الوحيد لإعادة توحيد الشعب السوري، وإعادة توحيد الجغرافيا السورية، وكذلك إخراج القوات الأجنبية منها.

إن مؤشرات التوتر المتصاعد المتحركة في عموم الساحة السورية، هي مؤشرات خطيرة لا ينبغي التهاون معها، أو إهمالها، أو التقليل من حجمها بأي حال من الأحوال؛ فهذه المؤشرات بتضافرها مع استمرار النزيف البشري والاقتصادي في سورية ككل، لن تبقى عند حدود التوتر المحدود إن استمرت الأوضاع على ما هي عليه، وستهدد تالياً بنسف كل ما تم إنجازه حتى الآن سواء من وقف لإطلاق النار، أو من تقدم في إنهاء داعش وأشباهها.

الذهاب باتجاه الحل السياسي الشامل على أساس التنفيذ الكامل للقرار 2254، لم يكن ترفاً في أي يوم من الأيام، وهو ليس ترفاً اليوم، بل هو الترياق الوحيد والطريق الوحيد لنزع فتيل الاحتمالات شديدة الخطورة، والتي بينها تجدد انفجار الأوضاع على امتداد الخارطة السورية، والانفجار في ظروف كالتّي تعيشها سورية اليوم، وخاصة بجانبها الاقتصادي-الاجتماعي، سيكون أشد خطراً بما لا يقاس مما كان عليه الأمر قبل عشر سنوات أو نحوها.

شؤون عربية ودولية



التيار
المهادن للغرب

18

شؤون اقتصادية



السويقت
وتأكل هيمنة الدولار

12

شؤون محلية



وزارة التربية
وحقوق الطفل

09

شؤون عمالية



مهن متعددة
والجوع واحد

04

القطاع الصناعي.. بين أخذ ورد



القطاع العام والخاص الصناعي أكثر القطاعات الاقتصادية التي أثارت وما زالت تثير جدلاً واسعاً في الأوساط النقابية والاقتصادية، وهذا طبيعي كون هذا القطاع الهام هو الدريئة التي جرى ويجري تصويب النيران الغريبة عليها من جانب قوى السوق، ومن داخل جهاز الدولة، وذلك عبر إجراءات جديّة اتخذتها بحقه الحكومات السابقة والحالية والفرق الاقتصادية الملحق بها.

الواقع الصناعي بدلاً من مواجهة تلك المشاريع، وطرح بدائل حقيقية تعبر عن المصالح الوطنية للطبقة العاملة والشعب السوري، والتي من مصلحتها الحفاظ على قطاع الدولة الصناعي قطاعاً رائداً ومتطوراً، وهذا ممكن عبر إعادة تأميم القطاع العام الصناعي من ناهيه وضخ الاستثمارات الضرورية فيه لكي يستعيد عافيته ثانية، وانتزاع حق الرقابة على شركات القطاع العام الصناعي والزراعي من خلال الرقابة العمالية والنقابية على أداء هذا القطاع، وهذا يكون بتثبيت حقوق الرقابة دستورياً وكيف ستمارس الرقابة دورها، الأمر الذي سيقطع الطريق على كل العابثين من قوى السوق وحلفائهم في الحكومة، لكيلا يبقى قطاع الدولة الصناعي مُسَخَّراً لتحقيق مصالحهم الاقتصادية والسياسية وبعدها يرمى عظاماً، وهذا على نقيض من مصالح الشعب السوري، الذي يريد أن يعيش بكرامته وحرية في وطنه.

الجوار إلى مصر وتركيا والأردن حتى بات الصناعيون السوريون في هذه الدول من الأوائل على صعيد الاستثمار الصناعي وغيره من الاستثمارات، ومع هذا فإنه ضمن إمكاناته المتاحة التي وضع فيها -وجردته من إمكانية تطوره الطبيعي- فإنه يمكن أن يؤدي دوراً مهماً من خلال مساهمته الفعالة في تأمين الموارد اللازمة لخزينة الدولة، ومع هذا أيضاً ما زال الهجوم مستمراً على دوره.

الرقابة العمالية والنقابية
إن الحركة النقابية في خضمّ الجدل الدائر حول المشاريع «الإصلاحية» المطروحة، تتحمل مسؤولية من موقع الشريك للحكومة في قراراتها وخططها المختلفة في الدفاع عن قطاع الدولة والخاص الصناعي دفاعاً حقيقياً، وهي تعبر عن شراكتها مع الحكومة في كل قراراتها ومسؤولية مثلها عن النتائج المترتبة عن تلك القرارات، فلماذا الموافقة على إجراءات الحكومة بما يخص

المالية الإمبريالية وهي من توجه بالحركة طالما هذه الحركة تفيد سياسياً واقتصادياً تلك المراكز.

المشاريع الإصلاحية
«المشاريع الإصلاحية» كثرت وتعددت أشكالها ومضامينها، وهي ليست بريئة من حيث موقفيها «الإصلاحي»، بل هي كسابقاتها من المشاريع التي طُرحت في عهد الحكومات السابقة جميعها تؤدي إلى نتيجة واحدة وهي إضعاف القطاع الصناعي والزراعي لحساب القطاعات الأخرى المسماة بالاقتصاد الريعي وفي هذا خير لقوى النهب والفساد الكبيرين. إن واقع القطاع الصناعي الآن ليس في أحسن حالاته من حيث الدور الاجتماعي والصناعي وتلبية حاجات الشعب السوري الأساسية، وبالرغم من كل ما تعرض له من نهب وإهمال وتخريب بالإضافة إلى ما جرى من هجرة لكثير من الصناعات -وخاصة النسيجية منها- إلى دول

محرر الشؤون العمالية
والحجج بهذا الموقف بأنه قطاع يشكل عبئاً على الدولة ومواردها والهجوم عليه خير وسيلة للدفاع عن تلك الموارد التي يمكن تحسينها عبر أشكال أخرى من الاستثمارات «السياسية» مثلاً، التي يمكن أن تكون عائداتها سريعة ولا تحملنا الأعباء التي تتحملها الدولة، وتصب في هذا السياق جملة القوانين التي صدرت مثل قانون التشاركية وقانون الاستثمار بتعديلاته الأخيرة حيث تمنى الدولة نفسها بأن يتزاحم المستثمرون على جلب أموالهم وتشغيلها وتساعدوا بذلك جملة التسهيلات الكبيرة التي ستقدمها الحكومة للمستثمرين، ولا ندري إن كانت تعلم الحكومة بأن رأس المال يحتاج إلى سوق مستقر سياسياً وأمنياً هذا في حال سمح لهذا الرأس مال بالقدوم والاستثمار لأن هذا المدعو مستثمراً ليس حراً في حركته الاستثمارية بل يخضع للمراكز

بصراحة

■ محمد عادل اللحام



الطبقة العاملة بين تجربتين

الحريات النقابية والديمقراطية هي مكون أساسي من مكونات العمل النقابي، حتى تتمكن النقابات بمختلف مستوياتها من الدفاع عن حقوق الطبقة العاملة ومصالحها دون موانع وإعاقات سياسية وقانونية وإدارية تكبل وتمنع الطبقة العاملة والنقابات من الدفاع عن حقوقها المشروعة بما فيها حق الهيئات النقابية بالاجتماع لنقاش المستجندات وما يطرأ على واقع العمال من مختلف قضاياهم الأساسية، ومنها أجورهم ومستواهم وقدرتها على تلبية الحاجات الضرورية.

الأزمة الاقتصادية والسياسية التي يعيشها الغرب الإمبريالي بسبب آلة النهب المتوحشة التي مورست على الشعوب ومنها الشعوب الأوروبية جعلت الطبقة العاملة تذهب إلى خيار المواجهة مع أعدائها الطبقيين وخيار المواجهة هذا يحتاج إلى أدوات تجعل تلك المواجهة قادرة على انتزاع الحقوق والمطالب التي يتقدم بها العمال والنقابات التي تقود النضال العمالي في الشارع وقيادتها لهذا النضال، مستنداً إلى أعرق توافق مع الطبقة العاملة، ولهذا تأخذ النقابات رأي العمال في أي عمل يحتاجون إليه لتتنزع مطالبهم وأهم إجراء بهذا الخصوص هو التصويت على الإضراب مثلاً وتكون نتيجة التصويت هو القرار المتخذ في الإضراب أو التظاهر وهو تفويض للنقابات في التفاوض مع مستغليهم في الحدود التي يتفق عليها بين العمال والنقابات.

في الوقت الحالي، تقوم قيادة الاتحاد بلقاءات مع مكاتب النقابات وتستبعضها بقاءات مع اللجان النقابية ومن هم في حكمهم في الشركات، تحت مسمى اللقاء مع الهيئة العامة، وهذه الدعوات التي جرت سابقاً وتجري حالياً جاءت تحت ضغط الظروف الصعبة التي يمر بها العمال ويحتاج الأمر إلى التواصل معهم ليكشفوا أمام الحاضرين من المسؤولين النقابيين ومن معهم عن واقعهم الذي يعيشونه وعن ظروفهم التي تذهب باستمرار نحو الأسوأ، ولكن نتائج اللقاء السابق مع بعض العمال تحت مسمى الهيئة العامة لم يسفر عن نتائج تحسن من وضع العمال المعيشي، ويبدو أن النتائج الحالية للاجتماع الجاري الآن تحت نفس المسمى سيكون كسابقه لأن شروط العمل النقابي لم تتغير وأدواتها لم تتغير وبالتالي النتائج لن تتغير.

إن المواجهة بين العمال ومن يمثلهم في مثل هذه الاجتماعات العامة والمفترض أن تكون مقبولة ودورية، وللعمال فيها حق الإقرار والرفض لكل ما يتعلق بهم وبشؤونهم، إن تم هذا ستكون نتائجها هامة على مستقبل العلاقة بين الطرفين، لأن مستقبل العلاقة سيحدد كيف سيخوض العمال معركة دفاعهم عن حقوقهم وانتزاع هذه الحقوق، والتجربة الطويلة التي عاشها العمال مع ممثليهم الحاليين تدل على عدم إمكانية التقدم في الدفاع عن حقوقهم، بل يجري تبرير دائم لسلوك الحكومة تجاه مطالب العمال، وكذلك تجري المهادة مع أرباب العمل في سلوكهم تجاه مطالب العمال.

انعقاد الهيئات العامة للنقابات ماذا بعد؟



■ نبيل عكاز

الحركة النقابية هي القوة الأساسية التي يدافع العمال من خلالها عن مصالحهم المختلفة ضد الاستغلال، فما هي الطريقة التي تحقق هذه المصالح، هل هي عن طريق الصراع الطبقي أم التصالح الطبقي؟



ما يجري اليوم على الساحة العمالية في معظم بلدان العالم ما هو إلا دليل على أهمية ونجاعة هذه الأدوات والأساليب التي ما زالت صالحة لتحقيق حقوق ومطالب العمال

تفاقم صعوبات وأوضاع الطبقة العاملة وخاصة المعيشية منها. وعليها اليوم تكريس النضال النقابي وأدواته المجربة والناجعة، في تحصيل الحقوق المختلفة، من أجور مجزية وعادلة، وطبابة، وتشريع يحميها، وغيرها من المطالب.

إن ما يجري اليوم على الساحة العمالية في معظم بلدان العالم من احتجاجات واعتصامات بما فيها الإضرابات عن العمل، ما هو إلا دليل على أهمية ونجاعة هذه الأدوات والأساليب التي ما زالت صالحة لتحقيق حقوق ومطالب العمال.

الطبقة العاملة. وليست لنقل تحيات ومحبة قيادة الاتحاد العام للنقابات العمال، بل هي فرصة لتقويم العمل النقابي، وتجاوز أساليب التهادن وطرق المطالبة بالحقوق التي أثبتت عدم نجاعتها خلال الفترة الماضية، وحولت النقابة خلال العقود الماضية إلى أداة تهادن طبقي، مما نتج عنه من تغيير شامل لوظيفة النقابة ولأساليب النضال والديمقراطية الداخلية في صفوف الحركة النقابية، وأدى إلى إضعافها وإبقاء غالبية العمال خارج هذه النقابات وخاصة عمال القطاع الخاص. كما أدت إلى

الحد الأدنى المعمول به اليوم من خلال جداول الأجور المحددة بقوانين العمل النافذة لا يستطيع أن يؤمن للعامل حتى سد رمق الجوع والعطش أو يستجيب لحفنة من بعض الحاجات الأساسية في هذا الأدنى. واليوم مع بدء نقابات العمال بعقد الهيئات العامة للجان النقابية التابعة لعمل النقابات، نذكر النقابات والعمال، أن النقابة سلاح العمال الأفضل لتحسين ظروف عملهم وتحسين شروط. والنقابة هي مدرسة لتطوير وعي الطبقة العاملة لموقعها في المجتمع ووحدة

الذي يتهرب من تطبيقه أرباب العمل وقد يكون رب العمل هذا لقطاع خاص أو قطاع دولة. أغلبية الطبقة العاملة لا يحصلون على الحد الأدنى للأجر الذي ضمنه الدستور والتشريعات والمواثيق الدولية من اتفاقيات العمل الدولية ومبادئ وميثاق الأمم المتحدة وهو الحد المرتبط بمستوى المعيشة الضروري والتي يعاني منها العمال من خلال الارتفاع المستمر لأسعار كافة المواد التي تتطلبها المعيشة وبالأخص منها المواد الأساسية والضرورية للحياة.

الطبقة العاملة



نيويورك عمال Amphenol Aerospace في إضراب

دخل المئات من أعضاء الرابطة الدولية للميكانيك وعمال الفضاء المحلي في Amphenol Aerospace منذ يوم السبت 15 من الشهر الجاري في إضراب عن العمل بعد تصويت 87% من العاملين على الإضراب قال أحد ممثلي العمال إن العقد المقترح للشركة يفنق إلى مبلغ كاف من الإجازات المرضية المدفوعة، والتكاليف الطبية، والأجور العادلة والأجر الأساسي للعمل وأضاف «يحاول أعضاؤنا إنهاء نظام الأجور غير العادل، نحن عمال أساسيون، نحن جزء من الدفاع الوطني وهؤلاء الرجال هم من أكثر الرجال وطنية الذين قابلتهم في حياتي. لقد أخذوا هذه المهمة على محمل الجد، وما زالوا يفعلون ذلك. وقال إنهم سيواصلون الإضراب حتى يتم التوصل إلى اتفاق بشأن العقد.



كاليفورنيا إضراب عمال خدمة مدينة سانتا كروز

بدأ أكثر من 400 عامل خدمة بمدينة سانتا كروز إضراباً يوم الاثنين 17 من الشهر الجاري بعد أن صوت أعضاء النقابة على الإضراب بعد رفض عرض العقد الثاني للمدينة. ومن المقرر أن يستمر الإضراب حتى يوم الجمعة 21 تشرين الأول. ويشمل الإضراب عمال جمع القمامة وإعادة التدوير، والمتنزهات والخدمات الترفيهية، والأشغال العامة وخدمات المكتبة. قالت إحدى العاملات في دائرة الأشغال العامة بالمدينة: «إن العقد الذي يعرضونه علينا هو 12 بالمئة على مدى ثلاث سنوات. لقد انخفض الراتب بنسبة 10 بالمئة في عام واحد لذا فإن هذا غير كاف». وكان العقد الثاني يعطي زيادة بنسبة 12% على مدى السنوات الثلاث المقبلة بالإضافة إلى دفعة واحدة بقيمة 1100 دولار.



المملكة المتحدة عمال مصنع التوابيت التعاوني يبدأ إضراب

من المقرر أن يبدأ العاملون في مصنع تصنيع التوابيت الوحيد في المملكة المتحدة في إجراء إضراب عام عن العمل من أجل زيادة الأجور. في 31 تشرين الأول ويستمر حتى 7 تشرين الثاني، وقالت النقابة إن عرض زيادة الأجر المقدم كان «أقل من نصف المعدل الحقيقي الحالي لتكلفة المعيشة». وأضافت، لم يترك لأعضائنا أي خيار سوى اتخاذ إجراءات إضراب لعدم تقديم عرض أجر مقبول. وأشارت إلى أن المفاوضات فشلت في الوصول إلى حل أزمة تكلفة المعيشة. وزيادة الأجور العادلة» وقالت النقابة إن أكثر من 50 عاملاً حرقاً في المنشأة، رفضوا بأغلبية ساحقة عرض الإدارة.



اليمن إضراب عمال بترومسيلة النفطية

أعلن عمال شركة بترومسيلة النفطية إضرابهم التصعيدي، من أجل مطالبهم المشروعة وضمان حقوقهم. وفي بيان اتحاد نقابات عمال حضرموت، أوضح التعسفات والمماطلة التي يتعرض لها العمال من قبل الشركة التي ترفض حتى النظر في مطالبهم على الرغم من منحهم فرصة كافية من أجل ذلك. الأمر الذي جعل العمال يلغون تعليق الإضراب ويدخلون في التصعيد. وكان عمال شركة بترومسيلة قد أعلنوا تعليق إضرابهم الذي بدؤوه قبل شهرين استجابة لدعوة اتحاد نقابات عمال حضرموت، لكن تهزّب الشركة ورفضها مناقشة مطالبهم جعلهم يستأنفون الإضراب ويدخلون مرحلة التصعيد. ويطالب عمال شركة بترومسيلة بزيادة الرواتب وصرف تعويضات أخرى من بينها غلاء المعيشة ورفع نسبة علاوتي المخاطر وطبيعة العمل في الصحراء وتحسين التأمين الصحي، وتثبيت العمال المؤقتين منذ سبع سنوات.

مهن متعددة والجوع واحد



وشاقة وكون الإنتاج مؤمن التصريف في الأسواق المحلية والبنانية وحتى الخليجية.

دردشة عمال

عامل تشكيل معادن «بلص» يقول: «صحيح أجرنا أحسن من غيرنا بكثير بس كمان ما بكفي شو يعني يطعلي 600000 ألف بالشهر شو بساوا؟» علماً أن الحد الأدنى للمعيشة لأسرة من خمسة أشخاص يبلغ حوالي 2,000,000 ليرة. وأضاف العامل: شغلنا صعبة كثير وبدنا أكل منيح وأدوية وفيتامينات يعني إذا مو كل يوم باكل وفيتين لحمة أو دجاج ما بقدر اشتغل وإذا غلظت غلظة صغيرة أو شردت أنا وعم اشتغل عالمكنة بروح فيها وبقعد بلا شغل وبلا أكل. عاملة في معمل الأحذية: «تبهلنا آخر هالعمر نرحت من السبينة عالمخيم ومن المخيم على الدحاديل ما بقدر اشتغل وين ما كان بس الله بعثلي هالشغل والله ما عم نلحق شي بيتنا أجار وعنا ولاد عم تدرس جوزي عم يشتغل عالتكسي ليل نهار وأنا بهالمعمل ومو شعبانين اللقمة، بدنا نرجع على بيتنا ما بدنا نبقي بالأجار والله اتعبنا وهالحكومة مو راحتنا لك سكر ورز ما عاد عطونا وصاحب البيت ما عم يرحمنا كل شوي بيرفع الأجرة وصاحب الشغل هون مو راحمني بدو شغله يمشي بدون ما يدفع حقنا بك الدغري يا ابني كلون عم يسرقونا ويمصوا دمنا مشان اللي ما مات بقنص أو بقصف يموت من الجوع والحسرة».

أعلى بالمقارنة مع الأجور في مهن أخرى.

قصداً أحد معاميل تشكيل المعادن «أراكيل وصوان ودلات نحاسية وستانلس» حيث «المخارط» الكبيرة والمتوسطة و«المكابس» هنا تختلط الأصوات المرتفعة لاللات بضجيج المولدة الضخمة التي تعمل على المازوت في هذا المكان نجد كل شرائح العمال من رجال ونساء وأطفال وفتية كل له اختصاصه ففي حين يعمل الشبان الذين يتمتعون بالبنية البدنية القوية خلف المخارط والمكابس يشتغل العمال الفتية حولهم في تطبيق القطع وتجهيز المواد الأولية لهم وقسم آخر من العمال يشتغلون في قسم «التلحيم» فيما تشتغل النساء في التلميع والتغليف وبسهل مشاهدة درجة التنظيم العالية في هذا المشغل والانضباط والسرعة بتنفيذ العمل ولاحظنا انتشار «الشفطات الهوائية» الكبيرة والمراوح السقفية التي تؤمن جريان الهواء بصورة جيدة ضمن المكان ومن خلال الحوار الذي دار تبين لنا التفاوت الكبير بالأجور بين عمال «البص والخرطة» وباقي العمال والعاملات فمتوسط أجور «البليصة والخراطين» يتجاوز 150000 ألفاً أسبوعياً وعمال الحمام 75000 ألفاً والعاملات 30000 ألفاً ولا تتجاوز ساعات العمل 9 ساعات يومياً وحين سألنا عن سبب التفاوت جاءت الإجابة بأن هناك نقص واضح بالعمالة المهنية والفنية مما رفع أجورهم التي لطالما كانت أعلى من العمالة العادية بضعف على الأقل كونها مهنة صعبة وخطرة

تنتشر المعامل الصغيرة والمشاغل والورشات ضمن الأحياء العشوائية في نهر عيشة وتعدد مجالات إنتاجها وإن كانت الصناعات النسيجية كالخياطة والجوارب تنصدر تلك الصناعات والمهن فإن صناعة الجلود والمواد الغذائية والكيماوية والصناعات المعدنية لا تقل أهمية عنها لا من حيث الكم ولا من حيث عدد العمال العاملين في هذه الصناعات وأوضاعهم الصعبة ومعيشتهم الشاقة، كيف لا وهم المحرومون مع أقرانهم في القطاع الخاص غير المنظم من أدنى حقوقهم التي تحجب عنهم فهم عنها غافلون.

الأطفال والسلامة المهنية؟؟

تنتشر معامل صغيرة تنتج مواد تنظيف من مسحوق الغسيل لمواد الجلي لتعبئة الكلور ويستغرب تواجد هكذا صناعات تعتمد بشكل أساسي على مواد كيماوية بين البيوت السكنية كما يستغرب عمل الأطفال بها حيث رصدنا خلال زيارتنا لأحد هذه المشاغل الصغيرة مجموعة من الأطفال والفتية يضعون الكمادات الطبية و يحملون الرفوش ليخلطوا تلة من المواد الكيماوية مع بعضها البعض لمدة لا تقل عن ربع الساعة ليتم تعبئتها في أكياس شفاقة تباع كمسحوق غسيل للمحلات التي تبيعه بدورها «فرط» للمستهلك بالكيلو لتتكرر العملية لمرات عديدة وأكد لنا أحد الفتية العمال بأن عمله شاق والرائحة تؤثر عليه كثيراً لكنه بدأ يعتاد الأمر وعليه أن يتحمل، فالأجر الذي يأخذه يبلغ 7500 ليرة في اليوم، وهو لن يجد عملاً في مهنة أخرى تؤمن له هذا الأجر في حين تعمل العاملات في تعبئة مادة الكلور بعبوات مختلفة الحجم وخلف آلات مزج سائل الجلي والصابون السائل ومجمل تلك المواد ويبلغ أجر الساعة للعاملات نحو 940 ليرة وهي أجر

مراسل قاسيون

أجور العمال من الجمل أذن؟؟

يعمل جميع العمال البالغ عددهم 8 عمال بحدود 11 ساعة تبدأ من الثامنة صباحاً ويبلغ متوسط أجرهم 120000 ألف ليرة أسبوعياً في حين تعمل العاملات 9 ساعات بمتوسط أجور 60000 ألف ليرة أسبوعياً ويحصل الفتية العمال على 35000 ألفاً أسبوعياً ويعاني العاملون من عدم وجود أدنى شروط الصحة كون المشغل في قبو رطب لا يتمتع بالتهوية المطلوبة علماً أن صناعة الأحذية تعتمد بشكل أساسي وكبير على المادة اللاصقة «الأجو» ذات الرائحة المؤذية للجهاز التنفسي ولن تمنع الكمامة الطبية الأذى الصحي عنهم، بل تؤخره حسب قول العمال هناك، وحين سألناهم عن نسبة أجورهم بالمقارنة مع أرباح صاحب العمل حسب خبرتهم ومعرفتهم بالسوق أكدوا لنا بأنها لا تتجاوز 25% حيث أخبرنا تيسير «عامل خبير وصاحب ورشة سابقة» بأن زوج الأحذية الذي يبيعه صاحب العمل للسوق بالجملة بمبلغ 20000 ألفاً يربح 4000 ليرة صافية في حين تبلغ كلفة الأجر التي يدفعها صاحب العمل لمجمل العمل في إنتاج حذاء واحد 700 ليرة فقط.

«صحيح أجرنا

أحسن من غيرنا

بكتير بس كمان

ما بكفي شو

يعني يطعلي

600000 ألف

بالشهر شو

بساوا؟»

استجداء المساعدات... لمزيد من النهب والفساد



وإذا وصلنا إلى نهاية موسم الإنتاج، أي إلى مرحلة التسويق، نجد الحكومة لا تضع أسعاراً تسويقية مجدية تغطي التكلفة الحقيقية لإنتاج المزارع، مما يجعله يقلع عن بيع موسمته للحكومة، وهذا ما وصلنا إليه خلال موسم القمح، فقد كان هناك أسعار تسويقية منافسة للحكومة أدت بالمزارع إلى تفضيل بيع محصوله بأسعار مجدية تغطي تكاليف إنتاجه لتجار وسماسرة السوق السوداء، أو أن يضطر لبيع موسمته بخسارة تجنباً للخسارة الأكبر، كما حال مزارعي محصول الحمضيات، كل تلك العوامل أدت إلى تراجع الإنتاج كماً ومساحة، بل وإقلاع المزارعين عن زراعة المحاصيل الإستراتيجية وغيرها من المحاصيل التي تحقق أمناً غذائياً هاماً، مقابل زراعات أخرى مجدية وذات تكلفة أقل على المزارع.

إن إجراءات تخفيض الدعم، بالتوازي مع جملة السياسات الاقتصادية المتبعة، أدت بنهاية المطاف إلى تراجع الإنتاج، ما برر للحكومة تشريع عمليات الاستيراد أمام المتنفذين المتحكمين بعمليات الاستيراد والتصدير لجني المزيد من الأرباح على حساب وأد الزراعة والإنتاج الوطني وزيادة مأساة المواطن المستهلك مع ارتفاع تكاليف المعيشة المستمرة بل والمهولة... وصولاً إلى نسب متزايدة من انعدام الأمن الغذائي!

ملخص الكلمة

لن نبالغ إذا قلنا إن ملخص الكلمة التي أقيمت باسم سورية في المحفل الدولي كانت بغاية استجداء المساعدات والتضليل، والتي جرى استخدام المواطن الفقير الذي يعاني من انعدام أمنه الغذائي حقاً ووسيلة في ذلك، لشحن عواطف المجتمع الدولي ليس إلا، ومن أجل المزيد من المساعدات التي لا ينوب المواطن منها شيء بالنتيجة، بل يجري استثمارها من قبل نفس الحيتان المتنفذين، كقناة إضافية تضاف إلى أفتنة الفساد والربح الذين لا يزالون يتخمون بها نهمهم للمزيد من الأرباح، على حساب جوع المواطن وأمنه الغذائي، بل وعلى حساب أمن الوطن...

تراجع القطاع الزراعي

إن تراجع القطاع الزراعي خلال سنوات الحرب كان نتيجة حتمية «بسبب خروج مساحات واسعة من الأراضي خارج سيطرة الدولة»، وربما «تضرر البنية التحتية» أيضاً كما تحدث الوزير، ولكن بعد أن انتهت الأعمال العسكرية وتتم استعادة غالبية الأراضي، هل شهدنا تحسناً بما يخص الإنتاج الزراعي أو غيره؟!

وفقاً لأرقام فإن تراجع الإنتاج الزراعي ونسبة تراجع الأراضي المزروعة لا يزال مستمراً، بل باتت أرقام الإنتاج الزراعي خلال المواسم في سني الحرب أفضل بكثير مما هي عليه حالياً، سواء كان على مستوى المحاصيل الإستراتيجية كالقمح، وأيضاً موسم الحمضيات الحالي، الذي بات متراجعاً وفق أرقام مهولة تم التطرق إليها خلال العدد السابق 1092.

والحقيقة أن العقوبات باتت شماعة تعلق عليها كافة الأسباب ولتبرير الموبقات التي يتم اتخاذها بالصد من مصلحة المواطن والوطن.

فتراجع الإنتاج بات حالة معمة على كافة القطاعات الإنتاجية، وذلك بسبب رئيسي ألا وهو إجراءات تخفيض الدعم التي تم إقرارها والبدء بها بجرعات غير مسبقة منذ سنوات سبقت الأزمة، وتحديداً منذ عام 2005.

وخلال سنوات الحرب والأزمة والحصار زادت وتيرة تخفيض الدعم الرسمي، في الوقت الذي يفترض أن تتخذ إجراءات معاكسة تدعم الإنتاج ومستوى المعيشة، وهي الحالة الطبيعية لأي بلد يسعى لمواجهة الحصار والعقوبات!

فما جرى كان بالصد تماماً، فلم يعد يلقي المزارع سوى جزء قليل جداً لدعم إنتاجه الزراعي، سواء من المحروقات أو من المبيدات والأسمدة، حتى بات دعماً أسمى وخليلاً لا فعلياً، بالإضافة إلى معاناة المزارع عبر تأمين مستلزمات إنتاجه من خلال السوق السوداء بتكاليفها المرتفعة جداً، ولا ننسى غياب التنفيذ الفعلي لإستراتيجيات مواجهة التغيرات المناخية وقلة الأمطار!

«تعزيز حالة الأمن الغذائي والتغذية السليمة لا يقتصر على الإمدادات وتوفير الغذاء فقط، ورغم توفر ما يكفي من المعروض من الغذاء في الأسواق، يعجز الكثيرون عن تحمل كلفة نمط غذائي صحي، ما يعرضهم بشدة لخطر المعاناة من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية».

■ عبير حداد

الحكومات المتعاقبة، ومن خلفها من أصحاب النفوذ وقوى النهب والفساد، لم تفعل فعلها، ولم تكن الشريك الأكبر فيما أوصل الشعب السوري إلى حالة العجز وانعدام الأمن الغذائي؟!

فصحيح أن العقوبات والحصار... إلخ، في نهاية المطاف قد أثرت بشكل أو بآخر على الأوضاع الاقتصادية الاجتماعية، ولكن درجة ذلك التأثير وعمقه يتحددان بجملة الإجراءات المضادة التي كان من واجب الحكومة اتخاذها لتجنب المواطنين دفع ضريبة تلك العقوبات بأقل الخسائر الممكنة...

ويبدو أن الوزير قد تغافل أن هذا العجز الذي وصل إليه المواطن هو نتيجة لحالة انعدام العدالة في توزيع الأجور والأرباح، وما زاد الطين بلة رفع الدعم المستمر حكومياً ودون أي تحسن على الأجور والمستوى المعيشي بالمقابل...!

عقوبات ولكن؟!

فماذا فعلت الحكومة لتجنب المواطنين مأساة العقوبات والحصار، أو الوصول إلى حافة العجز والجوع؟!

فبحسب المعطيات والقرارات الملموسة فقد كانت الحكومات المتعاقبة ولا تزال شريكاً أساسياً في زيادة مأساة المواطن باتجاه التضيق المستمر عليه، وخنقه معيشياً وخدمياً، إلى ذلك الحد الذي أدى إلى هجرة المزارعين لأراضيهم الزراعية والعمل الزراعي المنتج، مع مزيد من موجات الهجرة الداخلية، وصولاً إلى تطفيشهم وتهجيرهم إلى خارج البلاد!

بل وإن صح التعبير فإن الحرب والأزمة والعقوبات والحصار كانت شريكاً لاحقاً لسياسات الحكومات المتوالية، والتي أوصلت المواطنين إلى هذا الحد من انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية... بالإضافة إلى مفرزات ونتائج الحرب والأزمة طبعاً.

اعترافات بأسباب تفتقر لجزء هام من الحقيقة!

من اللافت أن الوزير خلال كلمته ذكر أنه: «على الرغم من توفر كافة المواد الغذائية في الأسواق، فهناك عجز لدى الغالبية في تحمل تكاليف نمط غذاء صحي»، ما يعني ذلك أنه اعتراف حكومي بأن حالة انعدام الأمن الغذائي وسوء التغذية التي وقع في برائتها الغالبية المفقرة من المواطنين سببه عجزهم عن تحمل تلك التكاليف الباهظة!

ولكن هذا الاعتراف جاء منقوصاً في حقيقة الأمر، فقد عزا الوزير ذلك في تتمة حديثه أعلاه: «بسبب العقوبات والحصار وقانون قيصر ومحدودية التدخلات المقدمة من قبل المنظمات والحرب التي مرت على سورية»، وحسب قوله: «ما زاد الطين بلة أن كل ذلك ترافق مع التغيرات المناخية التي أثرت سلباً على الواقع الزراعي، مما أدى إلى زيادة نسبة السكان الذين فقدوا أمنهم الغذائي بالإضافة إلى النسبة الكبيرة التي باتت على أعتاب تهديد أمنها الغذائي...».

يصور الوزير أن حال العجز الشعبي والحكومي محصور بجملة الأسباب التي قدمها عبر المنبر الدولي فقط، طبعاً بغاية الحصول على مزيد من المساعدات الأممية، وكأنها السياسات الاقتصادية التي تبنتها

الوزير تغافل أن العجز الذي وصل إليه المواطن هو نتيجة لحالة انعدام العدالة في توزيع الأجور والأرباح ورفع الدعم دون تحسن على المستوى المعيشي

في الأبعاد السياسية والأيدولوجية والهيمنية

«فيما يلي ملخص مادة مركز دراسات قاسيون حول متاجرة الغرب بمسائل المثلية الجنسية، والمادة كاملة منشورة على موقع قاسيون الإلكتروني (kassoun.org)»

مركز دراسات قاسيون

مقدمة

تحولت مسألة «المثلية الجنسية» خلال العقدين الأخيرين، وبشكل متسارع في السنوات الأخيرة، من مسألة حقوق شخصية للأفراد، إلى أداة سياسية واجتماعية بيد النخب المالية العالمية. واحدة من أكبر مشكلات التعاطي مع هذه المسألة، أنها محكومة- حتى اللحظة- بتسيّد رأيين متطرفين في التعاطي معها؛ أحدهما هو: الرأي الذي ربما تصلح تسميته بـ«التكفيري» والذي ينكر على المثليين لا حقوقهم فحسب، بل وحتى حقهم في الوجود، والآخر- وهو تكفيري

أيضاً، وإن بطريقة أخرى- ويزعم: الدفاع عنهم عبر وضعهم في مواجهة وجودية مع شتى أنواع المعتقدات الاجتماعية والدينية والطبيعية، وربما المثال الأكثر فداحة على ذلك هو السعي لتشريع عمليات التحول الجنسي للأطفال! عملية إدارة الرأي العام حول المثلية، ومن خلال وسائل الإعلام الكبرى والحكومات الغربية، تسعى لإبقاء النقاش/ الصراع بين هذين الحدين المتطرفين؛ وهذا ليس مصادفة، بل أمراً مقصوداً. والمقصود منه هو التغطية على حقيقة الأهداف السياسية والتحكيمية من وراء تسييس قضية من المفترض أنها قضية حقوق فردية، وهو ما سنناقشه في هذه المادة.

أولاً: الحجم الفعلي للظاهرة

- لمحة تاريخية مختصرة

اللحة التاريخية هنا، لا تعني تاريخ المثلية ككل، ولكن التاريخ الذي من خلاله يمكن فهم تطور استخدام هذا الموضوع كأداة سياسية خلال العقود القليلة الماضية. في هذا السياق، من المهم النظر إلى الفترة الزمنية التي بدأت فيها تظهر بعض التغيرات فيما يتعلق بالترويج أو التركيز بشكل كبير على موضوع المثلية، ولاحقاً ما تم تسميته بـ«مجتمع الميم» أو LGBTQ، وهذا الأخير يعني وفق التعريف السائد «المثليون والمثليات ومزدوجو الميل الجنسي ومغايرو الهوية الجنسية» ويضاف إليه كل فترة تصنيف آخر وحروف أخرى تمثل هوية جنسية جديدة تم «اكتشافها»، ويتم ترويج هذا «المجتمع» كأنه مجتمع منفصل مواز للمجتمع «التقليدي»، له احتياجات مختلفة تتطلب نضالاً ومناصرة وعملاً منفصلاً عن «المجتمع الآخر»

وبالصراع معه في كثير من الأحيان!

في عام 1994 بدأ الاحتفال السنوي بشهر تاريخ ما يسمى بـ«مجتمع الميم» في الولايات المتحدة، ومنذ ذلك الحين نسخته بلدان أخرى. يتضمن هذا الاحتفال تسليط الضوء على حقوق المثليين، وحركات الحقوق المدنية ذات الصلة. احتفلت في عام 2022، كل من أستراليا وكندا وفنلندا وألمانيا والمجر وإيطاليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وغيرها بشهر تاريخ «مجتمع الميم» لمدة شهر، وخلالها تزايدت الأنشطة الإعلامية والترويجية حول المثليين وحقوقهم... إلخ.

كل عام هناك ما يسمى بـ«مسيرة فخر المثليين» التي تخرج في عدد من الدول حول العالم، معظمها في شهر حزيران. وكان أولها في 27 حزيران 1970 في مدينة شيكاغو الأمريكية. في عام 2021 كان هناك هذا النوع من المسيرات في 107 دولة على الأقل، وفق **تقرير إحدى المنظمات** المهمة بهذا الموضوع. من الجدير بالذكر أن التقرير تضمن **خارطة للعالم** أظهرت الدول التي كانت فيها عدة مسيرات في عدد من المدن فيها، والدول التي خرجت فيها مسيرة واحدة فقط «بما في ذلك أفتراسيا»، والدول التي لم تخرج فيها أي من هذه المسيرات، وهذه الأخيرة كانت معظم دول آسيا وإفريقيا، بينما كانت الأولى معظمها دولاً غربية.



«يريدون» تغيير جنسهم، بما في ذلك من علاجات هرمونية وكل ما تحتاجه عملية تغيير جنسهم، وتقرن الخريطة عدد هذه المستوصفات في عام 2007 وفي عام 2022، وفي ذات السياق ورد في إحدى مقالات رويترز، أن هذا العدد ارتفع من صفر إلى أكثر من 100 خلال السنوات الخمس عشرة

ذريعة رفع التوعية وقبول الآخر وما إلى هنالك.

سابقاً، هذا العام نشر حساب على منصة التواصل الاجتماعي «تويتر» باسم «The Gender Mapper» الخريطة المرفقة للمستوصفات في الولايات المتحدة والمتخصصة بالعمل مع الأطفال الذين



قوانين وتشريعات تسمح للأطفال من عمر الخامسة بـ«اتخاذ القرار» في تحديد هويتهم الجنسية بما في ذلك القرار في إجراء عمليات التحول الجنسي!

ج. الأطفال هدفًا! لعل واحداً من أخطر جوانب التعاطي الغربي مع المسألة، ومن أكثرها استفزازاً في الوقت نفسه، هي طريقة التعاطي مع «المثلية عند الأطفال». فبينما تعتبر القوانين والمجتمعات، بما فيها الغربية، أن السن الطبيعي والقانوني لممارسة الجنس يبدأ في الثامنة عشرة، وتجزم ممارسته قبل ذلك، وخاصة في حال حصل بين من هو أكبر من 18 وبين من هو أصغر «أي قاصر»، في هذا الوقت نفسه، فإن الإعلام المركزي الغربي، وكذلك مشرعون غربيون بدأوا بالعمل على قوانين وتشريعات تسمح للأطفال من عمر الخامسة بـ«اتخاذ القرار» في تحديد هويتهم الجنسية، بما في ذلك القرار في إجراء عمليات التحول الجنسي!

في الإعلام، بدأ إقحام الموضوع في برامج الأطفال منذ حوالي العشر سنوات، ولكن كان هناك ازدياد ملحوظ خلال العام الماضي، وظهرت بعض الشخصيات في **برامج الأطفال بالظهور في عائلة فيها والدان من الجنس نفسه**، كما بدأت بعض المتاجر- التي تباع ألعاب الأطفال- بعرض ألعاب فيها **عائلة مكونة من طفل لديه أب وأب أو أم وأم**. ناهيك عن البدء بتعليم الأطفال حول موضوع المثليين، والهوية الجنسية في المدارس في المرحلة الابتدائية في الكثير من الدول الغربية والولايات المتحدة، تحت

لمتاجرة الغرب بمسائل «المثلية الجنسية»

العائلة بالضد من التعريف الطبيعي الذي يتبناه القسم الأعظم من البشرية. في حملة أخرى، ركزت المبادرة نفسها التي ترعاها الأمم المتحدة، على «المهاجرين من المثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي... إلخ» ووجوب دعمهم للرحيل بعيداً عن مجتمعاتهم ودولهم، لأنه «السبيل الوحيد للإفلات من العنف والتمييز والتهميش»، وهذا أيضاً يعيد تأكيد فكرة «الضد التنافري» الذي يراود له أن يحصل بين المثليين في المجتمعات في آسيا وإفريقيا ومجتمعاتهم، فالسبيل الوحيد للإفلات من العنف والتمييز والتهميش هو الهجرة...»

كما توجد لدى الأمم المتحدة - من خلال بعض وكالاتها مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - برامج دعم تركز على تقديم الدعم لمنظمات ومجموعات مدنية تعمل حصراً على موضوع المثليين في دولها. على سبيل المثال: قبل أيام نشرت الوكالة **دعوة لتقديم الطلبات** تحت عنوان «تعزيز مجتمع LGBTQI في جورجيا» والذي يهدف وفق الوثائق المرفقة إلى «تعزيز ثقافة عدم التمييز ضد أفراد مجتمع الميم في جورجيا من خلال تعزيز قدرات أفراد مجتمع الميم، وزيادة الوعي لمعالجة الوصمة والتمييز والتصدي للتمييز في التوظيف من مجتمع الميم».

ثانياً: الغايات والأهداف

ربما نكون قد أطلنا كثيراً في الجزء الأول من المادة، ولكننا نعتقد أن ذلك ضروري جداً لاستيعاب الحجم الهائل للظاهرة، وبالذات للحجم الهائل من السياسات المنظمة والممنهجة التي يجري تطبيقها بشكل ممنهج ومتدرج في دول عديدة حول العالم وبقيادة المركز الغربي.

استيعاب حجم المسألة ضروري من أجل تعامل واع معها، خاصة أن الكثيرين ممن لا يقنعهم الرأيان المتطرفان السائدان «الرأي التكفيري من جهة، والرأي المتطرف الغربي من جهة مقابلة» يفضلون الركود إلى المراقبة والصمت، بل ويخشون الإدلاء برأيهم مخافة أن يتم زجهم في أحد المعسكرين، وهذه الطريقة في الترهيب هي طريقة تقليدية في التعامل مع الأفكار التي يسعى الغرب لترويجها، فمسموح لك أن تقول أحد الرأيين المتطرفين اللذين يعزز ويغذي كل منهما الآخر، ولكن من غير المسموح أن تقول رأياً ثالثاً مضاداً للرأيين معاً.

ننتقل بعد هذا العرض المطول إلى عرض رأينا في الغايات والأهداف من وراء هذه الظاهرة، ونفرد له النقاط التالية:

أداة سياسية أنية.

أداة أيديولوجية.

أداة هيمنة وتحكم وتثريب.

منهم هي 0.2%، ويضع التقرير عدد المثليين وغيرهم من ذوي الهويات الجنسية المختلفة الذين يجب انتخابهم لتحقيق تمثيل عادل ما يتجاوز 35 ألفاً آخرين.

وفي هذا السياق، الموضوع لا يقتصر فقط على الدول غير الغربية، فمثلاً قبل حوالي العام **هدد الاتحاد الأوروبي** إحدى دوله، بولندا، بوقف المليارات من الدعم بذريعة سياسات بولندا حول الموضوع، وهي بلد معظم سكانها من الكاثوليك، حيث أن بعض المناطق والبلديات في بولندا أصدرت قوانين محلية تجعلها «مناطق خالية من LGBTQ»، وبسبب ذلك في أيلول من العام الماضي «كتبت المفوضية الأوروبية إلى خمسة مجالس إقليمية بولندية تحثها على التخلي عن التصريحات بأنها «خالية من المثليين» من أجل الحصول على تمويل»، وهذا دفع **محكمة استئناف بولندية** في حزيران الماضي بإصدار قرار قضائي لإلغاء هذه المناطق أو تسميتها بأنها «خالية من المثليين».

و. المؤسسات الدولية والدعم والقروض

أطلقت الأمم المتحدة في تموز من عام 2013 مبادرة باسم «**أحرار ومتساوون**»، ووفق موقعها «هي حملة إعلامية عالمية غير مسبقة، تقوم بها الأمم المتحدة بهدف تعزيز المساواة في الحقوق والإنصاف في المعاملة للمثليات والمثليين ومزدوجي الميل الجنسي ومغايري الهوية الجنسية وحاملات صفات الجنس... ونتج عنها سيل من المواد المتبادلة على نطاق واسع، منها فيديوهات ذات وقع قوي، ورسوم مؤثرة، وصحائف وقائع بلغة الناس اليومية. واحتل العديد من فيديوهات الحملة... مرتبة مرموقة بين أكثر الفيديوهات التي تنتجها الأمم المتحدة مشاهدة على الإطلاق. ونُظمت حملات ومناسبات وطنية في إطار حملة الأمم المتحدة «أحرار ومتساوون» في 30 بلداً بدعم علني من الأمم المتحدة والزعماء السياسيين والمجتمعيين والدينيين، ومن المشاهير في جميع مناطق العالم. وأخر حملات هذه المبادرة انطلقت في أيار الماضي تحت شعار «الحب يصنع عائلة!» وكانت رسالتها الأساسية: أن «كل عائلة مختلفة عن الأخرى. منها المكون من أم وأب وأطفال. ومنها عبارة عن اثنتين من الأمهات أو اثنتين من الآباء». وهذا الشعار البراق، أي «الحب يصنع عائلة!» ربما يلخص وحده قسماً كبيراً من جوهر المسألة، إذ إن الرسالة الضمنية منه شديدة الوضوح، فالعائلة لا يصنعها رجل وامرأة وأطفالهما، بل «يصنعها الحب»، سواء كان حب رجل لرجل أو امرأة لامرأة أو الجنس X للجنس X أو Y أو Z والخ... ما يعني أنه يجري تقديم تعريف جديد لمؤسسة



اليهودية، ويظهر علم «إسرائيل» في معارف الحساب «وهذا الخليط ليس مصادفة، فكما سبق للنخبة أن استخدمت مظلومية حقيقية لليهود في أوروبا في ممارسة ظلم أكبر عليهم، وفي استخدامهم في أشد تجارب التاريخ ظلماً وكراهية، وهي تجربة إنشاء الكيان الصهيوني، تمارس النخبة نفسها اليوم الأمر نفسه مع المثليين، إلى الحد الذي باتت فيه «معاداة المثلية» نسخة جديدة من «معاداة السامية» من حيث الاستخدام السياسي والأهداف».

ورد في التغريدة المشار إليها، أن المنظمة «تريد أن توفر للمؤمنين مكاناً آمناً في ألمانيا بسبب شذوذهم الجنسي وبناء نسخة من الكعبة بألوان قوس قزح». وأضافت: «ما يقرب من 2 مليار شخص في العالم ينتمون إلى الإسلام. ومع ذلك، يخاطر العديد من المؤمنين المثليين بحياتهم في رحلة حج إلى مكة المكرمة» «المقصود كعبة قوس قزح».

هـ. في الشأن العام والعلاقات الدولية

وفق **تقرير** أصدره «معهد النصر»، وهو معهد أمريكي في واشنطن، والذي وفق **موقعه** هو «المنظمة الوطنية الوحيدة المكرسة لرفع مستوى قادة مجتمع الميم بشكل علني، والذين يمكنهم تعزيز المساواة على جميع مستويات الحكومة»، وفق تقرير له صدر في شهر آب 2022، فإن عدد المسؤولين المنتخبين في أمريكا والذين أعلنوا عن انتمائهم لـ «مجتمع الميم» هو 1043، وهذا كان زيادة بنسبة تقارب 133 مقارنة بعددهم في عام 2017 عندما بدأ المعهد بإحصاءاته. ويذكر التقرير، أن نسبة المثليين وآخرين لديهم هوية جنسية مختلفة - أي من «مجتمع الميم» - نسبتهم في الولايات المتحدة هي 7.1%، بينما نسبة المسؤولين المنتخبين

الماضية.

بما يخص استهداف الأطفال أيضاً «والذي ليس استهدافاً لهم وحدهم كما سنبين بعد قليل»، ما هو أدهى، هو أن الباب بات مفتوحاً أمام اختراع وتعريف وتشريع أنواع غريبة من «الميل الجنسي». فقد وصل الأمر بمنظمة TED الأمريكية الشهيرة، أن تعتبر في أحد **مقاطع الفيديو** التي أنتجتها عام 2018 أن البيدوفيليا «اضطراب اشتها الأطفال» هو «ميل جنسي طبيعي» وليس مرضاً! ما يمهّد الطريق إلى اعتبار التحرش بالأطفال أحد أشكال ممارسة «الميل الجنسي الطبيعية»... وذلك في الوقت نفسه الذي تدفع هذه المنظمة وغيرها من المنظمات نحو تعظيم وتضخيم الآثار المترتبة على الميل الجنسي الطبيعية بين الرجل والمرأة، وتحويل مسألة «التحرش» إلى سيف مرفوع بالذات على الاتصال بين الرجل والمرأة دون أشكال الاتصال الأخرى... وهذا لا يعني بحال من الأحوال التقليل من شأن التحرش بالمرأة والتقليل من جرميته، ولكن جمع الأمرين معاً يكشف حجم التناقض الجذبي والذي ليس تصادفياً إطلاقاً، حيث يغدو التحرش بالأطفال والقصر «مياً جنسياً طبيعياً»، وتجري المبالغة في فرض القيود والشكوك والمحاذير على العلاقة بين المرأة والرجل!

د. الدفع نحو الاصطدام مع الدين

في أيار الماضي، تم إنشاء حساب على موقع التواصل الاجتماعي «تويتر» باسم «**كعبة قوس القزح المشرفة**» ويظهر أن الحساب ومعظم النشاطات متركزة في ألمانيا، وأول تغريدة للحساب كانت إعادة تغريدة **لحساب** يعرف عن نفسه بأنه منظمة غير حكومية لحقوق الإنسان وحقوق المثليين، وضد معاداة السامية، تعمل لإحياء ذكرى المحرقة





رأس المال المالي العالمي، فإن هذا لم يكن سوى البداية فحسب، حيث بات مطلوباً من هذا الشرطي أن يكون أقرب إلى رجل آلي بيد النخبة العالمية، دون أية هوامش استقلال... ربما يمكننا رؤية نجاح النخبة في تحقيق هذا النموذج في أوروبا، حيث الحكومات والنخبة السياسية تسير - كالمندوم مغناطيسياً - نحو الهاوية، خدمة لمصلحة النخبة المالية الدولارية العالمية الأنغلو ساكسونية.

ولكن هذا أيضاً ليس إلا البداية؛ فعمليات التحكم الكبرى المطلوبة على المستوى العالمي، تتطلب تحطيم كل آليات الأمان المجتمعي، وضماناً كل خطوط الدفاع الأخلاقية والاجتماعية، بما في ذلك مؤسسة العائلة «راجع في قاسيون مقالة: **هل نحتاج لتدمير مؤسسة العائلة؟**»، والعادات والتقاليد، والعرف الاجتماعي، والمطلوب تحطيمه ضمن هذه المؤسسات هو جوانبها التضامنية بالدرجة الأولى، لتحويل البشر حقاً إلى أفراد منعزلين معزولين يخضعون لقيادة المركز المتحكم عالمياً.

عملية تدمير «atomization» المجتمعات وتحطيمها من الداخل، هي بالعمق عملية تحطيم للقوى المنتجة على المستوى العالمي، والتي لم تعد درجة ضخامتها وتطورها تسمح لعلاقات الإنتاج الرأسمالي بالاستمرار، وبات الحل، إما تحطيم تلك العلاقات أو تحطيم البشر الذين يهددون بتطورهم استمرارها... والخيار بالنسبة للنخبة المالية واضح تماماً... تحطيم البشر، تحطيم القوى المنتجة، والذي يندرج ضمن المخططات التي باتت معلنة تحت مسميات «النيومالتوسية»، و«الغريت ريسيت»، وغيرها. ومسألة المتاجرة بالمثلثية الجنسية بهذا المعنى هي إحدى مفردات عملية التدمير والتحطيم هذه.

الغربية في مراحل الرخاء النسبي، حيث أسهم النهب الاستعماري الجديد برشوة مؤقتة للطبقة العاملة، وكذلك كان هناك ضغط المنافسة مع النموذج الاشتراكي، والذي كان لا بد تحت ضغطه من تقديم تنازلات للعمال، لقطع الطريق على بلورة التوجهات الجذرية لديهم، وبالتالي كانت المساحة والمجال مفتوحين أمام «نضالات» أبعد عن المسألة الاقتصادية الاجتماعية، وأقرب إلى مسائل الهويات والحقوق الفردية.

الآن ومع تراجع ذلك الرخاء بشكل متسارع، وارتفاع صوت المطالب المعيشي والاقتصادي مجدداً، يجري استخدام مسائل الهويات الثانوية للدفع نحو اصطدام مجتمعي، يصطدم فيه المنهوبون مع بعضهم البعض، حاملين رايات الشعارات الأقولية المختلفة، وحاملين فوقها شعار التصادم بين «القيم التقليدية» و«القيم المودرن»...

رابعاً: أداة هيمنة وتحكم وتدمير الجانب الأكثر خطورة في المسألة بأسرها فيما نعتقد، هو أن استخدام مسألة المثلية الجنسية الأكثر حسماً من وجهة نظر المراكز المالية الغربية، هو تحويلها إلى أداة في تحطيم كل آليات الدفاع الذاتي ضمن المجتمعات في وجه السيطرة الشاملة للنخبة العالمية...

فالأجهزة والمؤسسات «التقليدية» التي استطاعت تاريخياً أن تخدم النخبة المالية لم تعد مناسبة لأداء هذه المهمة، بل باتت معيقاً لها. ولمزيد من الإيضاح، نقول: إنه منذ انتقلت الرأسمالية إلى مرحلتها النيوليبرالية، بدأت بالعمل بشكل متعاظم على إحداث تغيير جذري ضخم في بنية الإنسانية ككل، وعلى مختلف المستويات. إذا كانت النيوليبرالية قد أعلنت عن تحول دور جهاز الدولة إلى مجرد شرطي بيد

العنلي لإجرام الغرب، وخاصة الولايات المتحدة، عبر جملة حروبها خلال الثلاثين عاماً الماضية، وخاصة في أفغانستان والعراق وليبيا والصومال وغيرها من الدول، فإن استمرار الولايات المتحدة بتمثيل دور المدافع عن «حقوق الإنسان» بات عديم الجدوى؛ فأية دعاية كانت، وأية بروباغاندا كانت، ومهما كانت كاذبة ومجافية للحقيقة، لا تتال فرصتها من تادية غرضها ما لم يكن هناك حد أدنى ممن يصدقونها. والحال اليوم وخلال السنوات العشرين الأخيرة على الأقل، هو أن نسبة الناس الذين يصدقون أكاذيب المراكز الغربية بما يخص دفاعها عن الديمقراطية وحقوق الإنسان، قد باتت ضئيلة جداً حول العالم، ولذا كان لا بد من شذ أدوات جديدة في الصراع الأيديولوجي، وإحدى هذه الأدوات هي بلا شك المتاجرة بالمثلية الجنسية.

ثانياً: الأقلية

سبق أن نُشرت في قاسيون **مادة** عام 2017 تناولت موضوع الأقلية، والذي لن نطيل في نقاشه هنا، ولكن نكثفه بالنقاط المختصرة التالية:

في إطار تفتيت نضالات المنهوبين على المستوى العالمي وفي كل دولة على حدة، وفي الدول الغربية خاصة، جرت عملية تركيز مضاعفة على تنوع الهوية الفردية للإنسان، بحيث يصبح الاضطهاد والفرق أحد محددات الهوية بين عدد كبير من المحددات، وليس أهمها، وليس ما يتطلب النضال السياسي والحقوقى من أجله.

باتت الهويات المتعلقة بلون البشرة، وبالجنس بين امرأة ورجل، ولاحقاً بين الهويات الجنسية العديدة، وكذلك بين المهاجرين والمواطنين الأصليين، وبين من يقفون مع الحق بالإجهاض أو ضده، وبين نباتيين ولاحميين، وبين من هم مع وقود أخضر أو ضده، وإلخ، باتت هذه الهويات هي الأساس الذي يتم فرز الحركات السياسية وفقاً له. بحيث جرى دفع المسألة الاقتصادية الاجتماعية - مسألة ملكية وسائل الإنتاج وطريقة توزيع الثروة - جرى دفعها إلى الخلف، وتمت إعادة تعريف اليمين واليسار سياسياً انطلاقاً من المواقف من هذه القضايا. بهذه الطريقة، جرى تفتيت حركات المضطهدين، وتحويلها من الأشكال السياسية الجادة والمنظمة، إلى أشكال حقوقية ودعائية تشبه حملات المناصرة، بدل أن تؤدي دوراً تغييرياً بالمعنى السياسي، وتحولت بهذه الطريقة ليس فقط إلى أشكال ضعيفة التنظيم والفاعلية، بل وأسوأ من ذلك، إنها تحولت عبر ما يسمى منظمات المجتمع المدني خاصة، إلى العوبة بأيدي النخب الحاكمة، يجري عبر صراعاتها تمثيل مسرحية ديمقراطية على السطح، وتختفي تحتها عملية إدارة واستمرار السلطة بيد النخبة.

كانت هذه الألعاب ممكنة، خاصة في الدول

أولاً: أداة سياسية أنية

ربما يكون الأكثر وضوحاً في استخدام المراكز الغربية - وخاصة الأنغلو ساكسونية - لمسألة المثلية الجنسية كشعار حقوقي وسياسي، هو استخدامهم لها كأداة سياسية في الضغط على الحكومات والأنظمة التي لا تسير وفقاً للهوى الغربي؛ بحيث يجري رفع هذه الورقة كلما دعت الحاجة لدفع الحكومات المستهدفة لتغيير سياساتها «وليست تلك المتعلقة بمسألة المثلية، بل المتعلقة بالصراع الدولي والاصطفاف الدولي الجاري». هذا واضح تماماً في علاقة الدول الغربية مع دول الخليج العربي، وخاصة السعودية مثلاً، وكذلك في الأمتة التي طرحناها في السياق عن طريقة التعامل مع بولندا أو المجر أو إيطاليا حالياً وغيرها. وهذا الاستخدام هو امتداد لاستخدام الغرب خلال نصف قرن مضى أو أكثر، لملف «حقوق الإنسان»، كأداة ضغط وابتزاز وتحكم بالسياسات، وقطعاً ليس للدفاع عن حقوق الإنسان. وهذا لا يحتاج إلى كلام كثير، فالولايات المتحدة على سبيل المثال، هي أكثر دولة ناصرت الديكتاتوريات العسكرية عبر التاريخ، وناصرت أشد أنواع الأنظمة رجعية وتخلفاً واستبداداً، ابتداءً من الانقلابات العسكرية التي نظمتها هي نفسها في أمريكا اللاتينية، ووصولاً إلى تحالفها المعروف مع أنظمة عديدة في منطقتنا، لم يتغير تحالفها معها إلا حين بدأت هذه الأنظمة تنهج نهجاً مستقلاً نسبياً عن واشنطن، وحينها فقط ظهرت ملفات «حقوق الإنسان» إلى السطح... والآن الأمر هو نفسه يتكرر؛ فقيام الغرب بحمل لواء الدفاع عن المثليين ليس المقصود منه الدفاع عنهم إطلاقاً، بل بالمعنى العملي يجري تنمية النزعات المتطرفة ضدهم وخاصة في آسيا وإفريقيا، وهذا أمر غير مفاجئ إطلاقاً، لأن كل تطرف يغذي تطرفاً معاكساً له، ويصب التطرفان عادة في المصلحة نفسها.

ثانياً: أداة أيديولوجية

خلال الحرب الباردة، كان الصراع بين الاتحاد السوفييتي ومنظومة الدول الاشتراكية من جهة، وبين الغرب من الجهة المقابلة، يأخذ شكل الصراع الأيديولوجي، حيث الاشتراكية والشيوعية بمواجهة الرأسمالية. وكانت الرأسمالية تتغلب بالدفاع عن حقوق الفرد، بوصفها أداة أيديولوجية ضمن الصراع. منذ الستينيات تقريباً، بدأ الغرب الرأسمالي بشذ أدوات الدعاية الأيديولوجية المبنية على موضوع «حقوق الإنسان»، باعتباره المدافع عنها بمواجهة الاتحاد السوفييتي والصين، باعتباره «مضطهدين حقوق الإنسان». وقد مضى الغرب شوطاً بعيداً في تعاليه الأخلاقي هذا، ظامساً بكل ما استطاع تاريخه وحاضره الإجرامي، ابتداءً من تاريخه مع العبودية والاستعمار، ووصولاً لحاضره الاستعماري أيضاً والإجرامي أيضاً. مع انهيار الاتحاد السوفييتي، والتكشاف

عملية تدمير المجتمعات وتحطيمها من الداخل هي بالعمق عملية تحطيم للقوى المنتجة على المستوى العالمي



وزارة التربية وحقوق الطفل المنتهكة رسمياً



الطلاق والهجرة بسبب الكارثة المعيشية التي يعيشها الشعب السوري! فهل تكريس مثل هذه الظروف يمكن أن يحمي الطفل من الإهمال الأسري وفق القانون؟

الكتاب حصته في القانون

وبما يخص التعليم في المادة 29 - توفير الكتب والوسائل التي ترفع مستوى وعي الطفل، وتطور قدراته ومعارفه ومهاراته، من خلال إنشاء المراكز الثقافية والنوادي ودور النشر والمكتبات العامة الثابتة والمتنقلة في المدن والقرى، وأن تكون محتوياتها متاحة للاطلاع أو للبيع بأسعار مناسبة، ومساعدته للوصول إلى المعلومة الصحيحة والصحية من خلال وسائل البحث الإلكترونية. والذي حدث في مطلع هذا العام، والذي أفردنا له مادة في صحيفة قاسيون، أن المستودعات توقفت عن بيع الكتب المدرسية، وعجز المدارس عن تأمين الكتب المدرسية للطلاب جرى على مرأى ومسمع وزارة التربية، بل وتم إيقاف بيع الكتب بائعاً منها، وهنا نتحدث عن الكتب المدرسية فقط لا عن الكتب والوسائل التي ترفع مستوى وعي الطفل، فهي بالتأكيد بعيدة المنال!

عمالة الأطفال والقانون

وما يخص عمل الأطفال ما ورد في الفصل السادس رقم 36- يحظر تشغيل الطفل الذي لم يتم الخامسة عشرة من عمره. فهذا ما يمكن أن نراه باتساع في سورية، حيث يشكل الأطفال دون الخامسة عشرة من عمرهم نسبة كبيرة من العمال في مختلف الأعمال المجهدة والطويلة والتي لا تناسب أعمارهم وبعيداً عن مقاعد الدراسة، لتلبية لحاجاتهم الأساسية التي تقيهم من الموت جوعاً. وإذا أردنا أن نناقش الحقوق كاملة فلن يكفينا مقال واحد كما سلف أعلاه، ولكن لنوضح ونبين أن الكارثة والأزمة التي نعيشها هي أزمة سياسات تنتهك الحكومة، والتي لا تحل إلا بالتغيير الجذري والعميق والشامل لهذه السياسات، وذلك لإنقاذ المجتمع من كارثته التي أفقدت الأطفال حقوقهم فقراً وتشرداً وموتاً.

مرضية ناتجة عن اضطراب الوارد الغذائي، وأكثر من 3 ملايين طفل سوري مهدد بسوء التغذية!

وطبعاً كل ذلك نتيجة السياسات التي تنتهجها الحكومة، وخاصة ما يتعلق برفع الدعم عن المواطنين في الغذاء والكهرباء والمحروقات، أي تردي مستوى المعيشة إلى الحدود التي تشكل خطراً مباشراً على الحياة والبقاء، والأطفال جزء من المجتمع غير منفصل عن الأسرة في ذلك!

أما عن المادة رقم 10 التي تخص الحق في التعليم المجاني فقد فصلنا في مادة سابقة كيف تأكلت مجانية التعليم في ظل السياسات التعليمية التي تنتهجها الوزارة!

فمن لا يملك المال لا يستطيع الحصول على حق التعليم المجاني المصان دستورياً، ومنها ما طرحه وزير التربية بشكل رسمي كمقترح على قناة نور الشام قبل عام مضى، أن يجعل جزءاً من التعليم مأجوراً وبأسعار غير رمزية ولكن بجودة وخدمات أعلى مع وجود المدارس الخاصة والمعاهد والدروس الخاصة، في ظل انهيار التعليم وفقدان الكوادر! فإين هي مجانية التعليم، وإين هو الحق في النماء والتنشئة الاجتماعية والنفسية في ظل هذا النهج الحكومي الرسمي؟!

الطفل والإهمال الحكومي

بما أن القانون كفل للطفل الحق بالاهتمام وعدم الإهمال، فعلى الحكومة أن تؤمن لكل أسرة، ولكل رب أسرة ورية أسرة، الظروف المادية الطبيعية التي تسمح لرب الأسرة الاهتمام بالأطفال والتي تبدأ بالعمل الذي لا يتجاوز الثماني ساعات، وتهيئة ظروف معيشية تسمح لرب الأسرة والام بمتابعة الأطفال وتحمي هذه الأسرة من التفكك والاضطراب! حتى أن أطفال المعلمات فقدوا الحق في الحصول على أماكن لحضانتهم في ساعات عمل الأبوين، وهو أيضاً حق من حقوقهم! فكيف يتحقق هذا في ظل أزمة معيشية جعلت كل أفراد الأسرة عاملين، بما فيهم الأطفال، والتي لا تتيح للآباء والأمهات حتى الجلوس مع أطفالهم أو محادثتهم، عدا عن حوادث

تستمر نشاطات وزارة التربية تباعاً، وبكل ما أوتيت من وسائل لتبدو أنها ضالعة بعملها على أتم وجه، وتسعى إلى تسويق نفسها بمزيد من الأخبار على صفحاتها، ولكنها على ما يبدو تغرد خارج السرب!

■ عمار سليم

واحد لها، وهذا ما يزيد العبء على هؤلاء إن قاموا بأعمالهم المنوطة بهم، هذا إن وجد العدد الكافي منهم لتغطية المراحل الدراسية كافة في ظل أزمة تأمين الكوادر في وزارة التربية، عدا عن ذلك كثيراً ما نجد المرشدين النفسيين في المدارس من غير المختصين بالإرشاد النفسي، وهذا عائد طبعاً للسلوك الحكومي السائد في مؤسسات الدولة عامة والخاضع للوساطات والمحسوبيات والرشاوى، ولأصحاب الحظوة فقط!

أين حقوق الطفل في سورية وما دور وزارة التربية؟

قد لا يتسع المقال لسرد ومناقشة حقوق الطفل كما وردت في القانون 21، ولكن نريد أن نسلط الضوء على بعض منها، وكيف يتم انتهاك حقوق الطفل في سورية على مرأى ومسمع الحكومة ووزارة التربية رغم كل ما تدعيه وزارة التربية والمنظمات الدولية التي تتعاون معها بأنها ترعى الأطفال في سورية. فما ورد في القانون رقم 21 في المبادئ العامة رقم 3- لكل طفل الحق في الحياة والبقاء والنماء ورقم 10- لكل طفل الحق في التعليم المجاني، وله الحق في التربية والتنشئة والنماء والتأهيل العلمي والثقافي والنفسية والاجتماعي، لبناء شخصيته، بما يمكنه من الإسهام في مجالات التنمية كافة. ورقم 12- تكفل الدولة حماية الطفل من الإهمال الأسري وفق القوانين.

ولنا أن نتساءل كيف سيتحقق حق الطفل في الحياة والبقاء والنماء، والمجتمع محاط بأزمة اقتصادية اجتماعية تهدد وجوده يومياً عن طريق الجريمة والاعتصاب وسوء التغذية والتشرد. إلخ.

فحسب إحصاء منظمة اليونيسيف أن كل طفل من أصل ثلاثة أطفال مصاب بسوء التغذية، أي فقر الدم التغذوي، وكل طفل من أصل خمسة أطفال مصاب بالتقرم، وكل طفل من أصل خمسة مصاب بزيادة الوزن، وهي حالة

بعد صدور قانون حقوق الطفل رقم 21 لعام 2021 ما هي الوزارة تقيم ورشة تدريبية لثلاثة أيام تحت إيفادته، وقد نشرت على صفحتها الرسمية بتاريخ 2022/10/17 ما يلي: «ورشة تدريبية مركزية لتعزيز تعريف المرشدين النفسيين والاجتماعيين بقانون حقوق الطفل..».

فهل ورشة عمل لمدة ثلاثة أيام للمرشدين النفسيين ستضع حقوق الطفل على سكة الحياة!

تفاصيل الخبر

وفي تمة الخبر الوزاري ورد التالي: «بما يساهم في تعزيز تعريف المرشدين النفسيين والاجتماعيين بقانون حقوق الطفل، وذلك ضمن السعي إلى تعزيز دور المؤسسات العامة والخاصة بحماية الطفل ورعايته وتأمين التنشئة والنماء والتأهيل العلمي والثقافي والنفسية والاجتماعي لبناء شخصيته، بدأت في وزارة التربية اليوم دورة تدريبية مركزية حول هذا القانون شملت 28 متدرباً من المرشدين النفسيين والاجتماعيين في المحافظات بحضور مديري الإدارة المركزية المعنيين... وتتناول الدورة التدريبية التي تستمر خلال الفترة الممتدة من 17-20 تشرين الأول موضوعات حول: تعاريف حول قانون حماية الطفل، والمبادئ العامة لهذه الحقوق، والحقوق الأسرية والصحية والتعليمية، عمل الأطفال، والحق في الرعاية الاجتماعية والحماية والأمان الشخصي، بالإضافة إلى العدالة الإصلاحية واللجنة الوطنية لحقوق الطفل والعقوبات».

المرشدون النفسيون في المدارس

إن الإرشاد النفسي في المدارس لا يقل أهمية عن عمل المعلم، وربما تكن صعوبته أن في كل مرحلة دراسية لا يوجد إلا مرشد نفسي

دائماً مع رفع الأسعار....



مع تدني مستوى المعيشة الفظيع يلي عم يشهده المواطن اليوم، وبتاريخ 16 الشهر الحالي «طالبات الجمعية الحرفية للمطاعم والمقاهي والمنترهات للمرة الثانية في كتاب لها مقدم إلى المحافظة، برفع أسعار المعجنات»..

■ دعاء دادو

من هاد كلو القيمة الغذائية يلي بيحتاجها المواطن معدومة، إن كان طبخ أو أكل شعبي - جاهز.. وإذا حسينا أرخص طبخة ممكن نتعمل ع الغاز مع أسعار السلع الطيارة بالعالي متلاقي إنو الأسعار متقاربة وما بتفرق إلا شي بسيط.. مثلاً: أكلة معكرونة باللبن... سعر كيلو معكرونة من 4700 لـ 7000 حسب نوعها ومكان بيعها... كيلو اللبن 3500 ليرة بعد ممارسات وزارة الداخلية وحماية المستهلك بزيارة رفع أسعار الألبان والأجبان الدائم الالمتوافق مع أجور المواطنين... طبعاً هدول فينا نقول سعرن 10 آلاف من غير سعر السمينة والتوم والطحينة والغاز يلي هو الأهم... بالمجمل بيطلع حق هل الطبخة السوبر عادية - ومندون قيمة غذائية يلي بيحتاجها المواطن بحدود الـ 20 ألف... لهيك الأغلب عم يختصر الطبخ وعم يحول للمعجنات وسندويش الفلافل والذي منو... هيك هيك لا قيمة غذائية جيدة ولا بزخ وفشورة بالأكل... كلو ع الدقيق ولسد الجوع بالحد الأرخص الله وكيكن... أما الفئة المستهلكة لهل النمط من الأكل الشعبي يلي ما فينا نهمشا يلي هية أكبر المتضررين من هل الارتفاعات هي - هية الفئة

لأنو وببساطة وصلتن مناشدات من المحال لارتفاع تكاليف التشغيل!! لهيك رفعوا مقترح بزيادة أسعار المعجنات... وهون منشوف العمل الحقيقي - الجاد - الالامبالي - الداعم لتجويج شريحة كبيرة - شعبية - عاملة - أكثر من الأول... دائماً عم يكون في تلبية لمطالب أصحاب العمل والمحلات، وخصوصي الأكل... ولك الشعبي إذا بديكن... برفع التسعيرة مثل ما بدن بحجة ارتفاع أسعار المواد الأساسية والمحروقات بالسوق السوداء... ودائماً الفيلم بيكرر نفسو... بيرفعوا المطالب برفع الأسعار وبعدين بيدرسوها مع النية الضمنية لتلبية المطالب وأخيراً: بترتفع ويباكلها المواطن... يلي بيوجع القلب أكثر الشئ إنو هل المحلات هي تبع المأكولات الشعبية بتستقطب عدد كبير - كبير كثير من الشعب، إن كانوا طلاب ولا عمال... إلخ... عداك عن هاد كلو... اليوم ومع غلا المعيشة وطلوع الروح بجية رسالة الغاز - أغلب العائلات عم تختصر موضوع الطبخ المنزلي، وعم يكون اعتمادها ع هل النوع من المأكولات الشعبية لأنها بتوفر غاز... والأهم

هيك ببساطة... لك ايمت حتشتغلوا شي بيصب بمصلحة المواطن من دون تجويعوا وإذلالوا؟؟ أو بالأحرى ايمت ح تشبعوا؟؟ ع فكرة هلق دارجة موضة تكميم المعدة عند المترفين مشان الشكل والبريستيج.. بنصحكن تعملوها كلكم بلكي ع يد الدكاترة بتشبعوا سرقة.. وبركي بيعيش بقا هالمواطن بخير وسلام من شروركم ونهيكم...

العاملة أو بالمشرمحي «العمال».. أصحاب العمل العضلي الشاق - يلي ما بيقدروا يمرقوا يومن أو يكفوا شغلن من دون هل الوجبة الشعبية... برأيكن كيف ح توفي معهن بعد اليوم؟؟ طبعاً ما بيهمكن... لأنو ببساطة راميين كل الحمل ع أصحاب الرزق والمواطنين «أذهب أنت وربك فقاتلا».. وتصطفوا يلي بيشتغل وبياكل يلي عمرينوا ما يشتغل ولا ياكل..

خبر عام وتعليق هام.. «الأمم المتحدة: 12 مليون سوري يواجهون انعدام الأمن الغذائي!!»

مشمولة بالباصات؟؟ ولك عيب ولك عمو... يقول الخبر: «بالتوازي مع تسجيل محافظة طرطوس أول إصابة بـ الكوليرا مؤخراً، تم تسجيل 74 إصابة بالتهاب الكبد الفيروسي في منطقة الكفرون بريف طرطوس، وفق ما أكد مدير صحة طرطوس لوسائل إعلام محلية».

تعليق: جوع ومرض وأوبئة.. هل الشئ ما بتشوفوه إلا بسورية، ولك سيد راسي... بس من كتر الحرص الشديد ع المواطنين ديماً تصرحاتن بتتراقق مع جرعة كبيرة من الاطمئنان إنو ما في خطر، وكلو تحت السيطرة، والذي منو من الكلام يلي بلا طعمة... وبالأخير بيكون الحق ع المواطنين ك العادة لأن ما عم يهتموا بنظافتن الشخصية، أو ما عم يعقموا الخضار والفواكه جيداً، وما عم يسقوا مزرعاتن بمياه نظيفة خالية من أية تلوث!!! مع الانتباه إنو البلد ما فيها كهربا لتسخين الحمام، وفيها قطع فظيع للمياه وكلشي فيها بيعشي التوبة... المهم الحق ع المواطن، هو يلي عمل العلة لنفسو.. ع الله أحسن الشئ....



يقول الخبر: «الأمم المتحدة: 12 مليون سوري يواجهون انعدام الأمن الغذائي!!».

تعليق: بكير من عمركن... بعد في ناس عايشين ما ماتوا من الجوع... بس يلا لا عتب ع الأمم المتحدة إنهن وصلوا متأخرين... حكومتنا لهلق ما عندنا خبر الله وكيكن... بس للامانة إذا متابعة تقارير الأمم المتحدة رح نسمع بهيك شي.. ويا بتسقى يا بتقول إشاعة فيسبوكية من مواقع مغرضة.. الله أعلم... يقول الخبر: «بعد استقرارها لنحو الأسبوعين.. أسعار الخضار تعاود الارتفاع في السوق السورية».

تعليق: شو الشئ الغريب مثلاً؟؟ ولا لشو التعجب كمان مثلاً؟؟ شو ما حلكن تتعلموا إنو في قفزة نوعية وتحليق بالأسعار مع التثقل من فصل لفصل ع ايدين الناهيين الكبار؟؟ ببعدين بالنسبة للبندورة والخيار بيكفي تفرق من حدن من السوق لتلقي نظرة عليهن وتقول سبحان الخالق.. وهيك بتكون استمديت من القيمة الغذائية واكتفيت... ولوووووووو يقول الخبر: «عضو مجلس نقابة

العقد ستكون شهراً».. تعليق: وللامانة يا ريتو ما كشف... محافظة دمشق وكثافتها السكانية بدو ينزل عليها 30 باص نقل داخلي فقط!!! وهية بحاجة أعداد كبيرة كثير من الباصات لتخدم المواطنين، ويشغلوا كل أوقات الذروة والمسائية بالذات... منطقة جرمانا مثلاً: صاحبة 3 مليون بني آدم شو حينوبها من الحسبة دخلكن.. باص ولا تتين ولا مو

فهمانين وعرفانين الوضع يا طويل الخشم... يقول الخبر: «كشف مدير عام الشركة العامة للنقل الداخلي في دمشق عن إمكانية دخول 30 باص نقل داخلي في الخدمة قبل نهاية العام، وذلك بعد أن تم الإعلان عن مناقصة لصيانتها، موضحاً أنه سوف يتم اتخاذ الإجراءات بأسرع وقت ممكن لإدخال هذه الباصات في الخدمة، باعتبار أن مدة تنفيذ

الصيدلة ينفي وجود احتكار لمادة حليب الأطفال ويقول: إنه سيتوفر خلال أسبوعين».. تعليق: حبيب القلب والرئتين أنت... كل الحب والتحية من أعماق أعماقنا عنجد... بس عدم المؤاخذه منك من هون لأسبوعين، كيف بدن يتغذوا الأطفال الرضع؟؟ ولا فلك يلا يموتوا وبلاها لهل الكثافة السكانية... لك عمو ارفع السعر دايركت حاج تضحك ع العالم...

التعليم المفتوح.. مزيد من الضغوط التطفيفية!



الأسعار المرتفعة وتكاليف المعيشة الكبيرة، لكنها مرهقة بالنسبة للغالبية الفقيرة من ذوي الدخل المحدود، الذين لا يتجاوز وسطي أجورهم الشهري مبلغ 150 ألف ليرة، اللاهثين بحثاً عن مخرج للأزمات المفروضة عليهم، بما في ذلك أزمة التعليم نفسها، والتي تتحمل السياسات التعليمية المطبقة مسؤوليتها!

مزيد من التكاليف المرهقة التفاؤاً!
ما يزيد الطين بلة، بحسب بعض طلاب التعلم المفتوح، صدور قرار من مركز التعليم المفتوح يلزم كل طالب عند تثبيت التسجيل للمواد أن يقدم مع الأوراق المطلوبة وصلاً يؤكد شراءه ثلاثة كتب لثلاث مواد مقررة من الفصل الأول أو الثاني، وقيمة كل كتاب تتراوح بين 2500 - 5000 ليرة كحد أدنى، أي إن وسطي ما سيتحمله الطالب سنوياً لقاء قيمة الكتب مبلغاً يتراوح بين 15000 - 30000 ليرة بالحد الأدنى، تضاف إلى بقية الرسوم المستوفاة منه سنوياً.
مع العلم أن كتب المقررات كان يتم استلامها سابقاً بعد التسجيل دون تسديد قيمتها، لأن ثمنها مدفوع من ضمن رسوم التسجيل على المقررات! ما يعني عملياً أن رسوم المقررات قد ارتفعت إلى ما يتجاوز 100% لهذا العام من خلال هذا الالتفاف بما يتعلق بكتب المقررات الملزمة وأثمانها!

الغايات التطفيفية

بكل اختصار يبدو أن نظام التعليم المفتوح أصابه ما أصاب بقية أنظمة التعليم الحكومي من وسائل وأدوات استنزاف وتطفيف للطلاب الراغبين باستكمال تحصيلهم العلمي الجامعي، وخاصة الغالبية الفقيرة من هؤلاء، عبر الرسوم المرهقة، ونسب النجاح المتدنية، وغيرها من وسائل تطفيفية كثيرة أخرى، بالتوافق طبعاً مع جملة السياسات الطبقية والتمييزية المعمول بها، بما في ذلك السياسات التعليمية!

استناداً للجدول أعلاه يتبين أن وسطي الزيادة في رسوم المقررات استناداً للقرار الأخير تتجاوز 63% وهي لا شك تشكل عبئاً مالياً مضافاً على كاهل طلاب هذا النظام التعليمي الحكومي.

تكاليف مرهقة

إن زيادة رسوم المقررات وفقاً للقرار الأخير أصبحت شبحاً يزع الطلاب ويؤرق تفكيرهم ليل نهار، فلمتابعة التعليم ينبغي عليهم دفع الرسوم المطلوبة عند التسجيل، ولا مهرب من الدفع طبعاً، اللهم باستثناء الاضطرار لاستئناف متابعة التحصيل العلمي الجامعي! إن عدد المقررات السنوية بكل فرع وكلية في نظام التعليم المفتوح يقارب 12 مقرراً، وبحال الرغبة في التسجيل عليها كاملة خلال الفصلين الدراسييين فإن كلفتها السنوية بموجب الرسم الأخير ستصبح 120 ألف ليرة، طبعاً غير الرسوم الإضافية الأخرى، وبالحد الأدنى فإن المقررات التي يُقبل التسجيل من خلالها يجب ألا تقل عن مقررٍ في كل فصل دراسي، أي 4 مقررات بكل عام دراسي، وبكلفة لا تقل عن 40 ألف ليرة كحد أدنى يجب تسديدها من الطالب بحال كانت المقررات ستقدم لأول مرة من قبله.

علماً أن وسطي عدد المقررات التي يتم التسجيل عليها سنوياً من كل طالب لا تقل عن 6 مقررات، من بينها مقرران بالحد الأدنى للمرة الثانية، على هذا الأساس فإن كل طالب سيسدد ما يعادل 70 ألف ليرة رسوم مقررات فقط، ومع تراكم المقررات المحمولة عاماً بعد آخر، وخاصة لطلاب السنة الثالثة والرابعة فإن تكاليف الرسوم ستصل إلى ما يتجاوز 180 ألف ليرة لكل منهم سنوياً، بين مقررات ستقدم لأول مرة أو لثاني مرة أو لثالث مرة، وخاصة مع نسب النجاح المتدنية، التي تعني المزيد من حملة المقررات، والمزيد من الرسوم المستوفاة! لا شك أن المبالغ أعلاه تعتبر ضئيلة بمقاييس

بات قرار وزارة التعليم العالي الجديد، القاضي برفع رسوم تسجيل المواد المقررة في نظام التعليم المفتوح، يشكل ثقلًا مادياً كبيراً لم يعد غالبية الطلاب قادرين على حمله، وخاصة الفقيرين الذين استقطبهم هذا النظام التعليمي كي يستطيعوا من خلاله زيادة إمكاناتهم وتحصيلهم العلمي، عسى يتم تحسين شروط حياتهم ومعاشهم.

■ مراسل قاسيون

أجل تحسين شروط قبولهم في سوق العمل، عسى يتم تحسين ظروفهم المعيشية بالنتيجة.
فغالبية طلاب التعليم المفتوح هم من ذوي الدخل المحدود والفقيرين، من فئة الموظفين والعاملين، وطلاب الجامعات الراغبين في الاستزادة العلمية بفرع واختصاص آخر.

وفي ظل الزيادة الأخيرة في الرسوم فلن يتمكن البعض من هؤلاء من تحمل التكاليف المالية المضافة، ما يعني أن الفرصة التي كانت متاحة أمامهم لتحسين شروط وظروف حياتهم قد أغلقت مجدداً!

وسطي الزيادة 63%

أتى القرار الأخير ضمن سلسلة القرارات المتخذة بشأن زيادة الرسوم في التعليم الحكومي «العام والموازي»، وقد سبق أن صدر قرار مشابه في العام الماضي خاص بزيادة رسوم التعليم المفتوح، حيث تمت زيادة رسم كل مقرر يقدمه الطالب لأول مرة من مبلغ 5000 ليرة إلى 7000 ليرة في حينه. وفيما يلي جدول يوضح زيادة الرسوم المستوفاة من الطلاب ونسبتها استناداً للقرار الأخير:

نوع رسم المقرر	العام الماضي	العام الحالي	مبلغ الزيادة	نسبة الزيادة
لأول مرة	7000	10000	3000	43%
للمرة الثانية	9000	15000	6000	66%
للمرة الثالثة	11000	20000	9000	81%

الغالبية الفقيرة الباحثة عن فرصة لتحسين ظروفها

يشار إلى أن نظام التعليم المفتوح يُقبل به الطلاب الحاصلون على الشهادة الثانوية، مهما كان تاريخ الحصول عليها، شريطة حصولهم على نسبة 50% من مجموعها العام بالحد الأدنى، أو حاملو شهادة المعهد المتوسط، وبموجب مفاضلة خاصة بحسب الفروع والكلية.

ويعتبر هذا النظام التعليمي فرصة أمام الطلاب الذين لم تمكنهم ظروفهم وعلاماتهم من الالتحاق بالتعليم العام أو الموازي، والعاجزين مادياً عن الالتحاق بالجامعات الخاصة، وكذلك للطلاب الجامعيين القادرين على دراسة فرعين جامعيين بنفس الوقت، وذلك لاستكمال تحصيلهم العلمي، ومن

السويقت وتآكل هيمنة الدولار.. إنه التاريخ



تطرح مسألة العقوبات الاقتصادية التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على دول عدة في العالم أسئلة ملحة، أهمها: إن كانت تعلم الولايات المتحدة أن سياسة فرض العقوبات ستقوّض - أولاً وقبل أي شيء - دور الدولار الأمريكي ذاته، فلماذا تهدد العملة التي هيمنت على العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية بسياسات كهذه؟ حيث نرى جميعاً اليوم كيف يجبر عدد متزايد من الدول المهددة بمثل هذه السياسة على اتخاذ إجراءات استباقية تضمن أمنها واستقرارها.

■ قاسيون

يقوم نظام المراسلة الفورية التابع لجمعية الاتصالات المالية العالمية بين البنوك «سويقت SWIFT» بإبلاغ المستخدمين، سواء من دافعي الأموال أو من يدفع لهم، بعمليات الدفع التي تم إجراؤها. وبالتالي، فإن هذا النظام يتيح التحويل السلس والسريع للأموال بين الدول.

ما هو سويقت؟ ولماذا تعزز الدولار؟

تأسس نظام سويقت في عام 1973، وتم إطلاقه رسمياً في عام 1977، ويقع المقر الرئيسي له في بلجيكا. وهو يربط بين 11,000 بنك ومؤسسة مالية «BFIs» في أكثر من 200 دولة. يرسل النظام أكثر من 40 مليون رسالة يومياً، حيث يتم تداول تريليونات الدولارات الأمريكية في جميع أنحاء العالم.

يشارك في ملكية سويقت أكثر من 2,000 بنك ومؤسسة عالمية، ويديرها نظرياً البنك الوطني البلجيكي، إلى جانب البنوك المركزية لمجموعة الـ G10 «كندا، وفرنسا، وألمانيا، وإيطاليا، واليابان، وهولندا، والسويد، وسويسرا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة». حيث تضمنت «الملكية المشتركة» نظرياً تجنب

التورط في نزاعات جيوسياسية بين هذه الدول «الملكة».

وتستخدم العديد من الأطراف حسابات بالدولار الأمريكي لتسوية المعاملات المقومة بالدولار. وإلا فإن مصارف الدول «المستوردة والمصدرة» ستحتاج إلى فتح حسابات بعملة بعضها البعض في دولها من أجل تسوية المدفوعات فيما بينها.

لهذا، ظلّ نظام سويقت آلية سهلة وسلسلة لتسوية المدفوعات الدولية من جهة، وتعزيز دور الدولار كعملة تبادل عالمية من جهة أخرى، إلا أنه فوق هذا وذاك، سمح للولايات المتحدة وحلفائها بالهيمنة على التبادلات التجارية العالمية وتهديدها متى أرادت المصلحة الأمريكية ذلك.

عصب نظام سويقت في يد المهيمن الأمريكي

صحيح أن المقر الرئيسي لنظام سويقت هو في بروكسل، لكن مركز بيانات هذا النظام - أي عصبه الحي وأداة التحكم الأساسي فيه- هو في الولايات المتحدة. ويعتبر سويقت بمثابة «آلية مراقبة مالية جماعية» لمراقبة التدفقات المالية عبر الحدود. وكما نعرف، كانت تتم تسوية حوالي 95% من المدفوعات العالمية بالدولار الأمريكي من خلال نظام

المدفوعات بين البنوك «CHIPS» الخاص التابع لغرفة المقاصة ومقره نيويورك، وهو نظام يضم 43 مؤسسة مالية. في عام 2022، فإن حوالي 40% من المدفوعات عبر الحدود في جميع أنحاء العالم هي بالدولار الأمريكي. ويقوم نظام CHIPS بتسوية مدفوعات بقيمة 1.8 تريليون دولار أمريكي يومياً. ونظراً لأن جميع أعضاء نظام CHIPS يحتفظون بمكاتب في الولايات المتحدة، فإنهم يخضعون لقانون الولايات المتحدة بغض النظر عن موقع المقر الرئيسي أو الملكية. وبالتالي، على مدى ما يقارب عقدين من الزمن، دفع أعضاء نظام CHIPS «مثل المجموعة المالية العالمية الفرنسية BNP Paribas والشركة البريطانية المالية متعددة الجنسيات Standard Chartered، وغيرهما...» ما يقارب 13 مليار دولار أمريكي كغرامات لانتهاك العقوبات المتعلقة بإيران بموجب القانون الأمريكي!

الامتيازات الضخمة للولايات المتحدة عبر الدولار

ظلّ الدولار الأمريكي لفترة طويلة العملة المفضلة للتجارة الدولية وحيازات الاحتياطي الأجنبي. وبالتالي، تمتعت الولايات المتحدة «بامتياز ضخم» منذ الحرب العالمية الثانية، بعد أن أنشأ مؤتمر «بريتون وودز» عام 1944 «معيّار الدولار» القائم على الذهب - المحدّد عند 35 دولاراً أمريكياً للأوقية من الذهب. ومع بقاء الدولار الأمريكي العملة الدولية الأولى، كان يمكن لوزارة الخزانة الأمريكية دفع أسعار فائدة منخفضة

للسندات التي تحتفظ بها الدول الأخرى كاحتياطيات. وبالتالي، فهي تقترب بثمن بخس لتمويل العجز والديون. وبالتالي، فهي قادرة على إنفاق المزيد، على سبيل المثال، على جيشها، مع جمع ضرائب أقل. ونظراً لتسيّد الدولار الأمريكي، تستفيد الولايات المتحدة أيضاً من «امتياز إصدار العملة - Seigniorage»، أي الفرق بين تكلفة طباعة الأوراق النقدية بالدولار وقيمتها الاسمية، أي القيمة التي يدفعها الآخرون للحصول على هذه الأوراق.

في شهر آب 1971، قام الرئيس نيكسون من جانب واحد «بإنهاء التزامات» الولايات المتحدة بموجب نظام بريتون وودز النقدي الدولي، أي تغطية الدولار الأمريكي بالذهب على النحو المتفق عليه. وفي حالة الارتباك التي تلت ذلك، «أقنعت» الولايات المتحدة العاهل السعودي الملك فيصل بضمان تسوية جميع مدفوعات النفط والغاز بالدولار الأمريكي. وهكذا، عززت صفقة اجتماع أوبك عام 1974 - التي رسخت منظومة «البترو دولار» أي ربط الدولار الأمريكي بإنتاج البترول - من دور الدولار عالمياً بعد الشكوك التي أعقبت ما عُرف بـ «صدمة نيكسون».

رغم ذلك، بدأت الدول في تنويع محافظها الاحتياطية، وخاصة بعد إطلاق اليورو في عام 1999. وهكذا، انخفضت حصة الدولار الأمريكي من احتياطيات العملات الأجنبية في جميع أنحاء العالم من 71% في عام 1999 إلى 59% في عام 2021.

استخدام سويقت كسلاح... ثم كأداة انتحار!

سرعان ما استخدمت الولايات المتحدة



مركز بيانات
نظام سويقت
للتسويات
المالية - أي
عصبه الحي
وأداة التحكم
الأساسي
فيه- هو في
الولايات المتحدة
الأمريكية

من يحشر الإمبرياليين في هذه الزاوية!

59%

انخفضت حصة الدولار الأمريكي من احتياطات العملات الأجنبية في جميع أنحاء العالم من 71% في عام 1999 إلى 59% في عام 2021.

58%

انخفضت أصول الدولار الأمريكي في الصين من 79% في عام 2005 إلى 58% في عام 2014، ومن المفترض أنها انخفضت أكثر منذ ذلك الحين



للاستخدام عبر الحدود حيث لا توجد حاجة إلى بنك غربي لنقل الأموال عبر الحدود. ومثل هذه المدفوعات للواردات من الصين باستخدام e-CNY سوف تتجاوز نظام سويفت، ولن تحتاج إلى نظام المدفوعات بين البنوك «CHIPS» الخاص التابع لغرفة المقاصة في نيويورك.

بالتوازي، لطالما اشتكت روسيا من إساءة استخدام الولايات المتحدة للهيمنة الدولار. حيث حاولت موسكو «استبعاد الدولار» من خلال تجنب استخدامه في التجارة مع الدول الأخرى وفي حيازاتها من صندوق الثروة الوطني.

في العام الماضي، حذر الرئيس الروسي، فلاديمير بوتين، من أن الولايات المتحدة تعض اليد التي تطعمها، من خلال تقويض الثقة في النظام المالي المهيمن عليه أمريكياً. وحذر من أن «الولايات المتحدة ترتكب خطأ فادحاً في استخدام الدولار كأداة للعقوبات».

وهكذا، أدت العقوبات الغربية إلى تسريع تآكل الهيمنة المالية الأمريكية. وإلى جانب تفاقم وضع الركود التضخمي في الغرب، دفعت مثل هذه الإجراءات ضحاياها - الحاليين والمستقبليين - إلى اتخاذ تدابير وقائية ودفاعية، مع عواقب واضحة على واشنطن، أما لماذا تلجأ الأخيرة إلى خيارات تعرف جيداً أنها بمثابة إطلاق النار على قدمها هي بالذات، فعلى ما يبدو، لا يوفر التاريخ الكثير من الخيارات للإمبراطوريات المتهاوية، بحيث تضطر إلى الانتقاء من مجموعة خيارات كلها تعاكس مصلحتها.

ولا يزال النظامان الصيني CIPS والروسي SPFS يتطوران بتسارع، ويخدمان إلى حد كبير البنوك والمؤسسات المالية المحلية. وبحلول نيسان 2022، تمكنت معظم البنوك الروسية و52 مؤسسة أجنبية من 12 دولة من الوصول إلى نظام SPFS الروسي. وتؤدي التطورات الجارية إلى تسريع تقدم هذين النظامين وربطهما. إلى جانب ذلك، تمتلك مؤسسة المدفوعات الوطنية الهندية «NPCI» نظام مدفوعات محلي خاص بها يحمل اسم RuPay. ويقوم بتغطية ملايين المعاملات اليومية بين البنوك والمؤسسات المالية المحلية، ويمكن استخدامه للمعاملات العابرة للحدود.

الولايات المتحدة: على خطى الإمبراطوريات المنهارة

لا يثير سعي الدول المناوئة للهيمنة الأمريكية لتغيير النظام المالي الدولي. ففي أعقاب الأزمة المالية العالمية 2008، دعا رئيس البنك المركزي الصيني إلى «عملة احتياطية دولية منفصلة عن الدول الفردية».

في الوقت نفسه، انخفضت أصول الدولار الأمريكي في الصين من 79% في عام 2005 إلى 58% في عام 2014، ومن المفترض أنها انخفضت أكثر منذ ذلك الحين، حيث أنه في الآونة الأخيرة، كان البنك المركزي الصيني يتوسع تدريجياً في استخدام تطبيق اليوان الرقمي الذي يحمل اسم e-CNY. ومع أكثر من 260 مليون مستخدم، أصبح تطبيق e-CNY الآن «جاهز تقنياً»

الاستجابة الدولية للغطرسة الأمريكية المتزايدة

دفعت الغطرسة الأمريكية وقرار الاتحاد الأوروبي بمنع البنوك الإيرانية من استخدام نظام سويفت إلى جانب الكثير من الأسباب الأخرى الصين إلى تطوير نظام الدفع بين البنوك عبر الحدود «CIPS».

يعمل نظام CIPS منذ عام 2015، ويديره البنك المركزي الصيني. وبحلول عام 2021، كان لدى نظام CIPS ما يقارب 80 مؤسسة مالية تتمتع بالعضوية، بما في ذلك 23 بنكاً روسياً.

وفي نهاية عام 2021، احتفظت روسيا بما يقارب ثلث احتياطات اليوان العالمية. لهذا، ينظر الكثيرون إلى العقوبات الأخيرة المفروضة على روسيا على أنها نقطة تحول مفصلية، لأن أولئك الذين ليسوا راسخين في التبعية للمعسكر الأمريكي لديهم الآن سبب أكبر للتفكير في استخدام عملات أخرى بدلاً من الدولار. فقبل الاستيلاء على حوالي 300 مليار دولار أمريكي من الأصول الروسية، سبق أن صادرت الولايات المتحدة حوالي 9.5 مليار دولار أمريكي من الاحتياطات الأفغانية و 342 مليون دولار أمريكي من الأصول الفنزويلية!

وبعد أن هددت بالاستبعاد من نظام سويفت في أعقاب أزمة شبه جزيرة القرم عام 2014، طوّرت روسيا نظام المراسلة SPFS «نظام نقل الرسائل المالية» الخاص بها. وتم إطلاق SPFS في عام 2017، ويستخدم هذا النظام تقنية مشابهة لكل من نظام سويفت ونظام CIPS الصيني.

وحلفاؤها - وبشكل خاص الاتحاد الأوروبي - نظام سويفت كسلاح سياسي وتجاري ومالي في وجه خصوم الولايات المتحدة أو رافضي الخضوع لنهجها العالمي، وذلك عبر فرض العقوبات الاقتصادية عليهم وفصلهم كلياً أو جزئياً عن نظام سويفت. فجزء من العقوبات التي تقودها الولايات المتحدة ضد إيران، أوقف الاتحاد الأوروبي خدمات سويفت للبنوك الإيرانية منذ عام 2012. وأدى ذلك إلى منع تحويل الأموال الأجنبية إلى إيران حتى تم التوصل إلى حل وسط في عام 2016.

ولم تكن آخر تلك العمليات العقوبات المفروضة على كل من روسيا وبيلاروسيا في أعقاب اشتداد المواجهة الروسية الغربية في أوكرانيا.

لكن رغم أنه يهدد بباريك الدول المناوئة لهيمنة الولايات المتحدة، فإن فصل الدول عن نظام سويفت يؤدي إلى تآكل هيمنة الدولار الأمريكي ذاته. ومع تزايد فرض العقوبات بسبب ودون سبب، فإن هذا السلوك يرهب الآخرين أيضاً، حيث تعدى الأمر حدود ترهيب الدول الأخرى، وبات دافعاً لهذه الدول لاتخاذ مسارات وسياسات بديلة أخرى كي تكون مستعدة لحالات الطوارئ.

وتشمل عملية الاستعداد للطوارئ هذه الانضمام إلى أنظمة المدفوعات الأخرى التي أخذت تتكون على الصعيد العالمي بيد مناوئي الهيمنة الغربية، حيث إن أنظمة المدفوعات التي تكونت لا تضمن تحويلات مالية عابرة للحدود بشكل سلس فحسب، بل وبشكل أكثر أماناً أيضاً.

لا يوفر التاريخ الكثير من الخيارات للإمبراطوريات المتهاوية، بحيث تضطر إلى الانتقاء من مجموعة خيارات كلها تعاكس مصلحتها

أوروبا تغرق في التضخم وارتفاع الأسعار



الإضرابات والاعتصامات والتظاهرات تضرب أوروبا بشدة. في فرنسا نزل الناس إلى الشوارع للمطالبة بزيادة الأجور. في رومانيا أطلق المتظاهرون أصواتهم غاضبين لتركهم فرنسا لارتفاع تكاليف المعيشة. في التشيك نزل المتظاهرون وهاجموا ضد الحكومة، وطالبوها بإجراءات فورية لتخفيض تكاليف الطاقة، والانسحاب من العقوبات ضد روسيا. الممرضات البريطانيات وعمال الموانئ، وعمال الخطوط الجوية البريطانية، وكذلك زملاؤهم الطيارون الألمان، دخلوا في إضراب مطالبين بزيادة الأجور. هذه الأحداث هي جزء لا يتجزأ من حالة عدم اليقين المتزايدة لدى العمال في جميع أنحاء الاتحاد الأوروبي وبريطانيا، حيث ترتفع أسعار الطاقة وتكاليف الإيجارات والرهون العقارية وتدفع بالملايين إلى الفقر.

■ إعداد: اوديت الحسين

بعد رفض شركات النفط في فرنسا منح زيادة رواتب بأثر رجعي بنسبة 10% منذ بداية العام، بدأ أعضاء النقابة بمقاطعة شحن الوقود من المصافي. ونظراً لأن الوضع أثر بشدة على توافر البنزين، اتخذت حكومة ماكرون إجراءات قانونية لكسر الإضراب من أجل تخفيف النقص في باريس، وفي مناطق أخرى شمال فرنسا. صدرت أوامر لعمال بعض مخازن الوقود بالتهديد بالسجن إن لم يسمحوا لشاحنات الوقود بالمغادرة.

رفض العمال العرض الذي قدمته الشركات للنقابات بزيادة الأجور بنسبة 7% ودعوا إلى المزيد من الإضرابات، ما دفع الاتحاد العمالي للاستجابة لضغوطهم، والدعوة لانتظار تحقق المطالب. جاء هذا بعد تحقيق شركة توتال - واحدة من الشركتين الكبريتين في فرنسا - أرباحاً بقيمة 10,9 مليار يورو في النصف الأول من هذا العام 2022، ودفعها مؤخراً لحاملي أسهمها 2,62 مليار يورو كسلفة على توزيع الأرباح. جذب إضراب 18 تشرين الأول اهتمام ودعم الأحزاب المعارضة، والتي اتهمت ماكرون بتفضيل الأثرياء، وتجاهل مصيبة الطبقة العاملة.

على الرغم من أن معدل التضخم في فرنسا 6,2% بقي أدنى مما هو عليه في دول الاتحاد الأوروبي الأخرى والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، فالناس يواجهون صعوبات اقتصادية تتعلق بعدد من العوامل التي ظهرت على السطح منذ الأشهر الأولى من عام 2020، حيث تسببت جائحة كوفيد-19 بضغط غير مسبوق على أنظمة الصحة العامة وسوق العمل.

لا يبدو أن الحل الأوروبي عبر تخصيص أموال لمساعدة الأعمال، وبعدها الأسر «576 مليار يورو» في التأقلم مع عبء ارتفاع الطاقة، يكفي لتنفيس الاحتقان الشعبي. التضخم محسوباً كنسبة كلية قد تجاوز 9,9% على مستوى الاتحاد الأوروبي، والتضخم في التفاصيل محسوباً على أساس السلة الغذائية والخدمات الرئيسية أعلى من ذلك بكثير. يتفق المحللون، أمثال توريون سولفتيت، بأن التضخم ليس عابراً، وقد يكون أسوأ بكثير في العام المقبل.

إذا ما نظرنا إلى أحد القطاعات الرئيسية في الاقتصاد الأوروبي: صناعة السيارات مثلاً، يمكننا أن نفهم تأثير التضخم غير القابل للعكس على الاقتصاد الأوروبي في الأعوام المقبلة.

يعد قطاع السيارات وسلسلة توريده بأكملها العمود الفقري للاقتصاد الأوروبي، فهو يؤمن أعمالاً لـ 13 مليون أوروبي، ويشكل 11,5% من العمالة الصناعية في أوروبا، ويؤمن 374,6 مليار يورو كعائدات صريحية للحكومات الأوروبية، و79,5 مليار يورو كفاوض تجاري، ويمثل 8% من الناتج المحلي الإجمالي الأوروبي. إن ارتفاع تكاليف الإنتاج بشكل كبير يقوّض الربحية، ويضع الاستثمارات وبقاء الصناعات داخل أوروبا في حالة خطر. لا يمكن للصناعة الأوروبية عموماً، والسيارات خصوصاً، استيعاب مثل هذه التكاليف الباهظة على المدى الطويل، خاصة في مواجهة المنافسة من الأسواق الرئيسية الأخرى، مثل: الصين والولايات المتحدة.

تعبر صناعة السيارات الأوروبية اليوم عن عدم قدرة القطاع الصناعي الأوروبي على إعادة تأهيل موظفيه وتطوير مهاراتهم، ناهيك عن إجراء عمليات توظيف جديدة، أو الاحتفاظ بالعمالة التي يملكها. المبيعات المنخفضة التي وصلت نسبتها منذ بداية العام إلى 10% تعني أن مصانع السيارات الأوروبية، وكامل السلسلة المرتبطة بها، ستمر في أزمة قد تمنعها من الاستمرار على المدى المتوسط.

في بريطانيا التي صوتت عام 2016 للخروج من الاتحاد الأوروبي، فشلت حكومة حزب المحافظين - المنشأة حديثاً بزعامة ليز تروس - فشلاً ذريعاً في محاولات تحقيق الاستقرار في الاقتصاد الوطني، الذي وصل فيه التضخم الكلي إلى أكثر من 10%.

دعت تروس في البداية إلى تخفيضات ضريبية ضخمة للأثرياء، مدعية أن هذه الإجراءات ستسهل النمو الاقتصادي. لكن مبادرات حكومتها خلقت حالة من الذعر داخل الأسواق المالية في المملكة المتحدة وخارجها. تراجعت قيمة الباوند الإنكليزي، بينما اشترى بنك إنكلترا «البنك المركزي» كميات كبيرة من سندات الخزنة بهدف منع الانهيار الاقتصادي الكلي.

لم يمض وقت طويل حتى أقالمت تروس مستشارها كواسي كوارتنغ الذي تمّ تحميله وزر السياسة الاقتصادية الكارثية. في 19 تشرين الأول استقالت وزيرة الداخلية في الحكومة البريطانية - سويلا برافرمان - المكلفة بالأمن القومي - بعد مهاجمتها لإدارة تروس. في اليوم التالي في 20 تشرين الأول أعلنت تروس استقالتها، بعد أن أمضت ستة أسابيع فقط في رئاسة الوزراء.

هناك مشكلة تواجه الذين يعيشون خارج أوروبا وبريطانيا، هي عدم الانتخاب إلى أن التضخم الكلي الذي نتحدث عنه ليس هو ذاته معدل ارتفاع الأسعار. فإذا ما نظرنا إلى السلة الغذائية الرئيسية في بريطانيا كعينة على ما يعنيه التضخم، سنذكر بأن الارتفاع في الأسعار جنوني. فوفقاً لمكتب الإحصاء الوطني، ارتفعت أسعار المواد الغذائية خلال عام واحد كما يلي: «حليب قليل الدسم 42%، السمن النباتي 30,5%، الدقيق 29,6%، منتجات غذائية أخرى 28,9%، لحم الكبد 28,1%، المربيات 28,1%، الزبدة 28%، زيت الزيتون 27,2%، الجبنة 23,1%، منتجات المعكرونة 22,7%، البيض 22,3%، الخضروات المفروزة 20,3%، السمك 15,4%». وقد ارتفعت تكاليف السكن وخدماته بنسبة 31,4%.

أصدر المكتب الاتحادي الألماني لإحصاء destatis تقريراً في 21 تشرين الأول جاء فيه: الآن وقد اقترب موسم البرد، فاستمرار ارتفاع أسعار الطاقة يزيد بشكل كبير من تكاليف التدفئة. لكن قبل حتى أن تبدأ أزمة الطاقة نتيجة الحرب في أوكرانيا، لم يكن الجميع قادراً على تحمل تكاليف تدفئة مناسبة. هناك 3,2% من سكان ألمانيا لم تكن لديهم القدرة في عام 2021 على تحمل تكلفة تدفئة منازلهم بشكل مناسب، أي أن 2,6 مليون شخص قد تأثروا.

كما أورد destatis بأن أسعار المنتجات الصناعية في شهر أيلول 2022 قد كانت أعلى منه بنسبة 45,8% من العام الفائت، وأعلى بنسبة 2,3% عن الشهر السابق. كما ارتفعت أسعار السلع الصناعية الوسيطة، مثل: المعادن والمواد الكيميائية بنسبة 16,8%، وقد ارتفعت أسعار ما يسمى بالسلع الرأسمالية، مثل: الآلات والمكينات بنسبة 7,8%، ليصل الارتفاع في بعضها مثل: الهياكل المعدنية إلى 18,4%. لم تنج السلع الاستهلاكية من الارتفاع الشديد، فارتفعت السلع المعمرة بنسبة 10,9%، والسلع الاستهلاكية غير المعمرة بنسبة 18,3%. وكانت أسعار الأغذية عموماً قد ارتفعت بنسبة 24,2%، لتصل الارتفاعات في بعض السلع كاللحوم إلى 46,3%، والزبدة إلى 72,2%.



تعبر صناعة السيارات الأوروبية اليوم عن عدم قدرة القطاع الصناعي الأوروبي على إعادة تأهيل موظفيه وتطوير مهاراتهم

طلاب ثانوية الأمين في البوكمال إلى المجهول!



وصلت قاسيون شكوى من طلاب الثالث ثانوي في البوكمال، ثانوية الأمين، يقولون فيها: بعد أن تم قبولنا في التعليم الثانوي العام، ودراسنا لصفين العاشر والحادي عشر في مدرستنا، تم فصلنا من الثانوية وعدم قبول تسجيلنا بشكل نظامي لامتحان الشهادة الثانوية، وتبلغنا هذا القرار بشكل رسمي، حيث يبلغ عددنا سبعة عشر طالب وطالبة، وتم قبول طالبين منا فقط كونهم أبناء ريف، ووضعتنا أمام خيارين إما أن نخضع للامتحان الترشيحي، أو يتم نقلنا إلى التعليم المهني!

■ مراسل قاسيون

بما يخص التقدم لامتحان النهائي دون الخضوع لامتحان الترشيح، أسوة بغيرهم من طلاب التعليم العام بهذه الحالة وفقاً للأصول المطبقة بحسب التعليمات الناضجة، ومن غير المنصف أن يتم تحميل هؤلاء مسؤولية خطأ لم يرتكبونه، وبالتالي فإن فرض نقلهم إلى التعليم المهني بحال رفضهم التقدم لامتحان الترشيح، بحسب مضمون كتاب التربية أعلاه، هو ما يمكن اعتباره مخالفاً للتعليمات بحسب الأصول المتبعة، وذلك سيكون على حساب مستقبل هؤلاء الطلاب وطموحهم المشروع بالحصول على شهادة الثانوية العامة، وبالتالي إمكانية استكمال تحصيلهم العلمي الجامعي.

فأين العدالة والإنصاف في ذلك؟ وما مصير هؤلاء الطلاب بحال تمسك التربية بالأصول «غير الأصولية» بحسب كل ما سبق أعلاه؟

على هامش المشكلة

بالحديث عن ثانوية الأمين في البوكمال فقد أفاد الطلاب أن الثانوية تفتقر للكادر التدريسي الكافية، وهي كغيرها من المدارس في المدينة «الثانوي والمهني والإعدادي والابتدائي» على هذا المستوى، فكل المدارس تعاني من نقص الكادر التدريسي ومستلزمات العملية التعليمية. فعلى سبيل المثال في هذا العام الدراسي لا يوجد مدرسون لمواد الرياضيات والفيزياء والكيمياء، وكذلك كانوا قد عانوا خلال السنتين الماضيتين، الصف العاشر والحادي

وقد أرسل هؤلاء صورة عن كتاب رسمي مرسل من مدير التعليم في وزارة التربية، وموجه إلى مديرية التربية في محافظة دير الزور، يتضمن التالي: إشارة إلى رفعة طلاب ثانوية الأمين في البوكمال ومرفقاتها حول قبول طلاب ثانوية الأمين في البوكمال بالتعليم العام بشكل مخالف للتعليمات والذين ترفعوا حالياً إلى الصف الثالث الثانوي ويرجون فيها الموافقة على استمرار قبولهم بالتعليم العام.. وجه السيد معاون الوزير الموافقة على تقديمهم لاختبار الترشيح أصولاً وفي حال لم يرغبوا في ذلك ينقلون إلى التعليم المهني.

حيثيات ومخالفات ليست من مسؤولية الطلاب!

بداية إن مشكلة الطلاب الحالية يبدو من متن الكتاب الرسمي أعلاه أنها قديمة وليست جديدة، وبأنها ليست من مسؤوليتهم بحال النظر إليها من بوابة المخالفة للتعليمات عند قبولهم في التعليم العام، سواء بما يتعلق بشرط المجموع في الشهادة الإعدادية، أو بشرط السن للبعض من هؤلاء، والأهم غض الطرف عن كونهم محسوبين على المدينة أو الريف، وبغض النظر عن يمكن تحميله المسؤولية عن ذلك، فهذا ليس لب القصد! أما وقد تم قبولهم، وتابعوا الدراسة في الصفين العاشر والحادي عشر بشكل نظامي فمن المفروض أن تنطبق عليهم التعليمات

بحقهم فقط، بل يعتبر إجحافاً بحق ذويهم وكل أبناء البوكمال! والمطلوب هو قبول هؤلاء الطلاب للتقدم لامتحانات الثانوية العامة لهذا العام وفقاً للأصول، دون فرض التقدم لامتحان الترشيحي، أو نقلهم إلى التعليم المهني، باعتبارهم كانوا طلاباً نظاميين في الصفين العاشر والحادي عشر! فهل ستتستجيب الوزارة للمطلب الحق الأصولي هذا؟! برسم وزارة التربية- مديرية التربية في دير الزور.

عشر، من الافتقار لبعض المدرسين لبعض المواد أيضاً، وقد تحمل هؤلاء الطلاب أعباء مضاعفة في التعلم الذاتي أو بالاستعانة بالدروس الخصوصية وصولاً إلى الصف الثالث الثانوي الآن، وكل ذلك يعلم الإدارة والمجمع التربوي في البوكمال ومديرية التربية في دير الزور، والوزارة طبعاً! وبعد كل ذلك الغبن بحق الطلاب يطالب هؤلاء بالتقدم لامتحان الترشيحي، أو يهددون بالنقل إلى التعليم المهني، أو التعرض للفصل! فمضمون الكتاب أعلاه يعني دفع هؤلاء الطلاب إلى المجهول، وهو ليس إجحافاً

التعمية المستمرة على السياسات الأجرية!



عن حل جوهر المشكلة، المتمثلة بتدني الأجور، وبمجمول السياسات الأجرية المعمول بها، والتمويه على هذا الابتعاد والتغيب المتعمد لجوهر المشكلة! فماذا يعني أن يتم فتح سقف الرواتب لأساتذة الجامعات؟ إنه يعني بكل بساطة ووضوح الحفاظ على حقوق هؤلاء بما يتعلق بالترقيات الدورية السنوية على الأجر المقطوع، والتي لا تتجاوز 9% كل سنتين! فهل ذلك يعتبر امتيازاً لهذه الشريحة، أم التفافاً على هذا الحق، مع زيادة في جرة المنيّة الرسمية لها؟!

الإضرار بمصالح العباد والبلاد
إن الحديث عن التحفيز والتشجيع والمكافآت، وغيرها من الإجراءات الترقيعية والملتفة على بعض الحقوق لترميم الفجوة، بعيداً عن حل معادلة الأرباح والأجور من خلال إعادة النظر بالسياسات الأجرية لتصبح أكثر إنصافاً، هو وهم كبير، غايته تكريس أنماط

أعمال المجلس المركزي الثامن لنقابة المعلمين، للدورة النقابية الحادية عشرة، التي جرت بتاريخ 2022/10/18، عن: «وجود مشاريع قيد الدراسة تتعلق بإمكانية فتح سقف الرواتب لأساتذة الجامعات وتأمين سكن لهم». فالمشايخ التي تحدث عنها الوزير أعلاه، بما يخص بعض حقوق أساتذة الجامعات، مع أهميتها، إلا أنها لا تختلف من حيث الجوهر عما تم إقراره سابقاً بشأن زيادة تعويضات هذه الشريحة، أو رفع سن الإحالة على المعاش الخاص بها، على حساب المتبقي من سني عمرها، أو غيرها من القرارات الشبيهة بما يتعلق ببعض حقوق الشرائح الوظيفية الأخرى في القطاع الحكومي!

فكل هذه المشاريع والقرارات الترقيعية، وعلى الرغم من أنها تمثل بعض الحقوق للمعلمين في القطاع الحكومي فقط لا غير، أو التعدي على بعضها الآخر، مثل: رفع سن التقاعد، غايتها الابتعاد

■ سوست عجيب

وعند الحديث عن سياسات تجميد الأجور، بظل استمرار الارتفاعات السعرية للسلع والخدمات، فإن أول ما يجب التوقف عنده هو ضعف القدرة الشرائية للعاملين بأجر، وبالتالي، انخفاض معدلات الاستهلاك لهؤلاء، أي المزيد من الجوع والبؤس والتردي الخدمي. ولا تنفع بعد ذلك كل الإجراءات الترقيعية الرسمية التي يتم اللجوء إليها، بعيداً عن حل جوهر المشكلة الرئيسية المتمثلة بالأجور نفسها، فلا التعويضات قادرة على ردم الفجوة، ولا الحوافز والمكافآت التشجيعية، أو غيرها مما يحسب ضمن «متممات الأجر»، التي هي بالأصل حقوق مصانة افتراضاً!

مثال مستجد

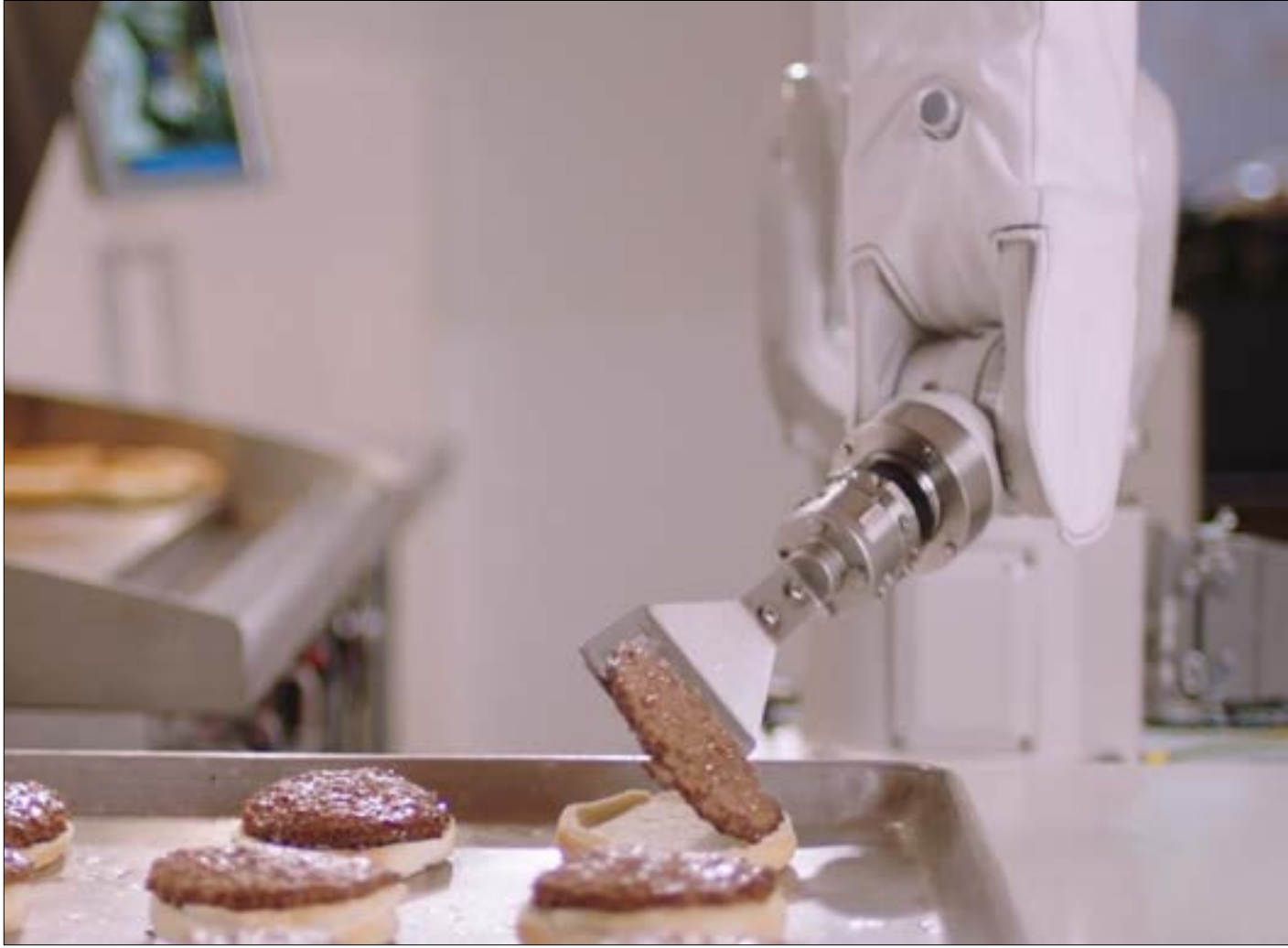
المثال الأخير على هذا النمط الترقيعي المنهزم من حل جوهر المشكلة، هو ما أشار إليه وزير التعليم العالي والبحث العلمي، خلال

واقع الأجور الحالي يقول: إنها لا تغطي تكاليف الاحتياجات الأساسية لأسرة لمدة يومين فقط، بالمقابل، هناك مسلمات اقتصادية تقول: إن هناك علاقة متعديّة ومتشعبة بين الأجور وبين جميع مفاصل الواقع الاقتصادي الاجتماعي، بل والسياسي!

سلبية كارثية لا حصر لها، والتي تبدأ بمعدلات الاستهلاك، وتتمر بالإنتاج والعملية الإنتاجية، ولا تنتهي بتوزيع الثروة، مع النتيجة الملموسة من كل ذلك، وهي الإضرار الرسمي المباشر بمصالح العباد والبلاد.

الفساد والمحسوبية والتبعية والولاء، وتأييد حصة أصحاب الأرباح طبعاً! فالحكومة مستمرة في تعاميتها عن حل مشكلة الأجور، بل مصرة على هذا التعامي مع سبق الإصرار، مع كل ما يعنيه ذلك من نتائج

هل يلغي الذكاء الاصطناعي الحاجة للعمل البشري؟



بدأت منذ نحو أربعين عاماً ثورة بالآتمنة واستخدام الروبوتات في التصنيع و«الميكنة» القائمة على البرمجة والعمالة البشرية القليلة، وكان الدافع منذ البداية سعي الرأسماليين إلى تعزيز الربحية بالتخلص من العمالة البشرية بأعداد كبيرة. فهل المشكلة في تطور التكنولوجيا ذاتها أم في الأهداف والطريقة الرأسمالية في استعمالها؟ فيما يلي أبرز ما ورد «بتصرف» في مقال للباحث الماركسي مايكل روبرتس نشره في حزيران 2022.

■ مايكل روبرتس

تصريب وإعداد: د. اسامة دليقان

يعتقد دارون أسيموغلو الخبير الأمريكي الرائد في مجال تأثير الأتمنة على الوظائف المستقبلية، والأستاذ في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا، بأن الأتمنة الحديثة، ولا سيما منذ الركود الكبير «2008-2009» وكذلك التراجع الاقتصادي الذي رافق كوفيد-19، هي أكثر ضرراً بمستقبل العمل، وقال في شهادة له أمام الكونغرس الأمريكي: «النمط التكنولوجي للاقتصاد الأمريكي بات أقل توازناً بكثير، وبطريقة ضارة للغاية بالعمال وخاصة ذوي التعليم المتدني». وبحسب تقديره فإن أكثر من نصف، وربما ثلاثة أرباع الارتفاع المفاجئ في عدم المساواة في الأجور في الولايات المتحدة مرتبط بالآتمنة: «مثلاً، تمثل التأثيرات المباشرة لنقل الأعمال إلى الخارج «الأوفشور» حوالي 5% إلى 7% من التغييرات في هيكل الأجور، مقارنة بنسبة 50% إلى 70% عن طريق الأتمنة. لا تدعم الأدلة أكثر الآراء إشارة للقلق بأن الروبوتات أو الذكاء الاصطناعي ستخلق مستقبلاً بلا وظائف تماماً، لكن يجب أن نقلق بشأن قدرة الاقتصاد الأمريكي على خلق الوظائف، وخاصة الجيدة ذات الأجور المرتفعة وفرص بناء الحياة المهنية لأولئك العمال الحاصلين على شهادة الثانوية العامة أو أقل». وينطبق تحليله لتأثيرات الأتمنة في الولايات المتحدة أيضاً على بقية الاقتصادات الرأسمالية الكبرى.

الأتمنة قد تخفض الإنتاجية

الاستنتاج الآخر المهم لأسيموغلو هو أنه ليس كل تقنيات الأتمنة ترفع فعلياً إنتاجية العمل: «تلك التي تقلل التكاليف وتعزز الإنتاجية تولد مجموعة من التغييرات التعويضية، كتوسيع نطاق التوظيف في المهام غير الالية. من ناحية أخرى، إذا كانت الأتمنة لا تولد سوى تحسينات طفيفة في الإنتاجية، فإنها تخلق جميع تأثيرات إزاحة العمال ولكن مع القليل من الفوائد التعويضية». ورغم تحول الاقتصاد الأمريكي أكثر فأكثر إلى الأتمنة، لكنه تحول بشكل أقل إلى أنواع الأتمنة المفيدة اجتماعياً. ويعتقد أسيموغلو أن الدافع لتحقيق أرباح إضافية من الأتمنة من قبل الشركات يمكن أن يقلل نمو الإنتاجية. وذلك لأن الشركات تقدم الأتمنة بشكل أساسي في المجالات التي تجدها معززة للربحية، كالتسويق أو المحاسبة أو تكنولوجيا الوقود الأحفوري، ولكنها لا ترفع الإنتاجية للاقتصاد ككل أو تلبي الاحتياجات الاجتماعية.

كما أوضح أسيموغلو: «تتشكل التكنولوجيا الأمريكية والعالمية من خلال قرارات حفنة من شركات التكنولوجيا الكبيرة جداً والناجحة للغاية، مع وجود قوى عاملة صغيرة ونموذج أعمال مبني على الأتمنة». وبينما انخفض الإنفاق الحكومي على الأبحاث المتعلقة بالذكاء الاصطناعي، تحولت هذه الأبحاث إلى ما يمكن أن يزيد من ربحية عدد قليل من الشركات العابرة للقوميات، وليس زيادة تلبية الاحتياجات الاجتماعية: «انخفضت حصة الإنفاق الحكومي على الأبحاث من الناتج المحلي الإجمالي، وتحول نحو الإعفاءات الضريبية ودعم الشركات. أن التقنيات التحويلية للقرن العشرين، مثل المضادات الحيوية، وأجهزة الاستشعار، والمحركات الحديثة، والإنترنت، حملت بصمات الحكومة في كل مكان. كانت الحكومة تمول وتشترى هذه التقنيات وغالباً ما تكون هي من يضع جدول أعمال البحث» ولكن هذه الرعاية الحكومية صارت أضعف اليوم، كما لاحظ أسيموغلو.

في الولايات المتحدة، تقترب الضرائب على البرامج والمعدات من الصفر، ويمكن أحياناً للشركات الحصول على دعم صاف عندما تستثمر في مثل هذا المجال بينما تفرض الضرائب على المبالغ التي تدفعها الشركات كأجور للعمال. يولد هذا دافعاً قوياً لـ«الأتمنة المفرطة» حيث يمكن للشركات توفير المال عند تركيب الآلات للقيام بالوظائف نفسها التي يؤديها العمال وبالتالي تسرح موظفيها. ساهمت الأتمنة الرأسمالية في السنوات الثلاثين الماضية في زيادة عدم المساواة في الدخل، من بين عوامل أخرى كالخصخصة، وانهيار النقابات، ونقل وظائف التصنيع إلى «الجنوب» الرأسمالي. ورغم أهمية الأتمنة فإنه مع تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي في عدد من الاقتصادات الكبرى، ارتفع عدم المساواة وشهد العديد من العمال - وخاصة

الرجال الذين ليس لديهم شهادات جامعية - انخفاضاً حاداً في دخولهم الحقيقية. حتى وزيرة الخزانة الأمريكية جانيت يلين اعترفت بأن مكاسب الإنتاجية الأخيرة المدفوعة بالتكنولوجيا قد تؤدي إلى تفاقم عدم المساواة بدل تخفيضها. وقالت إنها كانت تعتقد أن الزيادة الكبيرة في العمل عن بُعد الناجمة عن الوباء قد تؤدي في النهاية إلى زيادة الإنتاجية الأمريكية بنسبة 2,7%، ولكن تبين في الحقيقة أن هذه المكاسب تعود في الغالب على أصحاب الدخل المرتفع، والعمال ذوي الياقات البيضاء، تماماً كما كان التعلم عبر الإنترنت متاحاً بشكل أفضل للوصول إليه والاستفادة منه للطلاب البيض الأكثر ثراءً. وتعد زيادة التعلم عبر الإنترنت تحولاً تكنولوجياً آخر رافق الوباء ومن المرجح أن يوسع الفجوة التعليمية والإنتاجية بين أطفال العائلات ذات الدخل المرتفع مقارنة بذات الدخل المنخفض والأقليات العرقية. وستختفي الوظائف التي تتطلب مهارات تعليمية وتقنية أقل وستحل محلها تلك التي تتطلب مستويات عالية من هذه المهارات.

هناك روبوتات

«خرفاء» أو غير ملائمة

في آذار 2018، طرح في السوق الروبوت «فليببي» Flippy، المصمم لتقليب البرغر في صناعة الوجبات السريعة، واستخدمته سلسلة مطاعم CaliBurger في كاليفورنيا. وسرعان ما أحدث ضجة كبيرة. ولكن «فليببي» تقاعد بعد يوم عمل واحد فقط. وألقى مالكو سلسلة مطاعم CaliBurger باللوم في فشل الروبوت على موظفيهم من البشر، قائلين بأن العمال كانوا «بطيئين للغاية» في اللحاق بعمل الروبوت «إكمال تحضير الشطائر بعده» مما تسبب في تراكم «إنجازات فليببي الحميمة». ومع ذلك، لاحظ بعض الصحفيين أيضاً أخطاء الروبوت

العديدة في المهمة البسيطة نسبياً التي أسندت إليه وقالوا: «فليببي لم يكن جيداً في وظيفته».

روبوتات «أمازون» لإنهاء العمل

في مثال عن جشع الشركات الرأسمالية لانتزاع آخر قطرة من عرق العمال، قامت «أمازون» بتكريب روبوت اسمه «درايفري» Driveri ليقوم بتصوير ومراقبة سائقي التوصيل العاملين لدى الشركة لمسافات طويلة. يشكو أحد سائقي أمازون في واشنطن من ذلك قائلاً: «إنني الآن أقود وخلفني صندوق أسود عجيب يراقبني ويقرر فيما إذا كنت أواظب على عملي». وفي حين يرى هذا السائق أن بعض المقاييس الناتجة عن هذا الروبوت قد تكون مبررة، لكنه يجد بعضها الآخر «سخيفاً»: «الكمبيوترات تبصق علينا هذه المقاييس على شكل عدة صفحات، وتكفي سقطة واحدة في هذه الأرقام المجردة لتكفنا خسارة وظيفتنا... كل ما أريده هو أن أوصل هذه الشحنات اللينة وأعود إلى البيت يا رجل».

المشكلة في الرأسمالية

لا في الأتمنة ذاتها

الأتمنة في ظل الرأسمالية تعني خسائر مهمة بالوظائف بين أولئك الأقل تحصيلاً للتعليم والكفاءات، في وقت يصبح فيه التعليم باهظ التكاليف أكثر فأكثر، ويضرب الطبقات الأدنى أجراً. المشكلة أنه في الرأسمالية، تكون الغاية تعزيز الربحية وليس حتى الإنتاجية، وتستخدم الأتمنة والذكاء الاصطناعي والروبوتات للسيطرة على العمال ومراقبتهم أكثر من مساعدتهم على أداء مهماتهم. فقط عبر إزالة الدافع الربحي من التكنولوجيا يمكنها أن تعطي حقاً منافع مفيدة في إنقاص ساعات العمل وزيادة الرفاه الاجتماعي.

العمل حاجة
جوهريّة للإنسان
ومجتمع
المستقبل
اللاطبقي
سيستعمل
التكنولوجيا
للمتعة بالعمل
كنشاط حر
وإبداعي لا
كعمل مأجور
يستنزف الإنسان
جسدياً وروحياً

هل ستتمكن الولايات المتحدة من متابعة دعمها وتمويلها لأوكرانيا؟



برزت خلال الأسبوع الماضي مناقشات وسجلات سياسية حادة داخل الولايات المتحدة الأمريكية فيما يتعلق بتمويلها ودعمها للنظام الأوكراني برئاسة فولوديمير زيلينسكي في صراعه مع روسيا، لتعلو الأصوات المعارضة على حزم التمويل الهائلة، وتظهر استطلاعات الرأي وجود ميل شعبي يرفض هذه المساعدات.

■ يزن بوظو

انطلقت موجة السجلات الأخيرة هذه مع مجموعة تصريحات أطلقها رئيس النواب الجمهوريين في الكونغرس الأمريكي كيفين مكارثي يوم الثلاثاء، معلناً خلالها معارضته التدخل والتمويل الأمريكي للملف الأوكراني، وقال: «أعتقد أن الناس الذين سيواجهون ركوداً اقتصادياً لن يكتبون شيكاً أبيضاً لصالح أوكرانيا. لن يقوموا بذلك».

في المقابل، أعلن السيناتور الجمهوري ميتش مكنيل عن موقف مغاير رداً على مكارثي وقال: «على إدارة بايدن وحلفائنا بذل المزيد من الجهد من أجل تزويد أوكرانيا بما تحتاجه من أدوات لمواجهة العدوان الروسي»، وقال الرئيس الأمريكي جو بايدن أيضاً حول الجمهوريين بالاستناد إلى تصريحات مكارثي: «هؤلاء الناس لا يفهمون الأمر. إنه أكبر بكثير من أوكرانيا. إنه أوروبا الشرقية، إنه الناتو، ويحمل نتائج جادة وخطيرة».

ومن هذه الأقوال تساؤل مكارثي: «ألا تريدون تشييكاً وميزانية في الكونغرس؟ ألا تريدون وجود شخص يشرف على أموال دافعي الضرائب المجتهدين؟»

انزياح بمزاج الأمريكيين

أجرت قناة CNN استطلاعاً للرأي ما بين الأمريكيين حيال موقفهم، دون توضيح آلية الاستطلاع المتبعة إلا أنها تحمل نتائج تجميلية للواقع بطبيعة الحال، حيث أظهر ما نسبته 20% من الأمريكيين يرون أن بلادهم تقدم مساعدات كثيرة لأوكرانيا، بازدياد 13% عن استطلاع مماثل جرى في

شهر آذار، وكان المعارضون حينذاك 7% فقط... ما يهمننا منه ليس الأرقام المئوية الواردة والمشكوك بدقتها، إنما الاعتراف، وعدم قدرة وسائل الإعلام هذه على تجاوز الحقيقة القائلة بوجود انزياح متزايد في مزاج الأمريكيين نحو معارضة التدخل الأمريكي، وتمويل بلادهم لأوكرانيا، وحقيقة الأمر، أن أغلبية الأمريكيين يرفضون هذا التدخل ويتخوفون جداً من صراع نووي.

على أية حال، يعتبر هذا الانزياح موضوعياً، فحتى وإن وثق كافة الأمريكيين بحكومتهم وقراراتها، وحتى وإن افترضنا أن جميعهم يثقون بجانب الحكومة الأوكرانية، إلا أن نسب التضخم وارتفاع أسعار الطاقة والسلع وازدياد معدلات البطالة وغيرها من المشاكل الاقتصادية المتفاقمة بالداخل الأمريكي، تتناقض مع تمويل بلادهم الضخم لصراع عسكري في قارة أخرى، حيث تفيد آخر التقارير الرسمية نقلاً عن وزير الخارجية الأمريكي أنتوني بلينكن، أن الولايات المتحدة الأمريكية قد قدمت حتى الآن 18 مليار دولار لأوكرانيا منذ كانون الثاني من عام 2021، معلناً في الوقت نفسه عن دعم جديد بـ 725 مليون دولار.

إما الجمهوريون، أو؟

تتزايد هذه التباينات بالمواقف، سواء ما بين الديمقراطيين والجمهوريين، أو ما بين الجمهوريين أنفسهم، مع اقتراب موعد الانتخابات الأمريكية النصفية، والتي قد تتغير بعدها الأوزان ضمن مجلسي النواب والشيوخ الأمريكيين، بما يحمله ذلك من تأثير على القرارات المتخذة فيما يتعلق بالملف الأوكراني

فضلاً عن غيره، كما أنها ستحدد سمة عامة وأولية لما قد يجري في انتخابات 2024 الرئاسية، والتي أعلن دونالد ترامب مؤخراً عن احتمالية مشاركته بها.

ما ينبغي الإشارة إليه، والتأكيد عليه، أن الانقسام الأمريكي لا يتعلق بالحزبين التقليديين ديمقراطي وجمهوري، وهزلية تداول السلطة «ديمقراطياً» فيما بينهما، حيث أنهما كانا ولا يزالان وجهان لعملة واحدة، ويؤديان دوراً واحداً بإيهام الأمريكيين باختيار قادتهم، بل إن التناقض بالمواقف حيال شتى المسائل داخل الحزب الجمهوري- مكارثي ومكنيل مثلاً- يؤكد هذا الأمر، ويوضح أن الانقسام يتجاوز الحزبين، وأن طرفي الانقسام الأمريكي يمتلكون ممثلين عنهم في الحزبين أيضاً.

توضيح هذه المسألة يعد ضرورياً لتحليل التطورات الأمريكية مستقبلاً، فتيار الانكفاء مثلاً بترامب، كان يراهن سابقاً، ولا يزال يحاول، على تأثيره داخل الحزب الجمهوري، وقدرته الأخير على المناورة والمواجهة، إلا أن ضعفه سابقاً، كما جرى في انتخابات 2020 وما سبقها وتلاها من قضايا ومحاكمات وجهت لترامب دون دعم حقيقي كامل من الجمهوريين، قد فتح احتمالية إنشاء حزب جديد بقيادة تيار الانكفاء، وكان قد أعلن ترامب عن ذلك صراحةً خلال العام الماضي. وعليه، إن لم يتمكن الجمهوريون من دخول مجلسي النواب والشيوخ بنسب أعلى خلال الانتخابات النصفية القادمة، فستتزايد احتمالات إنشاء مثل هذا الحزب وخوضه صراعاً لدخول البيت الأبيض في 2024.

بمعنى آخر، باتت مسألة تراجع الدعم الأمريكي لأوكرانيا مسألة وقت لا أكثر، فالتغيرات داخل الولايات المتحدة تجاه هذا الأمر قد بدأت مفاعيلها عملياً، وبشكل موضوعي لا يمتلك رفاهية الهزلية الديمقراطية

للحزبين، ومتجاوزة طموحات وقدرات تيار الحرب نفسه ممثلاً بإدارة بايدن الحالية، لدرجة تفتح احتمالات مواجهات ميدانية حقيقية، ما لم يوقف هذا التيار مصاريفه المهولة، إن لم تكن هذه المواجهات من تيار الانكفاء وجمهوره بشكل خاص، فمن الأمريكيين أنفسهم كشعب عموماً مع تراجع وتدهور أوضاعهم الاقتصادية والمعاشية، ليجد شعار ترامب السابق «أمريكا أولاً» أذاناً صاغية أكثر له.

انتصار روسي

تظهر هذه التطورات، والتوقعات منها: انتصار التكتيك الروسي في الملف الأوكراني، وبات هذا الأمر يُفسر ويتضح بشكل عملي وملمس عوضاً عن النظري السابق، والذي لم يكن يسمع تحت صوت القتال، حيث لم تضع روسيا كامل وزنها العسكري في أوكرانيا، رغم أنها تواجه الغرب كاملاً فيها، وكان الجزء الأكبر من صراعها مرتبط مع عامل الوقت بالتراجع الأمريكي والأوروبي جراء أزماتهم وانقساماتهم الداخلية، وما سينتج عنها. وحقيقة الأمر، أن لا فرصة أمام تيار الحرب الأمريكي مع حلفائه الأوروبيين للفوز بالمعركة بأي شكل كان، بل إن أفضل سيناريوهاتها هي خسارة الجميع عبر حرب نووية، الأمر الذي- ورغم جدية وخطورته- يعد غير واقعي في عالم اليوم، وتكاد تكون احتمالاته تشارف الصفر، ما لم يحصل أي ضرب من الجنون الأمريكي، فهكذا خسارة ستعني نهاية وجودهم البيولوجي، وليس الاقتصادي أو السياسي فحسب، أي إنها خطوة انتحارية بالمعنى الحرفي للكلمة. إن أفضل ما قد تستطيع الولايات المتحدة فعله الآن- ويسعى تيار الانكفاء بقيادة ترامب أو ممثل آخر له على تنفيذ- هو الحفاظ على وحدتها، وتمتين ما أمكن من اقتصادها داخلياً.

باتت مسألة تراجع الدعم الأمريكي لأوكرانيا مسألة وقت لا أكثر فالتغيرات داخل الولايات المتحدة تجاه هذا الأمر قد بدأت مفاعيلها عملياً

التيار المهادن للغرب يقاد إلى الخارج بقرار مؤتمر «الشيوعي الصيني»



أنهى الحزب الشيوعي الصيني مؤتمره العشرين يوم السبت 22 تشرين الأول الجاري، وعلى الرغم أن وثائقه المطولة تحتاج لقراءة معمقة لفهم الاتجاه العام الذي أقره المؤتمر، إلا أن الملامح الأولية باتت معروفة، بل إن ردود الفعل الغربية بدأت بالظهور إلى العلن منذ الساعات الأولى لهذا الحدث السياسي الكبير، ما يدل أن دوائر السياسة الغربية أدركت أن الشيوعي الصيني حسم خط سيره للفترة القادمة.

■ علماء ابوفراج

السبت العام الذي أقره المؤتمر يعكس إلى حد كبير الاستجابة الصينية الضرورية لمجمل الظرف الدولي، ويبدو أنه حسم جولة محورية على جبهتين: الأولى: ضد تيار راهن الغرب عليه داخل الحزب الشيوعي الصيني، والثانية: تتمثل في تثبيت اتجاه عام جديد سيحمل معه تجذراً أكبر في موقف الصين في مواجهة الغرب بقيادة واشنطن. فكيف يمكننا قراءة نتيجة هذه الجولة؟ وما هي ارتداداتها المتوقعة على المستوى العالمي؟

بعض من نتائج المؤتمر

انتخب أعضاء الحزب الشيوعي الصيني البالغ عددهم 97 مليون 2340 مندوباً للمؤتمر العام، الذي يعد السلطة العليا في الحزب، ويوضع على عاتق المندوبين مسؤولية إقرار وثائق أساسية من شأنها اعتماد مفاتيح السياسة الصينية في كافة المستويات الاقتصادية والسياسية، بالإضافة إلى تحديد دور الصين وعلاقاتها على المستوى العالمي. وأقر المؤتمر تعديلات على دستور الحزب، وتقرير عمل اللجنة المركزية لفحص الانضباط، بالإضافة إلى التقرير العام الذي قدمه الرئيس شي. وانتخب المؤتمر أعضاء اللجنة المركزية، وأعضاء اللجنة المركزية للأنضباط. التقرير العام شكّل أول ملامح القلق الغربي من ما يجري في الصين، فنكرت جريدة نيويورك تايمز الأمريكية، أن أكثر ما يثير القلق في هذه الوثيقة هو ما لم يقله شي فيها! إذ أشارت إلى أن القادة الصينيين حرصوا في العقود الماضية على تكرار فكرة مفادها أن أمامهم «فرصة استراتيجية» وينبغي استغلالها لتحقيق أكبر تنمية ممكنة، وتشير الجريدة الأمريكية إلى أن مصطلحات، مثل: «السلام والتنمية» كانت أساس الخطاب السياسي

الصيني، لكن خطاب شي الذي لخص التقرير واستمر 104 دقائق لم يأت على ذكر هذين المصطلحين، كذلك الأمر في النص الكامل للتقرير المؤلف من 72 صفحة وتصريحات الناطقين الإعلاميين، بل أشار شي إلى ضرورة استعداد الحزب الشيوعي الصيني «لتحمل الرياح العاتية والمياه الهائجة، وحتى العواصف الخطيرة» وأكد على ضرورة تطوير الجيش وإمكاناته. كل هذا له معنى واحد، وهو أن الصين لا ترى أن الاستراتيجية السابقة صالحة للفترة القادمة، وبالتالي فإن المواجهة باتت احتمالاً جدياً ينبغي التحضير له جيداً على كافة المستويات.

رسائل واضحة كالشمس!

نظراً لدور الصين الاقتصادي الكبير عالمياً، ووزنها العسكري المتنامي كان من المتوقع أن يتحول حدث «محلي» كهذا إلى محط اهتمام على مستوى العالمي. ولذلك لم يتردد المؤتمر في إرسال إشارات مفهومة للمراقبين، فمع أن كثيراً من جلسات المؤتمر عقدت خلف الأبواب المغلقة، إلا حدثاً بارزاً جرى على العلن وأمام عدسات الكاميرات. وجاء بوصفه خاتمة منطقية لكل الإشارات السابقة. ففي الجلسة الختامية دخل موظف إلى القاعة واتجه إلى أحد قياديي الحزب «هو جينتاو» واقتاده بعيداً عن المكان المخصص لأعضاء رئاسة المؤتمر. وعلى الرغم من المقاومة الكبيرة التي أبداه هو جينتاو إلا أن الموظف نجح في إخراجه أخيراً، وسحب منه الرئيس شي بعضاً من الأوراق التي حاول أخذها عن الطاولة. هذه الواقعة جرى تداولها على نطاق واسع، وخصوصاً أن الكاميرات صوّرت الحدث كاملاً. لكن لم تقدم وسائل الإعلام كعادتها تفسيراً واضحاً لمعنى ما جرى. وقدم المسؤولون الصينيون تصريحاً رسمياً، أن ما جرى يرد إلى وضع صحي خاص فرض على الرئيس



حسمت نتائج الانتخابات وجود الوجه الليبرالية المهادنة للغرب وازاحتهم عن مواقعهم القيادية

السابق الانسحاب من المؤتمر، بغض النظر إن كان ما جرى ناتجاً عن وعكة صحية أو شيء آخر إلا أن الأمر يمكن أن يقرأ بشكل مختلف، خصوصاً إذا ما ربط بمجريات المؤتمر.

هو جينتاو كان رئيس الصين والأمين العام للحزب الشيوعي الصيني منذ عام 2003 إلى 2013، ويعد من الوجوه البارزة في الحزب، وتحديداً تلك التي ارتبطت بما يعرف باسم «صي-مريكا» المصطلح الذي يدل على نوع من التكامل الاقتصادي بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية، وعلى الرغم من أن المواقف السياسية لم تكن متطابقة بين البلدين، إلا أن «الاندماج» الاقتصادي شكّل عامل ضغط كبير على الجوانب السياسية في الصين، وخلق تياراً يراه الغرب «إصلاحياً منفتحاً» كان على علاقات طيبة مع الجناح الديمقراطي في واشنطن، ورسخ مفاهيم محددة «كالسلام والتنمية».

الحدث المهم هذا جاء في اختتام المؤتمر بعد أن حسمت نتائج الانتخابات وجود شخصيات أخرى بارزة كرئيس الوزراء لي كه تشيانغ ونائبه وعضو اللجنة الدائمة للمكتب السياسي وانغ يانغ، الذين مثّلوا جميعاً الوجه الليبرالي الميل للغرب والولايات المتحدة داخل الحزب الشيوعي الصيني، وبعد أن نجح المؤتمر في إبعاد هذه الشخصيات عن القيادة، باتت أماكنهم شاغرة، ومن المتوقع أن الوجوه الجديدة ستكون جزءاً من تيار آخر بات راسخاً داخل الحزب وعميق التأثير في المجتمع. حتى أن موقع بي بي سي البريطاني أكد أن موقف الغرب من الرئيس السابق الذي جرى إبعاده، وأشار إلى سنواته بوصفها «زمن الانفتاح نحو الخارج والتسامح الأكبر مع الأفكار الجديدة».

الاستراتيجية السابقة المستندة إلى «السلام والتنمية» حققت نتائج داخل الصين، فالنمو السريع الذي حصل

وما رافقه من تراكم متسارع في الثروة شكّل رافعة حقيقية للبلاد، لكن هذا التوجه الذي اعتمد على مهادنة الغرب والاستفادة من «الفرصة الاستراتيجية»، كان بلا مستقبل حقيقي. فالصين وجدت نفسها مستهدفة من قبل الغرب، ولم يعد من الممكن موضوعياً تحقيق أي تقدم دون اتخاذ موقف حاسم من العلاقات مع الغرب. يربط بعض المحللين بين الحرب في أوكرانيا وهذا التوجه الصيني، لكنهم لا يقدمون فهماً معقفاً لما جرى هناك بالضبط! فالصين رأت الصدام الجاري في أوروبا والتطاول الأمريكي المتعمد على وحدة وسيادة الصين في تايوان بوصفها استراتيجية غربية وأمريكية لمواجهة صعود الأقطاب العالمية الجديدة ومسعى جدي لتكبيها. ولا يمكن للصين أن تتعامل مع تهديد كهذا باستراتيجية مهادنة ومحابية للمركز الإمبريالي، بل ينبغي القطع النهائي مع توجه كهذا واجتثاث هذه الأصوات وإزاحتها عن المشهد، وهي المهمة الوطنية الكبرى التي يبدو أن مؤتمر الشيوعي الصيني نجح في إتمام خطوة كبرى في اتجاهها. وفي العودة إلى إزاحة هو جينتاو عن المنصة أمام الكاميرات بوصفه الرسالة الأكثر وضوحاً لطبيعة ما يجري داخل الحزب. لا للعالم الخارجي وحده بل للمجتمع الصيني أيضاً. وعلى هذا الأساس يمكننا رسم صورة أولية للفترة القادمة في الصين، التي لابد أنها ستتجه لقطع أذرع الولايات المتحدة التي عملت على نقل القيم التي ينتهجها الصينيون إلى جيوب متخمة وراء البحار، وهذا ما يدرك التيار المهيمن في الصين أنه لن يمر دون عواصف عاتية ينبغي إعداد العدة لمواجهة النضال ضدها لا كبلد منفرد، بل عبر توحيد جهود مستعمرات سابقة كالهند وروسيا.

علاقات فرنسية ألمانية صعبة تحتاج «إعادة ضبط» كامل



لا يبدو أن الأوروبيين قادرين على إيجاد نقاط الالتقاء فيما بينهم، بقدر ما تتزايد نقاط الاختلافات، وعلى كافة المستويات الاقتصادية وسياسياً وعسكرياً، وعلى اعتبار أن القوى الأوروبية الأبرز تتكون من المملكة المتحدة وألمانيا وفرنسا، فإن خلافات هذا الثلاثي بشكل خاص تضع سمعة تطور أوروبا بأكملها، فمن جهة ساءت العلاقات البريطانية الأوروبية منذ بريكست، ومؤخراً تتزايد الخلافات ما بين فرنسا وألمانيا فيما يتعلق بالسياسة الخارجية وأزمة الطاقة.

■ هلاذ سعد

الروسي إليها، مما يجعل منها موضع تساؤل، في حين تحاول فرنسا الدفع مجدداً باتجاه الطاقة النووية. وثالثاً: الصعوبات المتزايدة التي تواجه ألمانيا ضمن ظروف العمل الجديدة في الصين، أي نشاط مستثمريها وصناعاتها في الصين والوارد منها.

وقال: «الحرب في أوكرانيا، والسؤال المتعلق بالغاز والطاقة، ومسألة الصين، تقودنا إلى إعادة تحديد العلاقات الاستراتيجية بين فرنسا وألمانيا» واعتبر أن هذا الأمر قد يفتح المجال أمام إنشاء تحالف جديد بين الدولتين. ومن ثانياً هذه الخلافات بالمعاني الملموسة، نذكر مثلاً: استياء الفرنسيين سابقاً مما أسماه «قرارات أحادية الجانب» من قبل ألمانيا، وكان منها إعلان برلين عن حزمة طاقة بقيمة 200 مليار يورو دون إخطار باريس مسبقاً بها، ومن جهة أخرى أعربت ألمانيا عن استيائها من رفض فرنسا لمقترح ألماني - إسباني سابق، ببناء خط أنابيب غاز جديد للاستعاضة به عن الغاز الروسي، في حين تركز فرنسا جهودها نحو الطاقة النووية. ما سبق ذكره، يشكل غيضاً من فيض،

قال وزير المالية الفرنسي برونو لامير يوم الثلاثاء الماضي: إن العلاقات الألمانية الفرنسية باتت بحاجة لـ «إعادة ضبط» كامل، وذلك على خلفية تأجيل القمة السنوية ما بين ممثليين عن حكومتي البلدين ورؤسائيهما، من موعدها الذي كان مزمعاً الأسبوع الجاري، حتى شهر كانون الثاني من العام القادم، وهو تأجيل يعكس تصدع العلاقات الثنائية. وقد وصف لامير هذه العلاقات حالياً بالـ «صعبة» بسبب، أولاً: ميل ألمانيا نحو التقارب مع الولايات المتحدة فيما يتعلق بالملف الأوكراني، بمقابل فرنسا التي تدعو إلى «السيادة الأوروبية». وثانياً: سياسة الطاقة الألمانية ونموذجها الحالي بعد توقف تدفق الغاز

توجد به الولايات المتحدة أو هيمنتها وابتزازها، مما يدل على أن هذه الفكرة تجري مداولتها والنقاش حولها في أوروبا، دون أية تصريحات أو إضاءات إعلامية عليها، وبالمثل ما يتعلق بالغاز الروسي، أو السياسة الخارجية تجاه الملف الأوكراني والنظام الأوكراني والدعم المقدم له، وسط نسب التضخم المرتفعة.

سواء بالخلافات الفرنسية- الألمانية، أو الأوروبية الداخلية عموماً، وهو الجزء الذي بات يظهر إعلامياً على أقل تقدير، فالاعتراض الفرنسي من تعاون ألمانيا مع الولايات المتحدة عوضاً عن استجابتها لدعوات فرنسا بالسيادة الأوروبية مثلاً، يذكرنا ويرتبط مباشرة بالطرح الفرنسي السابق بإقامة تحالف دفاعي أوروبي جديد، خلافاً للنااتو، ولا

الاعتراض الفرنسي من تعاون ألمانيا والولايات المتحدة عوضاً عن استجابتها لدعوات فرنسا بالسيادة الأوروبية مثلاً يذكرنا ويرتبط مباشرة بالطرح الفرنسي السابق بإقامة تحالف دفاعي أوروبي جديد

تسارع نحو تصفير المشاكل بين القوى الإقليمية الثلاث: إيران والسعودية وتركيا



في السياق نفسه، عبّر علي أكبر ولايتي، مستشار الشؤون الدولية للمرشد الأعلى لإيران، علي خامنئي: إن على بلاده والسعودية «أن تعيدا فتح سفارتيهما لتسهيل التقارب بينهما». وفي حديث لوكالة أنباء إيرانية قال ولايتي: «نحن جيران للسعودية ويجب أن نتعايش، يجب إعادة فتح سفارتي البلدين من أجل حل مشاكلنا بطريقة أفضل».

هذه التصريحات التركية والإيرانية جاءت تعبيراً جديداً على الاتجاه العام للقوى الإقليمية في المنطقة، التي تتجه للتقارب الموضوعي فيما بينها، وبالاتجاه المناقض للمصالح الأمريكية. والتقارب المتسارع بين تركيا وإيران والسعودية لن تتأخر نتائجه في الظهور بوضوح، بل ستبدأ بالتأثير على مجمل الملفات العالقة في المنطقة. ومن الجدير بالذكر، أن توجهات كهذه لا يمكن النظر إليها بوصفها تنازلات مجانية، بل أن الدفاع عن المصالح الوطنية لهذه الدول بات أبعد من أي وقت مضى عن واشنطن، ولذلك ينبغي البحث بشكل جدي في سبيل تصفير المشاكل البينية في المنطقة. وهو ما بات ممكناً في ظل توازن دولي جديد داعم لهذا التوجه.

صرّح وزير الخارجية التركي مولود تشاوش أوغلو، أن تركيا لا يمكن لها أن تقبل التهديدات الأمريكية للمملكة العربية السعودية، التي تصاعدت بعد قرار أوبك+ بتخفيض إنتاج النفط، الخطوة التي رأت فيها واشنطن «عملاً عدائياً ضدها» وحاولت الضغط على بعض الأطراف لتأجيل هذا القرار دون أن تنجح في ذلك.

■ عتاب منصور

أشار تشاوش أوغلو في كلمة له في اجتماع لحزب العدالة والتنمية في ولاية مرسين، أن تركيا ترى «التهديدات من الولايات المتحدة الأمريكية للسعودية، على خلفية قرار خفض إنتاج النفط من أوبك+ غير مقبولة» واعتبر أن «الاستقواء والتتمر من طرف الولايات المتحدة ليس أمراً صائباً». ولم يكتف الوزير التركي بهذه الكلمات، بل أشار إلى أن أسعار النفط المرتفعة يمكن حلها بوسائل أخرى، كرفع العقوبات عن إيران، التي من شأنها أن تزيد من المعروض العالمي ما سينتج عنه حتماً خفضاً في السعر.

بعد أربعة أعوام... أين أصبحت الحرب التجارية؟



لعقود عديدة كانت الصين والولايات المتحدة مرتبطتان بعقدة اقتصادية شديدة لدرجة أنه من الصعب تخيلهما منفصلتين. اليوم وبعد أربعة أعوام من التوترات المتصاعدة بين البلدين التي تقترب من العداء والقطيعة، ما الذي حدث للانفصال الذي وعد فيه السياسيون الأمريكيون، هل يسير على قدم وساق أم أنه معطل بحكم الواقع؟

■ نشاد بي. باون
ترجمة: قاسيون

قبل الدخول في التفاصيل، وبالحكم على الأرقام فقط، فقد تقلص حجم الواردات الأمريكية من الصين في بعض المنتجات، مثل أشباه الموصلات والإلكترونيات والألبسة والأحذية. ولكن من جهة أخرى فقد ازدادت هذه الواردات في منتجات أخرى، مثل أجهزة الكمبيوتر والشاشات والهواتف المحمولة وألعاب الفيديو.

صانعو السياسات في كلا البلدين يعلنون صراحة تصميمهم على تقليص الاعتماد الاقتصادي لبلديهما على البلد الآخر. آليات الحرب التجارية التي بدأت في عهد ترامب واستمرت في عهد بايدن، تعني تنويع الواردات وجعلها أكثر مرونة، لكن لهذه الآليات تكاليف مباشرة باهظة التكاليف الاقتصادية والاجتماعية، وتشمل نقص المنتجات وعدم تكييف سلاسل التوريد والتضخم وعدم قدرة الشركات على تحمل خلق موردين جدد. في النهاية وحتى ينجح هذا الانفصال، سيتعين على الشركات والمستهلكين الأمريكيين أن يكونوا مستعدين لدفع ثمن الواقع الجديد الذي يحاول السياسيون تحقيقه.

تم فرض رسوم جمركية أعلى على الكثير من المنتجات الصينية التي يتم تصديرها إلى الولايات المتحدة، فانخفضت كما هو متوقع نسبة الواردات الصينية من 22% قبل الحرب التجارية إلى 18%. وارتفعت واردات الولايات المتحدة من بقية العالم بنسبة 38% أكثر من مستوياتها ما قبل الحرب التجارية. لكن واردات الولايات المتحدة من الصين لبعض المنتجات التي لم تتأثر بالرسوم الجمركية قد ارتفعت لتصبح أعلى بنسبة 50% مما كانت عليه قبل الحرب التجارية مباشرة. في بعض المنتجات - مثل أجهزة الكمبيوتر المحمولة - لا تزال الصين هي مصدر 92% من واردات الولايات المتحدة، بينما تشكل كل من فيتنام وتايوان ما يقرب من 2 و 3%.

رسوم واردات أشباه الموصلات الكارثية

ربما تكون أشباه الموصلات هي المثال الأكثر فصاحة عن نقص المنتجات خلال جائحة كورونا. أدى النقص في الرقائق إلى قيام شركات صناعة السيارات بنقل إنتاجها في عام 2021، ما أثر على التوظيف من خلال الإجازات الإجبارية في قطاع هام اقتصادياً وسياسياً. لا تزال واردات الولايات المتحدة من أشباه الموصلات من الصين أقل بنسبة 26% مما كانت عليه قبل فرض الرسوم الجمركية. ورغم زيادة الواردات مؤخراً،

بقي حجم الواردات الأمريكية من الصين أقل بمعدل 50% من مستويات ما قبل الحرب التجارية. قبل حزيران 2018، كانت الصين تمتلك 47% من سوق الواردات الأمريكية من حيث الحجم. انخفضت هذه الحصة فور فرض الرسوم الجمركية لتصل اليوم إلى 39% فقط. لكن مع ذلك، فأحجام الواردات الأمريكية من بقية العالم لم تتوسع إلا بنسبة 5% فقط.

ظهرت هذه المشكلة عندما بات واضحاً بأن فقدان رقاقة واحدة فقط من الصين قد أعاق الانتهاء من تصنيع منتجات تراوحت بين السيارات والثلاجات والغسالات. من حيث الحجم، لم يتم استبدال الواردات المفقودة من أشباه الموصلات من الصين بالكامل من أي مكان آخر. كان أحد الأسباب لذلك عدم إمكانية استبدال إنتاج الصانعين الصينيين بإنتاج صانعين آخرين. مسابك الصين متخصصة «بالعقد الأكثر نضجاً» وتنتج كميات كبيرة من الرقائق «الأقدم» بهوامش ربح منخفضة. الشركات غير الصينية: التايوانية تي.إس.إم.سي، والكورية الجنوبية سامسونغ، تصنع أشباه موصلات أكثر تقدماً وربحية، وكلاهما لم يكن لديه القدرة أو المصلحة في التحول إلى منتجات أقل ربحية. يفسر هذا على الأرجح سبب عدم قيام صناعة أشباه الموصلات الأمريكية أيضاً بتوسيع إنتاجها بشكل كبير، بالإضافة إلى حقيقة أنها كانت تعمل بالقرب من المستويات الأعلى لطاقتها الإنتاجية. بالنظر إلى أن الرقائق الأقدم غير مربحة بشكل يحفز المصنعين للتحول لإنتاجها، وأن الولايات المتحدة لا تريد استيرادها من الصين، فمن سينتجها إذا؟ هذا هو السؤال الذي يواجه الصناعيين في أمريكا - مثل قطاع السيارات - والذين يحتاجون لكميات كبيرة من الرقائق الأقدم حتى يتمكنوا من استكمال المدخلات اللازمة لإنتاج بضائعهم.

معدات التمارين الرياضية وبطاريات الليثيوم هي منتجات هامة قفزت فيهما نسبة الواردات الأمريكية من الصين بشكل هائل

تقلص الواردات ليس بفعل الحرب التجارية

الملابس والأحذية هما المثالان الأبرز على المنتجات الصينية التي تم فرض رسوم جمركية أدنى عليها «7% مقارنة مع 25% على منتجات الرقائق». انخفضت هذه الواردات بنسبة 11% عن مستويات ما قبل الحرب التجارية، بينما ارتفعت الواردات من بقية أنحاء العالم بنسبة 44%. قد تكون الرسوم الجمركية ساهمت بتسريع التحول المستمر عن المنتجات المصنعة في الصين إلى غيرها من الأماكن، ولكن العامل الرئيسي ليس الرسوم الأمريكية بل ارتفاع تكاليف العمالة في الصين المرتبط بالتطور الاقتصادي وارتفاع أجور العمال الصينيين، الأمر الذي أدى إلى انتقال هذه الصناعات إلى دول أخرى. انخفضت حصة الصين من واردات الولايات المتحدة من الثياب والأحذية من 34% إلى 24% في الوقت الذي ارتفعت فيه حصة فيتنام وبنغلادش.

معدات التمارين الرياضية وبطاريات الليثيوم هي منتجات هامة قفزت فيهما نسبة الواردات الأمريكية من الصين بشكل هائل، وذلك بالرغم من فرض الرسوم الجمركية عليهما. بالنسبة لكلام المنتجين، فالصين هي مصدر لما يفوق 50% من واردات السوق الأمريكية. قد يكون النمو في استيراد معدات التمرين عائداً لزيادة اقتناء الأمريكيين لمعدات التمرين الفردية بعد الجائحة، ولكن واردات بطاريات الليثيوم قد ارتفعت بسبب زيادة الطلب الأمريكي الحديث على السيارات الكهربائية. قد يتلاشى هذا الارتفاع مع القوانين الأمريكية الجديدة الصادرة في آب 2022 التي تقدم مساعدات صريحة لصانعي السيارات الكهربائية الذين يستبدلون الواردات من الصين. علينا أن ننتظر لنرى إن كان هناك مورد آخر قادر على تعويض الصادرات الصينية.

سياسات أمريكية غير ناجحة

هناك مشكلات كبيرة في التسويق السياسي الأمريكي للانفصال عن الصين والاستعاضة عنها بموردين آخرين، لكن أحد أهم هذه المشكلات التي لا يتم التطرق إليها كثيراً هي أن البيانات تشير بأغلبها إلى التغييرات في مرافق التصنيع النهائي الذي يعد مصدر السلع القادمة إلى الولايات المتحدة. لا يعرف حتى الآن سوى القليل من المعلومات عن التغييرات في محتوى القيمة الزائدة في السلع التي تستوردها الولايات المتحدة. فإذا ما حاولنا أخذ مثال للفهم، فلنفترض بأن التجميع النهائي لمنتج إلكتروني يتم تصديره قد انتقل من الصين إلى فيتنام، فما الفارق الذي شكلته الرسوم الجمركية الأمريكية هنا؟

سينغيرون، لكن إذا ما استمر المنتج في الاعتماد على نفس المقدار من المدخلات الوسيطة والحاسمة من الموردين الصينيين الذين يشحنون إلى مركز التجميع النهائي في فيتنام، فما الفارق الذي شكلته الرسوم الجمركية الأمريكية هنا؟ المشكلة الأخرى في خطاب السياسيين الأمريكيين حول تقديم مساعدات سخية لدعم استعادة التصنيع إلى داخل الولايات المتحدة. رغم التكلفة المرتفعة جداً للأمر، فقد تتمكن المساعدات والحوافز وتوجيه الاستثمارات إلى بناء مصنع تجميع جديد في الولايات المتحدة، لكن ماذا عن التكاليف الإضافية والمستمرة المرتبطة بتشغيل سلسلتي توريد، والتي ترتبط بشبكة طويلة ومعقدة كانت موجودة بأكملها أو بمعظمها في الصين؟

■ بتصرف عن:

trade the into years Four
China and US the are ,war
?decoupling

كيف ساعدت العقوبات روسيا؟



رغم العقوبات الشديدة المفروضة على مبيعات النفط والغاز الروسي، لا تزال الموارد الروسية تحظى بطلب كبير في العالم. ساعدت العقوبات روسيا على إيجاد طرق جديدة لتطوير مجمع الطاقة والوقود، ويمكن أن يأخذ المرء دلالة على ذلك حضور مؤتمر الشراكة الأوروبية أكثر من 700 ممثل عن شركات أجنبية وروسية، وإبرام عشرات عقود توريد مصادر الطاقة طويلة الأجل.

■ يوري الكسيف،
ترجمة: قاسيون

كان صندوق النقد الدولي والبنك الدولي قد ناقشا رغبة الولايات المتحدة في تحديد سقف لسعر النفط الروسي في المنطقة بسعر 06 دولاراً للبرميل. لكن بعد رد روسيا القاسي بأنها لن تباع نفطها بسعر محدد، تغيرت اللهجة الغربية. يمكن ملاحظة أن الإستراتيجيين الغربيين قد توقعوا مؤقتاً بعد محاولات فاشلة من قبل الولايات المتحدة للتفاوض مع دول الشرق الأوسط بشأن إمدادات النفط. كانت الولايات المتحدة تعتمد في سعيها على الوصول لاتفاقية مع إيران، لكن إيران كانت واضحة في أنها لن تدخل في هكذا اتفاق مع واشنطن.

لم تتمكن العقوبات الغربية من منع روسيا من زيادة إنتاجها للنفط إلى مستوياته السابقة قبل خمسة أشهر. إن إعادة توجيه الصادرات من الغرب إلى الشرق لعب دوراً بوضع روسيا في مركز قوة. بفضل هذا بات من الممكن المحافظة على التوازن بين الإنتاج ومستويات أسعار الذهب الأسود.

وفقاً للتوقعات التي نشرتها وكالة الطاقة الروسية، فبحلول 0302 سينداد التخفيض في صادرات الغاز بسبب الاتجاه الذي يسلكه الأوروبيون من 55 إلى 501 مليارات متر مكعب. سيشكل هذا تحدياً كبيراً لروسيا. قد يكون الحل في تحقيق اختراقات في الشرق على عدة جبهات، وسيلعب مشروع ساخلين دوراً هاماً في هذه الاختراق.

لا يمكن المبالغة في تقدير أهمية ساخلين كمنطقة تجريبية في عدد من مجالات الطاقة، وقبل كل شيء في الغاز المسال

ومشاريع الهيدروجين وتشريعات المناخ. سيبدأ خط أنابيب غاز «قوة سيبيريا 2» بالعمل في عام 4202 وسيوفر 05 مليار متر مكعب من صادرات الغاز من نفس قاعدة الموارد التي كانت تزود أوروبا. كما أن مبيعات الوقود الأزرق عبر هذا الخط تهدف إلى استبدال الإيرادات التي لم يتم استلامها من الإمدادات التي كان مخططاً لتسليمها إلى أوروبا عبر السيل الشمالي 2.

إن نقل الغاز الطبيعي الروسي الذي كان مخصصاً لنقله في قاع بحر البلطيق إلى منطقة البحر الأسود أمر ممكن تماماً. بعد ذلك ستصبح طرق الإمداد الرئيسية للوقود الأزرق إلى أوروبا هي عن طريق تركيا التي ستحقق نفعا كبيرا من الأمر. ستصبح روسيا وفقاً للاتفاق مع تركيا المورد الرئيسي لتركيا ليس فقط بالغاز، بل أيضاً بالكهرباء. في الوقت نفسه وكما صرح نائب رئيس الوزراء ألكسندر نوافك فهناك إمكانية لاستخدام السيل التركي وأنابيب يامال-أوروبا من قبل موردين آخرين. أما بالنسبة للنفط فقد عبر نوافك عن دول قليلة هي التي يمكنها أن تزيد بشكل ملحوظ من إنتاج النفط بسبب التعقيدات المرتبطة بالاستثمار فيه. فعبر توسيع مرافق الموانئ سيصبح من الممكن إعادة توجيه إمدادات الهيدروكربون إلى الشرق. وسيستمر التعاون في هذا السياق بين دول أوبك والإمارات وإيران وروسيا.

الاعتماد على الذات

على الرغم من أن قطاع الطاقة الروسي في حالة استقرار اليوم، فمسألة تزويد المؤسسات بالطاقة عبر معدات وتكنولوجيا روسية لا يزال أمراً يحتاج

إلى جهد. حتى الآن 06% من المعدات المستخدمة في الوقود والطاقة في روسيا هي منتجة في روسيا، و04% مستوردة من الغرب، ولتخطي هذا الاعتماد المفرط، يجب أن يصل الاعتماد الذاتي لروسيا إلى 08% بحلول 5202.

سيتطلب هذا إطاراً تشريعياً موحداً ومعايير وتوثيقات إلزامية للمعدات الأجنبية. كان نائب رئيس الوزراء الروسي دينيس مانتيروف قد حدد بعض التدابير التي يمكن من خلالها دعم الشركات المصنعة للمعدات في روسيا، مثل تخفيض شروط وإجراءات الدفع مقابل العمل الذي يتم إنجازه، وزيادة الدعم الحكومي للمشاريع التجريبية من المدفوعات بما يكفي لتغطية 05% من تكاليفها، والقروض الميسرة والمنح الحكومية. إن بعض الأساطير عن عدم قدرة روسيا على الاستغناء عن استيراد تجهيزات الغاز يجب إبطالها. تنتج روسيا بالفعل أنابيب بوليمر مرنة مدعومة بألياف عالية الشدة مخصصة لنقل الغاز والنفط والمياه في القطب الشمالي. قررت الدولة الروسية التركيز على معالجة موارد الطاقة التي تؤدي إلى استبدال الشركات الأوروبية حصراً. يمكن للروس أنفسهم أن يحصلوا على أنواع مختلفة من الوقود والكبريت والزيوت والبيتومين والبارافينات وجميع أنواع المذيبات المختلفة ومواد التشحيم والمواد الخام للصناعات الكيماوية وغيرها من المنتجات البترولية من النفط والغاز.

الدولة الروسية جاهزة لاستثمار 071 مليار روبل في إنتاج معمل نيجنكامسك الذي يعد أكبر مصنع للمطاط الصناعي والبلاستيك في أوروبا، وجذب استثمارات القطاع الخاص فيه. وسيكون من الضروري تسريع العمل في مشاريع معالجة الغاز على نطاق واسع «مثل مجمع كيمياء غاز البلطيق في لينينغراد». بعض المشاريع سيكون لديه الفرصة للعمل بشكل سريع، ويجب منح الوقت

اللازم لأخرى كي تعمل كما ينبغي. كما يستحيل عدم الحديث عن مشروع فحم آخر: «حركة الشمال HSN» الذي ابتكره جوزيف ستالين وتولت شركة غاز بروم تنفيذه. سيغلق خط حركة الشمال جميع الخطوط المسدودة ويربط يامال بجنال الأورال وشمال غرب روسيا عن طريق السكك الحديدية. بهذه الطريقة نحصل على طريق كامل ومباشر في جميع أنحاء الشمال. إذا كان من المفترض في وقت سابق أنه سيتم استخدامه لتصدير موارد الطاقة إلى الغرب، فالشحنات الروسية ذاتها اليوم ستتحه نحو الشرق.

كما أن العمل على برنامج التغويز الاجتماعي ليس منسياً أيضاً، فكما أكد نوافك فؤتيرة توصيل السكان بالغاز في المناطق السكنية المؤهلة ببنى تحتية كبيرة عامة للغاز هي في تسارع وازدياد. بالنسبة للعديد من المواطنين الروس، تعتبر تكاليف معدات الغاز الخاصة بالعمل داخل المساحات المخصصة للاستخدام العائلي عبئاً خطيراً وكبيراً على ميزانية الأسر. يمكن حل هذه المشكلة عن طريق «رهن الغاز» وقروض ميسرة تتيح ربطهم بشبكات الغاز، وكذلك مساعدات للمواطنين المحتاجين لشراء معدات الغاز والقيام بالأعمال ذات الصلة داخل أراضيهم. سيكون على الحكومة الروسية العمل بسرعة ليس فقط من أجل التغويز في المنازل، ولكن أيضاً من أجل خدمة حراقات التدفئة في عدد من المنشآت الاجتماعية، وبشكل خاص رياض الأطفال والمدارس.

هذه هي الإجراءات اللازمة لتعزيز سيادة الطاقة في روسيا، وحمايتها لسنوات عديدة من الصدمات الاقتصادية المحتملة.

■ بتصرف عن:

منصات التهريج ودراما ما قبل الثياب

المسرح من أروع ما أبدعه الإنسان. فهو كالفن المركب والمتناسك والمشاكس. من أصعب الفنون وأكثرها تمرداً وتعقيداً وأعمقها فكراً وأقربها إلى الحقيقة. وأقدرها على التعبير والتغيير. فهو الفن الموحد لجميع الفنون والمبدع لها على خشبته.

■ حمد الله شاهر

امتاز بطابعه الإشكالي منذ نشأته الأولى في سبيل تحقيق ما يهدف إليه فنياً وإنسانياً. بما يقدمه من أحداث أمام الجمهور وقضايا المجتمع الجوهرية. لذلك نجده أكثر الفنون تأثيراً. في حال انعدام الديمقراطية وسيطرة الأنظمة الباطشة، يتطلب من فنان المسرح أن يمتثل روح المقاتل حتى يستطيع أن يتمسك بحريته إبداعه. بعيداً عن منصات التهريج والمسرح المزيف والمكلف لما يروق الانتهازيين والأنظمة الرجعية الحاكمة التي تدرجه حسب مصالحهم السياسية. وخاصة في مسرحنا العربي الذي لا يتحدث إلا عن معجزات ومنجزات السلطات وانتصاراتها خارج الواقع.

أثر البعض من أشباه الفنانين اختيار الطريق السهلة والمعقدة في مهنة الإنتاج الفني الدعائي. مما دعا الجمهور إلى الابتعاد ومقاطعة تلك العروض التي لم تعد تركز على الإبداع وحرية الرأي. وهنا تكمن معاناة الفنان ومعاناة الجمهور. فالتمايز ضروري لإظهار قيمة النوع الذي يعيد الجمهور إلى صالات المسرح. لأن الإبداع لا يعطى بمرسوم ولا يقتزن بمؤسسات ومعاهد. وإنما يتشكل ويتطور من التجربة الإنسانية العميقة للفنان الذي يعمل على تجسيد الفجوة معقدة التركيب بين الجمهور والخشبة. كي يستطيع أن يخلق جمهوراً مثقفاً قادراً على المشاركة الفعلية في العرض المسرحي.

فالأعمال التي تقدم سواء في المسرح أو دراما التلفزيون وحتى الإذاعة. هي دون مستوى المشاهد البسيط. وهذا يدل على عجز في الروح الفنية النقدية التي تعمق في نفس المتلقي الرغبات غير الواعية. لأن مشاعر الفنان السلبية تمنح طاقة الجمهور الإيجابية. فالمقولة الغبية «الجمهور عاوز كده» هي مردودة على من أطلقها. فالفنان هو اللي عاوز كده. لأنه هو من يحمل لواء الثقافة. ومن يملك آليات التغيير. والقدرة على اكتشاف الخلل وتقويمه. فالفن ليس انعكاساً للواقع فقط. وإنما قدرة الفنان أيضاً على إبداع الواقع وخلقها من جديد. لا أن يتحول إلى أضحوكة. وتبادل النكات على الخشبة. أو ينحدر بفنّه إلى دعاية منتجات. وإلى دراما تلفزيونية هزيلة من أجل أن ينضم إلى إمبراطورية الدولار.

نعم من حق الفنان أن يحصل على أساسيات الحياة. ولكن بالطريقة المثلى. من جانب آخر نحن لا ننكر أن الفن عموماً والمسرح خاصة هو من ضمن الأزمة الشاملة التي نعيشها. ولكن لو حاولنا أن نكسر جزءاً من إطار هذه الأزمة. لا أن ننتظر كمالك

الحزين. حتى تجف مياه الينابيع لنبدو كئيبين حزينين، أو كالجوقة في المسرح اليوناني التي تعلق على الأحداث دونما فعل. فبعض الفنانين الذين أتممتهم الدفعات السخية التي يتلقونها من شركات الإنتاج التلفزيوني تغير إحساسهم بالواقع. وأصبحوا أشد عداوة للمسرح. ولكنهم نسوا شيئاً مهماً. أن الشعب بداية الجوع. فأخذوا بالمزيف المعتمد وما تروجه الشركات المنتجة الشاذة والبشعة. هم أنفسهم يأكلون الغلة ويسبون الملة.

لذلك نجدهم متأثرين على المسرح، يتباكون ويندبون بهأتهم التي يطلقونها كالبراكين. دون أية بادرة ولو بنسبة ضئيلة من الجدية. للإنسان عندما وعى عريته ستره بأوراق التوت، فاستروا عورات منطقتهم. لأن الارتقاء بالفكر الدرامي والعرض الكاريزمي وخلق الشخصيات الصعبة يحتاج إلى فنان فذ عبقرى يحيط بعمله من أوله إلى نهايته. ويكون واعياً لما يقدمه من مشكلات وحلول.

المجتمع بحاجة إلى فنانين محترفين للإبداع بمهارة. لأن حركة الواقع الاجتماعي في عصرنا حركة ديناميكية متنوعة الأشكال تنوعاً مذهباً. وهذا يتطلب من الفنان فهم قوى التطور الاجتماعي وقانونياته. فالمسرح كان أكثر الفنون التي مهدت للثورتين الكبيرتين الفرنسية والشيوعية من خلال عروضه الموجهة ثورياً للجمهور. لا أن يرجعوا إلى الوراء ويلبسوا الماضي بشكل الحاضر وتمجيد صورته بثقافة تبريرية لا تجلب إلا الكوارث الاجتماعية وبت السموم في نفوس الناس بما يقدمه من سير وملاحم قديمة موحشة بالأخطاء وبيئة مشوهة لعنتريات فارغة لا تمت بصلة إلى

واقعها. حيث الزعيم والعكيد والداية والقبضاي. وأصحاب الحل والعقد. وكأنهم خارج الأرض لا سلطة ولا قوانين ولا أنظمة تحكم وتحاسب.

فأية عودة إلى الماضي تكون؟ هل هي تشويه لما سبق؟ أم من أجل تجهيل الناس وتقزيم عقل المشاهد. وتوثيق سلطة ذلك الماضي المزعوم الذي يفتقد إلى المصادقية. فالاستعمار والأنظمة الديكتاتورية التي خرجت من قبعة السوداء تشجع مثل هذه الأعمال لعدم قدرتها على مواجهة الواقع، والعمل على تغييب الوعي لدى الناس. وكل استعمار هو نسخة لاستعمار سبقه. يجب ألا نغفل هذه الاستمرارية التاريخية، فهي أشبه بالدمية ذات الشكل الواحد والمتعدد. كلما تنزع شكلاً ظهر لك الشكل نفسه. فالالتفات إلى الوراء وما يعانيه الواقع من إفلاس فكري وحضاري. ألجأ وبغلاوة بائسة بعض الباحثين والكتاب، ومنهم كتاب المسرح والتلفزيون إلى الماضي لمأرب أيديولوجية تخدم مصالح الاستعمار ومن تبع له. ليس إلا تأصيلاً لشحنة وجودهم واستمرارهم.

فضح الأموال الهائلة في أعمال فاسدة موظفة سياسياً لصالح الجهات الممولة ضد الإنسان. فالماضي لا يمكن أن يقدم لنا عوناً كبيراً كما يتوهمون. وكذلك الحاضر بطبيعته كي نفهمه بشكل دقيق، علينا ربطه بالمستقبل. فكيف لماض أن يكون له قيمة وهو ليس بعداً للمستقبل. وكيف لحاضر أن يكون له قيمة وهو ليس فيه حياة. فمثل هذه الأعمال الهابطة نتيجة تخلف ثقافي. وحتى المعاصرة منها أكثر تخلفاً وانحدراً وتفككاً للضوابط والقيود في نصوصها الصدئة وإخراجها التالف وإنتاجها البذخ لمواضيع بطلت

موضتها وربما العالم خلف ظهره منذ زمن بعيد. وبهذا النزيف الاقتصادي المستمر. لم يبق لهؤلاء إلا أن يقدموا لنا دراما ما قبل الثياب.

هذا الجهل بقوانين الواقع ورصد حركته الثورية مشروط بالظروف الموضوعية للحاضر وما يعانيه الواقع العربي الراهن من إحباط وفراغ إيديولوجي. جعلهم يخلطون التاريخ بالتراث بالماضي. يهدف هذا الخلط إلى تشتت الوعي وعدم النظر إلى المستقبل. أخذين برأي من أوههم من الغرب. بأنكم أنتم الأصل والفصل في كل شيء. من مال وفكر وحضارة. فحافظوا على ما أنتم عليه. وابقوا على جهلكم وتخلّفكم واقتلوا أحياءكم بالمادة الميئة. فمجدكم في الزمن الغابر وليس في الزمن الحاضر. وعاشوا وهم الحقيقة ظناً منهم بأن ذلك يحيمهم من السقوط المميت. وبأنهم مصدر إلهام الآخرين. فانشروا قابعين في زواياهم المظلمة كالفئران يقتاتون على كل شيء ويخرجون كل شيء ولا يعملون أي شيء. دون أن ينظروا في عيون من أوههم ليروا ما هم عليه من كوميديا سخيفة ومضحكة حتى التقيؤ. فالأحفاد يجب أن يكونوا جديرين بأجدادهم ويقدموا ما هو أكثر تطوراً وتقدماً يسبقون به الأمم الأخرى بجرأة وعزيمة وثقافة عالية. لا أن يظهر أوههم وعدم كفاءتهم. فإن لم يكن لديكم أمجاد حاضرة فلا تغنوا بأمجاد غابرة بصوت نشاز محموم. وتقدموا للناس علاجاً أسوأ من المرض نفسه. فالوضع لم يعد يحتل. كالثوب الذي حدثني عنه أحد كبار السن. عندما كان يرتديه في الصغر. فمن كثر ما كانت أمه تخطيه وترقععه، تلف واهترأ الثوب تماماً. ولم يعد يحتل الرقعة.



ضخ الأموال
الهائلة في
أعمال فاسدة
موظفة سياسياً
لصالح الجهات
الممولة ضد
الإنسان

التغير أم الصدقة في مجلة أوروبية



لا يمكن أن ينتظر الحق في الغذاء أكثر من ذلك، بلغ تضخم أسعار الغذاء 14,6% حسب مجلة «تريبون» وهو أعلى مستوى له منذ أربعة عقود. بينما يلجأ ملايين آخرون إلى بنوك الطعام للبقاء على قيد الحياة حسب المجلة، وأصبح الحق في الغذاء الخط الأمامي لأزمة تكاليف المعيشة.

صارت ظاهرة بنوك الطعام ظاهرة عادية في بريطانيا، وحسب موقع الإيطالية نيوز، هناك ما يقارب 2,5 مليون شخص في إيطاليا بحاجة إلى مساعدات الغذاء. وكان برنامج «صباح الخير بريطانيا» على قناة BBC، قد ناقش قضية عزوف الناس عن شراء البطاطا والخضار الجذرية لأنهم لا يستطيعون تحمل تكاليف الطاقة اللازمة لطهي هذه الخضار بعد أن بدأ ارتفاع أسعار الطاقة بنسبة 54%.

والنتيجة هي أن الجوع بدأ يظهر في بريطانيا وأوروبا، وقد ينمو بمعدل كارثي. حيث وجدت دراسة أجرتها مؤسسة الغذاء البريطانية أن أكثر من مليوني بالغ ظلوا بدون طعام ليوم كامل في نيسان الماضي لأنهم لا يستطيعون تحمل تكاليفهم. ويعاني 7,3 ملايين من انعدام الأمن الغذائي، ويتناول 2,6 مليون طفل وجبات أصغر من المعتاد، ولا يأكلون عندما يجوعون أو يتخطون وجبات الطعام تماماً. وبحلول نهاية عام 2019، لبريطانيا بنوك طعام أكثر من

تقول مجلة تريبيون أن تكاثر بنوك الطعام في البلاد ليس هو الحل بحد ذاته. يجب تغيير المجتمع بشكل عام بدفعة أوسع. يجب دعم الغذاء من قبل الحكومة بدل بنوك الطعام الخيرية وإعادة حساب الحد الأدنى للأجور وتحقيق الأمن الغذائي ومكافحة الجوع. هذه ليست تغييرات ثورية كاملة، لكنها استجابات سياسية معقولة لازمة كارثية نعيشها اليوم.

تظهر تلك البيانات ارتباطاً واضحاً بين السياسات والجوع المتزايد، حيث دعا وزير الدولة للغذاء والبيئة والشؤون الريفية «الأسر البريطانية» إلى احتواء ميزانيتها وقال في البرلمان: أن سبب استخدام الناس بنوك الطعام هي أنهم لا يفهمون كيفية إعداد وجبات رخيصة! هكذا يبرر حكام بريطانية الكارثة التي تحصل.

فروع ماك دونالدز. وفي مسح أجراه اتحاد الخبازين والأغذية العام الماضي، لم يتم تحويل المدخرات التي حققتها محلات السوبر ماركت إلى عمال الأغذية، حيث نفذ طعام واحد من كل خمسة منهم. سبب نفاد الطعام هو نقص المال وتدمير السياسات لدفاعاتنا الاجتماعية. وخلال 2021، وزع Trussell Trust 2,5 مليون طرد لبنك الطعام.

أخبار ثقافية

كانوا وكنا



عندما كانت الثورة السورية الكبرى مشتعلة ضد الاستعمار الفرنسي، نظم الحزب الشيوعي والنقابات الفرنسية في أيلول 1925 مؤتمرات عمالية في جميع أنحاء فرنسا للضامن مع سورية ضد الاستعمار مطالبين بالجلد الفوري. كما نظمت النقابات الفرنسية إضراباً عاماً ضد جرائم الاستعمار في سورية والمغرب. في الصورة: الصفحة الأولى من العدد الخاص لجريدة لومانيتيه الفرنسية الذي صدر بتاريخ 21 تشرين الأول 1925 لتنظيم الإضراب.



الإمبريالية في نيوزيلندا

اتهمت وزارة الثقافة النيوزيلندية مهرجان شكسبير المدرسي بـ «الإمبريالية». وقطع مجلس الفنون التمويل عن مهرجان شكسبير، مشككاً في أهمية «شراعه الإمبريالية» للبلاد حسب صحيفة نيوزيلاند هيرالد. وكان مركز شكسبير غلوب النيوزيلندي ينظم المهرجان منذ ثلاثين عاماً حيث يؤدي الطلاب مقتطفات من مسرحيات شكسبير، وكان المهرجان يتلقى بانتظام أموالاً من الهيئة الحكومية التي تموّل الفنون، ولكن هذا العام لم يتم رصد الأموال. وأعلن المجلس أن المهرجان لم يثبت علاقته بالفنون النيوزيلندية. ولا يزال مصير المهرجان مجهولاً رغم حضور أكثر من 120 ألف طالب ثانوي من نصف المدارس الثانوية في نيوزيلندا!



عدد جديد من مجلة المعرفة

صدر حديثاً العدد المزدوج الجديد من مجلة «المعرفة» التي تصدرها وزارة الثقافة، واحتوى العدد الجديد مجموعة من المواد المختلفة التي تنوعت فيها الدراسات والبحوث والإصدارات الجديدة: حادثة تشكيلية بين الرقص والتجريد، جذور التحريم في حياة الإنسان، العلاقة بين الاقتصاد والأدب، «الكورونا» حصاد الرأسمالية المرمّ، أبناء الشمس، ظاهرة تقديس العدد سبعة، الأفكار المسبقة... عائق أم ضرورة؟ الآثار والجاسوسية، المكتبة والأرشيف في العصور القديمة، الصلة الأدبية بين العربية والفارسية. وغيرها من الموضوعات، بالإضافة إلى كتاب المعرفة الشهري المترجم.

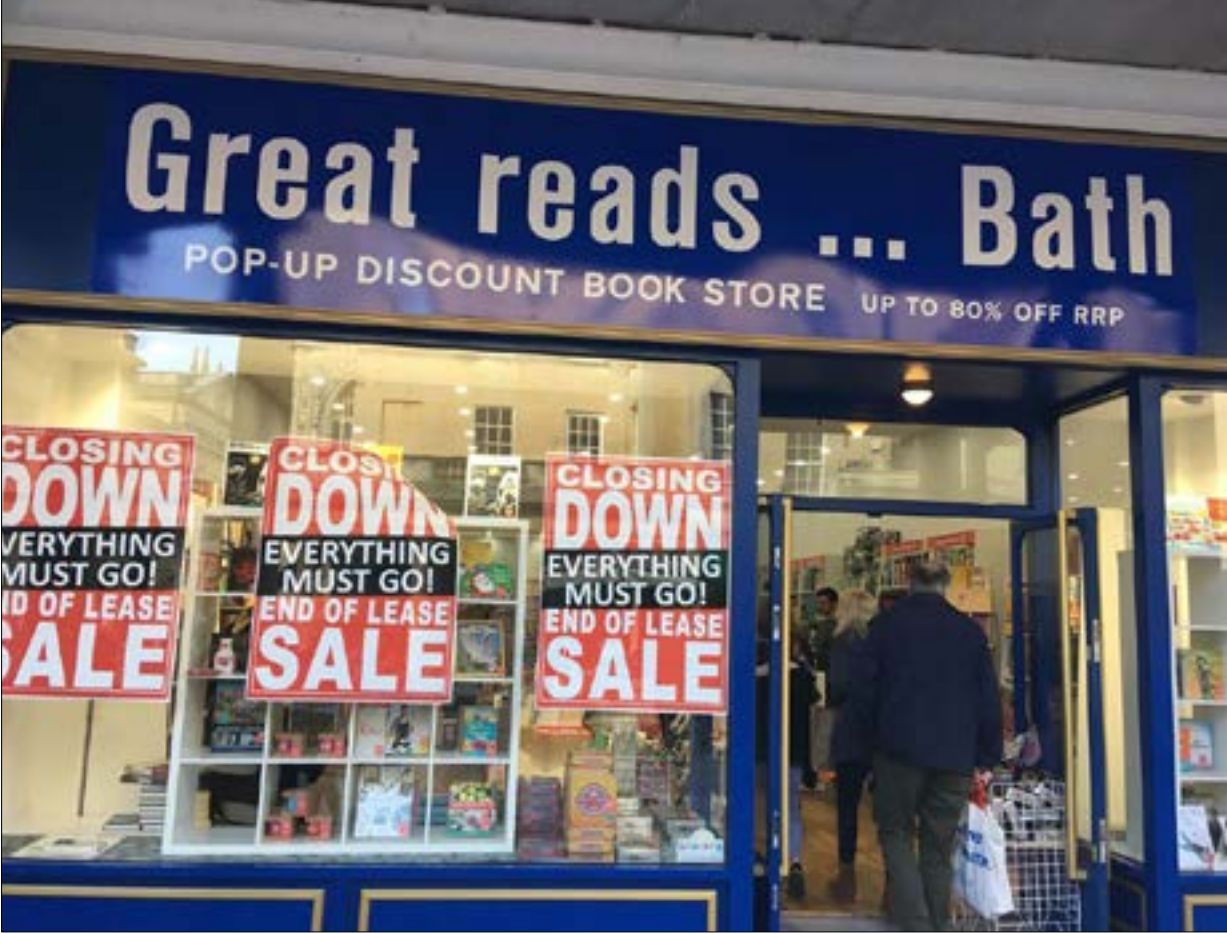
للانتساب لحزب الإرادة الشعبية بجميع المحافظات.. نرجو الإتصال على الأرقام التالية:

المحافظة	الاسم	الهاتف	دمشق وريفها	محمد عادل اللحام	0944484795	طرطوس	صلاح معنا	0999725141	الحسكة	حمدا لله ابراهيم	0999212404
درعا	خالد الشرع	0968844820	حلب	جمال عبدي	0933796639	حملة	أنور أبو حاضمة	0933763888	الرقدة	محمد فياض	0945817112
السويداء	واثل منذر	0935662555	اللاذقية	صلاح طراف	0988386581	دير الزور	زهير المشعان	0932801133			

«تم إغلاق تحرير هذا العدد يوم الأحد 2022/10/23» «قاسيون» اصدرها الشيوعيون السوريون بناءً على قرار المؤتمر الاستثنائي للحزب الشيوعي السوري في 2003/12/18

قاسيون ناطقة باسم حزب الإرادة الشعبية بقرار المؤتمر التاسع الاستثنائي في 2011/12/03

كيف ترى الكتب أزمة بريطانيا



شهدت بريطانيا في السنوات الأخيرة (2020-2022) انخفاضاً كبيراً في مبيعات الكتب، وأغلقت مكتبات بأكملها. كما سجلت بريطانيا المازومة ارتفاعاً ملحوظاً في الكتب التي بدأت تبحث في جذور الأزمة البريطانية، رغم قلة عدد الكتب الصادرة.

■ لؤي محمد

حول الاقتصاد

صدر كتاب جديد لتوم هينز دوارن بتاريخ 18 تشرين الأول الحالي بعنوان «خرج عن مساره: كيفية إصلاح السكك الحديدية البريطانية المعطلة» ويتحدث عن تاريخ السكك الحديدية، واقتراح سلسلة من الحلول لتحسينها. في عهد حكومة جون ميغور جرت خصخصة كبرى للسكك. ويبدو أن الرأسماليين قد غرقوا إلى حد كبير بعد انهيار الاتحاد السوفييتي، فنفذوا عمليات الخصخصة الواسعة معتقدين أن الطبقات العاملة لن تهددهم بعد اليوم. وبحلول عام 2003 كان هناك 25 شركة تعمل في مجال القطارات وست شركات شحن وثلاث شركات قطار، واثنان من وحدات التحكم بالبنية التحتية وسبعة مقاولين رئيسيين لصيانة البنية التحتية.

رافق ذلك ارتفاع كبير في الأسعار، وتسريحات تعسفية واسعة. ومن بين ثماني دول أوروبية كبرى، تمتلك بريطانيا أعلى أسعار للذروة، وأعلى أجرة في أي وقت، وأعلى أسعار خارج أوقات الذروة «باستثناء المسافات القصيرة، حيث تأتي في المرتبة الثانية بعد ألمانيا». بالإضافة إلى أعلى التذاكر الموسمية. تحتل بريطانيا المرتبة الثانية والعشرين من بين 29 دولة أوروبية من حيث الالتزام بمواعيد القطارات!

وصلت شركات السكك إلى التحويل والتهرب الضريبي منذ 2012. وخفضت الحكومات المتعاقبة رسوم الوقود كل عام، مما تسبب في انخفاض قدره 19 مليار جنيه إسترليني سنوياً في الدخل الحكومي «وفقاً لقيم اليوم».

يقول توم دوران إن مقدار الدخل الضريبي المفقود كل عام نتيجة تخفيضات رسوم الوقود يكاد يكون ضعف الدخل السنوي للسكك الحديدية من الأسعار. في الواقع، هو أكثر من إجمالي دخل الركاب في السكك الحديدية والحافلات مجتمعة. بمعنى آخر، مقابل نفس المبلغ، كان من الممكن جعل النقل العام مجانياً.

لم يكن هدف الخصخصة تحسين الخدمات، ولكن السماح للشركات بالاستفادة من الحاجة إلى النقل. وكما هو الحال دائماً حسب قول توم دوران فالرأسمالية هي المشكلة وليست الحل. ويضيف دوران: لقد نجحت نقابات السكك الحديدية في الدفاع عن نفسها من أسوأ الهجمات على أجورها وظروفها. وعلينا جميعاً أن نعمل معهم، وأن ندعم نضالهم لتحمل المسؤولية وتولي زمام الأمور.

كما صدرت العديد من الكتب التي وثقت للاستعمار البريطاني وجرائمه بحق الشعوب، ودور بريطانيا في

تأسيس تجارة المخدرات العالمية والقرصنة البحرية العالمية. بالإضافة إلى جرائم الرأسمالية البريطانية على الصعيد العالمي. وعلى رأس تلك الكتب ما أصدره قادة عمال المناجم وأعلانهم الفريد في العام الماضي: بريطانيا الصناعية لم تعد موجودة، وكتب هؤلاء العمال في سلسلة من الكتب والمقابلات الصحفية عن تاريخ نضال عمال المناجم في بريطانيا منذ القرن التاسع عشر، وصولاً إلى إغلاق المناجم في عهد مارغريت تاتشر نكابة بالعمال. قضت الحكومات البريطانية على العصب الذي جعل منها قوة صناعية كبرى لمدة تزيد عن قرنين، وصارت البلدات العمالية قرب المناجم أطلالاً خاوية بعد أن هجرها العمال.

تاريخ العلم الأحمر

يدين الشيوعيون والاشتراكيون في بريطانيا ومن لديهم اهتمام بالتاريخ الويلزي الحديث والتاريخ السياسي بالامتنان لدوغلاس جونز الذي وثق في كتبه الأخيرة تاريخ صعود العلم الأحمر في ويلز، مثل كتابه الذي حمل عنوان «الحزب الشيوعي لبريطانيا العظمى والمسألة الوطنية في ويلز 1920-1991» الصادر عن مطبعة جامعة ويلز.

أجرى جونز أبحاثاً واسعة عن الحزب الشيوعي في ويلز صاحب الجذور القوية ليس فقط في حركة الطبقة العاملة فقط، وإنما في الثقافة الويلزية أيضاً. وكانت منظمة الحزب الشيوعي في ويلز إحدى المنظمات الرئيسية والمؤسسة للحزب الشيوعي. معظم أعضائها من عمال المناجم والسكك

ويطرح كتاب «مأساة العامل» أفكاراً تنذر بالانهيار الذي يلوح في الأفق للنظام البيئي الطبيعي على يد الرأسمالية. هذا الكتاب من إعداد مجموعة مؤلفين يسلطون فيه الضوء على المنطق الإبداعي المدمر للرأسمالية من حيث تاريخها والضرر البيئي الذي أحدثته. ويقول المؤلفون إن الزيادة المتواضعة في درجة الحرارة العالمية بنسبة 1.5% تؤدي إلى موجات حرارية قاتلة، ورياح شديدة، وحرق الغابات، وغمر 60% من سطح الأرض، وفقدان 20-30% من أنواع الحيوانات والنباتات.

يكشف الكتاب عن الجوانب الفاشية للرأسمالية. ويشير الفصل الختامي إلى أن «الشيوعية المنقذة» ستكون الأمل الوحيد والأفضل للبشرية.

كتب أخرى

صدرت كتب أخرى تتناول تاريخ النقابات البريطانية أو تاريخ السير الذاتية للقادة الشيوعيين في العشرينات والثلاثينات من القرن الماضي. ودور الجماهيرية في الثورة الفرنسية «رواية هادفة للعمال». بالإضافة إلى بعض الكتب التي تتناول تاريخ الحزب الشيوعي.

لا يملك البريطانيون اليوم حزباً حقيقياً للطبقة العاملة رغم وجود عدة أحزاب وفعاليات وصحف ومكتبات ومعاهد ماركسية، ولكن توجد بعض الأفكار هنا وهناك في الكتب والصحف، والتي بدأت تظهر في السنوات الأخيرة بشكل أكبر من السابق. وقد يحمل المستقبل وتطورات الوضع البريطاني تصاعداً أكبر لهذه الأفكار.

الحديدية والعمال الصناعيين الآخرين. لقد نبذ العديد من الأعضاء النقابية التي كانوا ينتمون إليها قبل الحرب العالمية الأولى. وجذبت النضالات الطبقيّة والسياسية الدرامية في عشرينيات وثلاثينيات القرن الماضي انتباه الشيوعيين في ويلز بشكل كبير. وكانت ويلز نقطة ساخنة للصراع بين الحزب الشيوعي وحزب العمال.

البيئة والمناخ

صدر في بريطانيا عدد من الكتب التي تناقش ضرورة تغيير النظام الرأسمالي بنظام أكثر عدلاً لحل الأزمات البيئية والمناخية. مثل كتاب مارتن إمبسون بعنوان «تغيير النظام وليس تغيير المناخ» الذي يصرّ على أن الأزمات البيئية المتعددة التي تشكل تهديداً كبيراً للبشرية بما في ذلك تغير المناخ وفقدان التنوع البيولوجي ناتجة عن طبيعة المجتمع الرأسمالي، وينتقد في الوقت نفسه أولئك الذين يجادلون بأنه يجب علينا تغيير أنماط حياتنا الفردية، مؤكداً ضرورة تغيير النظام الرأسمالي أولاً، أي استبدال الرأسمالية بنظام اشتراكي لحل أزمات المناخ والبيئة.

في كتاب «أباء من أجل المستقبل» دعوة عاجلة لاتخاذ إجراءات جذرية بشأن أزمة المناخ التي تسببها السياسات العالمية المسببة للكوارث والفوضى. وهي دعوة للجميع من أجل العمل على حماية الحياة على الأرض وحماية المستقبل البشري. ويقترح الكتاب إنشاء مجالس لجميع المواطنين لأن النظام السياسي يحمل تهديداً كبيراً لأنه قاتل على المدى القصير.



لا يملك

البريطانيون

اليوم حزباً

حقيقياً للطبقة

العاملة رغم

وجود عدة

أحزاب وفعاليات

وصحف

ومكتبات

ومعاهد

ماركسية ولكن

توجد بعض

الأفكار هنا

وهناك في

الكتب والصحف